المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

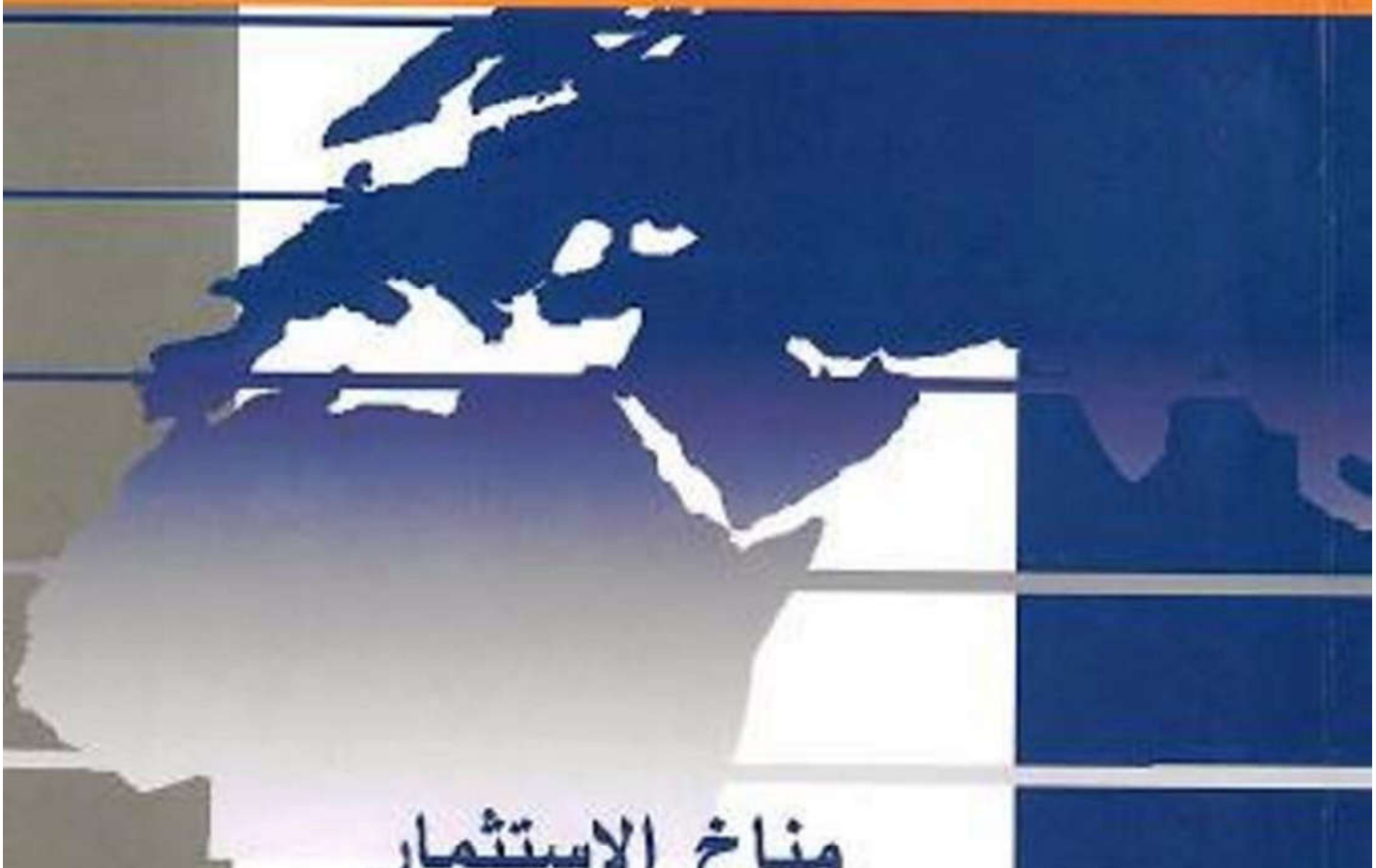

مناخ الاستثمار في الدول العربية

2003

مناخ الاستثمار في الدول العربية
2003

حقوق النشر محفوظة للمؤسسة
ويسمح بالاقتباس شريطة ذكر المصدر

الناشر

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
The Inter-Arab Investment Guarantee Corporation

ص.ب: 23568 الصفاة 13096 دولة الكويت
هاتف: 4844500 - فاكس: 4841240، 4815741/2، 4835489
الموقع الشبكي www.iaigc.org
البريد الإلكتروني info@iai.org.kw

قائمة المحتويات

تقـــديم	
مقدمة	
1. التطورات الدولية	
1.1 الأداء الاقتصادي العالمي	
2.1 الاتجاهات الدولية للاستثمار	
3.1 تطور صناعة الضمان	
2. موجز أنشطة المؤسسة	
1.2 عمليات الضمان	
2.2 الأنشطة المكملة والخدمات المساندة	
المـكـــونات الـرئيسيـــة لمنـــاخ الاستثمـــار في الدول العربية	
أولا – التطورات السياسية	
1.1 الأوضاع الداخلية	
2.1 العمل العربي المشترك	
3.1 العلاقات العربية البينية	
4.1 العلاقات العربية مع الجوار	
5.1 العلاقات العربية – الدولية	
6.1 الصراع العربي – الإسرائيلي	
ثانيا – المؤشرات الاقتصادية الكلية	
1.2 النمو الاقتصادي	
2.2 التوازن الداخلي	
3.2 التوازن الخارجي	
4.2 معدل التضخم	
5.2 المؤشر المركب لمناخ الاستثمار	
6.2 أسعار الصرف	
7.2 أسواق المال العربية	
ثالثا – تدفقات الاستثمار والتجارة	
1.3 الاستثمار	
1.1.3 الاستثمارات العربية البينية	
2.1.3 الاستثمار الأجنبي المباشر	
3.3 التجارة	
1.3.3 التجارة العربية الخارجية والبينية	

2.3.3 التجارة العربية البينية 2002	
3.3.3 قوائم أكبر المصدرين والمستوردين عالميا	
رابعا – التطورات التشريعية والجهود الترويجية والموارد البشرية	
1.4 التطورات التشريعية	
1.1.4 القوانين المرتبطة بتحسين البيئة التشريعية	
2.1.4 القوانين المرتبطة بالاستثمار	
2.4 أنشطة الترويج للاستثمار	
1.2.4 الجهود القطرية	
2.2.4 الجهود الإقليمية والدولية	
3.4 تنمية الموارد البشرية	
1.3.4 الجهود القطرية	
2.3.4 التنمية الاجتماعية	
3.3.4 تعاهد التنمية للألفية	
4.3.4 لمحات عن تنامي المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية	
خامسا – تطورات الاقتصاد الجديد	
1.5 الجهود القطرية	
2.5 ملامح مجتمع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2002	
3.5 تطورات الاقتصاد الجديد في الدول العربية	
4.5 القمة العالمية لمجتمع المعلومات	
سادسا – وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية والإقليمية	
1.6 التقويم السيادي	
2.6 مؤشرات تقويم المخاطر القطرية	
1.2.6 المؤشر المركب للمخاطر القطرية	
2.2.6 مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية	
3.2.6 مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقويم القطري	
4.2.6 مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية	
3.6 المؤشرات الإقليمية	
1.3.6 التنافسية	
2.3.6 التنمية الإنسانية	
سابعا– بيئة أداء الأعمال في الدول العربية	
1.7 مؤشر تأسيس الكيان القانوني للأعمال في القطر	
2.7 مؤشر توافر معلومات الائتمان	
3.7 مؤشر إنفاذ العقود	

4.7 مؤشر قوانين العمل	
5.7 مؤشر إفلاس الشركة	
6.7 نظرة عامة	
الجداول:	
جدول (1): معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية	
جدول (2): مؤشر سياسة التوازن الداخلي (عجز أو فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	
جدول (3): مؤشر سياسة التوازن الخارجي (عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	
جدول (4): مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)	
جدول (5): المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية عام 2003	
جدول (6): تطور المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية خلال الفترة (1995 – 2003)	
جدول (7): أسعار الصرف في الدول العربية لعامي 2002 و2003	
جدول (8): بيانات أسواق المال في الدول العربية لعامي 2002 و2003	
جدول (9): الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال عامي 2002 و 2003	
جدول (10): التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال عام 2003 (%)	
جدول (11) توزيع الاستثمارات العربية البينية وفق الأقطار المصدرة والأقطار المضيفة لعام 2003	
جدول (12): الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة (1995 – 2003)	
جدول (13): التدفقات التراكمية للاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها خلال الفترة (1985 – 2003)	
جدول (14): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (1995 – 2002)	
جدول (15): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية خلال الفترة (1995 – 2002)	
جدول (16): التجارة العربية الخارجية والبينية 2003	
جدول (17): التجارة العربية البينية خلال الفترة (1995 – 2002)	
جدول (18/أ): قائمة أكبر (30) دولة مصدرة في العالم في تجارة السلع (عام 2003)	

جدول (18/ب): قائمة أكبر (30) دولة مستوردة في العالم في تجارة السلع (عام 2003)	
جدول (18/ج): قائمة أكبر (30) دولة مصدرة في العالم في تجارة الخدمات (عام 2003)	
جدول (18/د): قائمة أكبر (30) دولة مستوردة في العالم في تجارة الخدمات (عام 2003)	
جدول (19): ملخص الجهود الترويجية في الدول العربية لعام 2003	
جدول (20): بيانات تنمية الموارد البشرية 2003	
جدول (21): مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية 2003	
جدول (22): ملامح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية 2002	
جدول (23): التقويم السيادي في الدول العربية حتى نهاية كانون أول (ديسمبر 2003	
جدول (24): مؤشرات تقويم المخاطر القطرية	
جدول (25): مؤشر التنافسية العربية	
جدول (26): ترتيب الدول العربية في مؤشرات التنمية	
جدول (27): الموقع النسبي للدول العربية في مقياس التنمية الإنسانية (العربي) ومؤشر التنمية البشرية	
جدول (28): قيم مؤشرات الخواتيم المعرفية 2000	
جدول (29): قيم مؤشرات رأس المال المعرفي في (109) دول (عام 2000)	
جدول (30/ أ): مؤشر تأسيس الكيان القانوني للأعمال في القطر	
جدول (30/ ب): مؤشر توافر معلومات الائتمان	
جدول (30/ جـ): مؤشر إنفاذ العقود	
جدول (30/ د): مؤشر قانون العمل	
جدول (30/ هـ): مؤشر إفلاس الشركة	
جدول (30/ و): جدول تجميعي لمؤشرات قاعدة البنك الدولي لبيئة أداء الأعمال 2003	
الملاحق	
الملاحق 1/1 – 13/1: الجهود الترويجية القطرية	
ملحق (2): المواقع الشبكية لهيئات ترويج الاستثمار في الدول العربية	
ملحق (3): مواقع شبكية خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والترويج للاستثمار	
ملحق (4): المواقع الشبكية لمؤشرات تقويم المخاطر القطرية	

تقديـــــــم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديـــــم

يسر **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار** أن تقدم لدولها الأعضاء تقرير **مناخ الاســتثمار في الدول العربية لعام 2003**، الذي يمثل المسح السنوي التاسع عشر لمناخ الاستثمار في الدول العربية.

ويلاحظ المتتبع لتقارير مناخ الاستثمار خلال الأعوام من 1985 إلى 2000 أنها كانــت تتضمن جزءين يستعرض الجزء الأول التطورات العالمية المرتبطة بالأداء الاقتــصادي وحركة الاستثمار وحركة التجارة الدوليتين، والمؤشرات الرئيسية لمناخ الاســتثمار فــي الوطن العربي متضمنة التطورات السياسية والمؤشرات الاقتصادية والتطورات التشريعية والمؤسسية، ومجهودات الترويج، وأسواق المال العربية، والاستثمارات العربية البينيــة، بالإضافة إلى موجز نشاط **المؤسسة**، ويستعرض الجزء الثاني بإيجاز مناخ الاستثمار فــي كل دولة من الدول العربية.

ونظراً لاهتمام أغلب الدول العربية مؤخرا بإبراز معالم مناخ الاستثمار فيهــا وإصــدار مطبوعات واستخدام تقنيات متقدمة في هذا الشأن، فقد تحول التوجه فــي تقريــر منــاخ الاستثمار لعامي 2001 و 2002 إلى التركيز على استعراض الصورة التجميعية لمنــاخ الاستثمار في الدول العربية في الجزء الأول من التقرير واستعراض وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية والتعريف بهذه المؤشرات ومكوناتها ودلالاتها في الجــزء الثــاني منه.

ويشهد تقرير مناخ الاستثمار لهذا العام تطوراً في العرض والتحليل من خــلال إدمــاج الجزءين المذكورين في تقرير متكامل يستعرض المكونات السابقة مع إضــافة مكونــات جديدة تعكس المستجدات المتسارعة وتربطها بالتطورات الفعلية وتفيد، في الوقت ذاتــه، من مخرجات تقارير إقليمية جديدة تتناول تنافسية الدول العربية، ووضع التنمية الإنسانية ومدى تطبيق إجراءات التكامل والعولمة في كل منها.

وقد استند تقرير **مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2003** بصفة رئيسية إلى البيانات التي توافرت للمؤسسة من جهات الاتصال الرسمية في الدول العربية واســتكمالها مــن البيانات المتضمنة في تقارير مراكز البحوث والمؤسسات الإقليمية والدولية. ولابــد مــن

التذكير في هذا الصدد، بضرورة الاهتمام بقواعد البيانات في الدول العربيـــة، والتنـــسيق فيما بين الأجهزة المختصة في كل منها لتطوير هذه القواعد والارتقاء بـــأدوات تحليلهـــا على المستويين القطري والتجميعي.

وقد رصد التقرير جوانب تحسن مناخ الاستثمار على صعيد الدول العربية بـــشكل عـــام خلال عام 2003 إذ ارتفع المؤشر المركب لمكون المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية للعام الثالث على التوالي إلى 1.01% مقارنة مـــع 0.9% عـــام 2002 و0.7% عام 2001، ولكن ما زال منخفضا عن أعلى مستوى بلغه (1.2% عام 2000) منذ أن بدأت **المؤسسة** في إصدار هذا المؤشر عام 1995. وما زالـــت **المؤسسة** تـــسعى لتعظيم الاستفادة من المؤشر المركب وتطويره وكذلك الأمر بالنـــسبة للمـــسح الـــسنوي للتقرير لرصد توجهات ومستجدات مناخ الاستثمار في الدول العربية استناداً إلى مفهـــوم البيئة المحفزة والجاذبة للاستثمار وبإدخال مكونات نوعية تأخذ في الحـــسبان الجوانـــب المؤسسية والتشريعية لزيادة حصتها من التدفقات الاستثمارية البينية والأجنبيـــة وتعميـــق الإصلاحات الاقتصادية والمالية وترقية أداء أجهزة تشجيع الاســـتثمار وتنميـــة المـــوارد البشرية وتعزيز الشفافية على مختلف المستويات على النحـــو الـــذي ورد تفـــصيلا فـــي التقرير.

وفي إطار الجهد المبذول لتكثيف وتعميق نشاط المؤسسة في مجالي ضـــمان الاســـتثمار وضمان ائتمان الصادرات وتوسيع مظلته لتشمل الصادرات العربية إلـــى غيـــر الـــدول العربية، وابتداع منتجات ضمان جديدة تستجيب للحاجات المستجدة للمستثمر والمـــصدر والممول في الدول العربية، وتأسيس نماذج عقود تغطي تلك المنتجات، وتطبيق أســـاليب تسويق فاعلة، ستستمر **المؤسسة** في تطوير خدماتها المساندة المتمثلة فـــي إصـــدار هـــذا التقرير، والنشرة الفصلية والإصدارات الأخرى ومـــضاعفة جهـــود التـــرويج للفـــرص الاستثمارية الواعدة، وتنمية الموارد البشرية في المجالات المرتبطة بهذه الأنشطة وترسيخ مقومات التعاون مع الهيئات الوطنية المعنية بتشجيع الاستثمار في الدول العربية.

والله الموفق،،،

فهد راشد الابراهيم
المدير العام

حزيران (يونيو) 2003

مقدمة

1. التطورات الدولية:

1.1 الأداء الاقتصادي العالمي:

شهد الأداء الاقتصادي العالمي تحسنا عام 2003 وفق مصادر صندوق النقد الدولي إذ ارتفع معدل النمو إلى 3.9% مقارنة مع معدل نمو بلغ 3.0% عام 2002، وارتفع حجم الناتج الإجمالي العالمي من 32.3 تريليون دولار عام 2002 إلى 36.2 تريليون دولار عام 2003. ويعزى التحسن إلى ارتفاع الإنتاج الصناعي وانتعاش حركة التجارة وتعزز ثقة المستثمرين والمستهلكين وارتفاع أرباح الشركات وتحسن أداء الأسواق المالية وعودة التدفقات المالية الخاصة لدول الاقتصادات الناهضة. وقد تأثر الاقتصاد العالمي سلبا بمجموعة من الصدمات خلال النصف الأول من عام 2003 منها تداعيات الحملة الدولية على الإرهاب والوضع في الشرق الأوسط وتذبذب أسعار النفط وبروز مرض الالتهاب الرئوي النمطي (سارس) في جنوب آسيا مع استمرار تأثر أسواق العملات بتراجع الدولار الأمريكي وارتفاع اليورو وبروز بعض مخاطر الحمائية في الأسواق الدولية. إلا أن بوادر التحسن تعززت نحو نهاية العام خاصة مع كون مدة الحرب على العراق قصيرة وعودة النمو للاقتصادين الأمريكي والياباني واستمرار السيطرة على معدلات التضخم وانخفاض معدلات الفائدة والاستمرار بتبني أسلوب (التخفيض المنظم) لسعر صرف الدولار الأمريكي.

وبتحليل أداء المجموعات الاقتصادية وفق تصنيف صندوق النقد الدولي الجديد يلاحظ ارتفاع معدل نمو **مجموعة الدول المتقدمة** (التي يندرج ضمنها الدول الآسيوية الصناعية الجديدة) خلال العام إلى 2.1% مقارنة مع 1.7% عام 2002 و 1.1% عام 2001. وقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تحسنا في معدل نموها إلى 3.1% عام 2003 مقارنة مع 2.2% عام 2002. وقد تحسن معدل النمو في اليابان بشكل واضح اذ بلغ 2.7% عام 2003 مقارنة مع معدل نمو سلبي بلغ (0.3%) عام 2002 وبذلك تكون اليابان قد خرجت من دائرة النمو السلبي أخيرا بتأثير نجاح الحكومة في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي ومعالجة أوضاع المصارف المتعثرة والديون المعدومة. وضمن هذه المجموعة شهدت دول الاتحاد الأوروبي معدل نمو ضئيلاً بلغ 0.4% عام 2003 متراجعا عن 0.9% عام 2002 ومنخفضا بأكثر من النصف عن معدل النمو عام 2001 الذي بلغ 1.6%. أما الدول الآسيوية الصناعية الجديدة فقد شهدت معدلات نمو مرتفعة ولكن

بتراجع من 5.1% عام 2002 إلى 3.0% عام 2003 .

ومن جهة أخرى حافظت **مجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية** (تضم الدول النامية ودول وسط وشرق أوروبا وكمونولث الجمهوريات المستقلة) على معدل نمو أفضل من المعدل العالمي بلغ 6.1% عام 2003 مقارنة مع 4.6% عام 2002. ومن بين هذه المجموعة شهدت **الدول النامية في آسيا** معدل نمو مرتفعاً حول 7.8% خلال العام بسبب استمرار قوة معدل النمو في الصين والهند اللتين سجلتا على التوالي معدلي نمو بلغا 9.1% و 7.4% عام 2003 مقارنة مع 8.0% و4.7% عام 2002. وسجل معدل النمو في **الدول النامية في نصف الكرة الغربي** تحسنا حول 1.7% مقارنة مع معدل نمو سلبي بلغ (0.1%) عام 2002 بتأثير تحسن معدل النمو في الأرجنتين والمكسيك. وبالنسبة إلى **الدول النامية في أفريقيا** فقد شهدت ارتفاعا طفيفا في معدل النمو من 3.5% عام 2002 إلى 4.1% عام 2003. أما **مجموعة دول وسط وشرق أوروبا** فقد تراوح معدل النمو حول 4.5% عام 2003 مقاربا لمعدله عام 2002 (4.4%). وسجل **كمونولث الجمهوريات المستقلة** تحسنا ملحوظا في معدل النمو من 5.1% عام 2002 إلى 7.6% عام 2003 مدعوما بارتفاع معدل النمو في روسيا من 4.7% إلى 7.3% للفترة ذاتها.

وفيما يتعلق **بالتضخم** مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك لدى **مجموعة الدول المتقدمة** فقد حافظ على معدله تقريبا المنخفض حول 1.8% عام 2003 مقارنة مع 1.5% عام 2002، وكذلك حافظ على معدله لدى **مجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية** (من 6.0% إلى 6.1% للفترة ذاتها) أنما حول مستويات تضخمية أعلى من المسجلة لدى مجموعة الدول المتقدمة.

من ناحية أخرى فقد تحسنت حركة **التجارة الدولية في السلع والخدمات** إذ ارتفع معدل نمو التجارة الدولية من 3.1% عام 2002 إلى معدل نمو بلغ 4.5% عام 2003. فمن جهة الواردات ارتفع معدل نموها في **مجموعة الدول المتقدمة** من 2.3% عام 2002 إلى 3.5% عام 2003، كما ارتفع معدل نمو صادراتها من 1.9% الى2.7 % للفترة ذاتها. أما **مجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية** فقد نمت وارداتها وصادراتها بمعدل 8.9% و8.7% على التوالي خلال العام مرتفعة عن معدل نمو بلغ 6.2% و6.5% عام 2002 على التوالي. وارتفعت قيمة صادرات السلع والخدمات عالميا من 7.92 تريليون دولار عام 2002 إلى 9.23 تريليون دولار عام 2003، منها 1.8 تريليون دولار صادرات خدمات. وتسيطر 30 دولة على ما نسبته 85.5% بالمتوسط من

إجمالي تجارة السلع والخدمات عالميا.

وفي شأن **وضع الحساب الجاري** في ميزان المدفوعات فقد ارتفع العجز الذي سجلته **مجموعة الدول المتقدمة** من (193.3) مليار دولار عام 2002 إلى عجز بلغ (241.9) مليار دولار عام 2003 بتأثير تزايد عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية من (480.9) مليار دولار إلى (541.8) مليار دولار للفترة ذاتها. ومن جهة أخرى ارتفع فائض الحساب الجاري في **مجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية** من 83.6 مليار دولار عام 2002 إلى 121.0 مليار دولار عام 2003.

وقد بلغت **الديون الخارجية لمجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية** 2.64 تريليون دولار عام 2003 مقارنة مع 2.53 تريليون دولار عام 2002 وبلغت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات للمجموعة نحو 18.1% عام 2003 مقارنة مع 19.7% عام 2002.

وقد ارتفع **صافي التدفقات المالية الخاصة لمجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية** بشكل ملحوظ من 47 مليار دولار عام 2002 إلى 131.2 مليار دولار عام 2003 بعد أن بلغ أدنى مستوى له عام 2001 حول 20.6 مليار دولار مقارنة مع 217.8 مليار دولار عام 1996. وقد شكل منها صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة 119.3 مليار دولار عام 2003.

وفيما يتعلق **بأسعار النفط** فقد تحسنت بشكل ملحوظ خلال العام بمعدل نمو بلغ 14.2% عام 2003 مقارنة بمعدل نمو بلغ 2.8% عام 2002 ومع تراجع نسبته (14.0%) عام 2001، وسجل المتوسط السنوي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك خلال العام حوالي 28.2 دولار للبرميل مقارنة مع 24.3 دولار للبرميل عام 2002.

2.1 الاتجاهات الدولية للاستثمار:

وفقا للبيانات الأولية المتوافرة من الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)، قدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال عام 2003 بحوالي 653 مليار دولار مقاربة لمستواها في العام السابق. وتقدر حصة الدول المتقدمة منها بحوالي 467 مليار دولار (ما نسبته 71.5% من الإجمالي) وحصة الدول النامية بنحو 155.7 مليار دولار (ما نسبته 23.8%) ودول الاقتصادات المتحولة بحوالي 30.3 مليار دولار (ما نسبته 4.7%). وتشير التقديرات الأولية إلى أن اللكسمبورج قد احتلت المرتبة الأولى

عالميا عام 2003 في تلقي الاستثمارات الأجنبية (103.9 مليار دولار) تليها الولايات المتحدة الأمريكية (86.6 مليار دولار) ثم الصين (57.0 مليار دولار). وقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعا بنسبة 60% عن مستواها الأعلى الذي بلغته عام 2001 الذي وصلت فيه هذه الاستثمارات إلى 1.4 تريليون دولار. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى تواصل تراجع عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتراجع الأسواق المالية العالمية واستمرار حالة عدم اليقين لدى المستثمرين، بتأثير حالة اللايقين قبل إعلان الحرب على العراق ثم قيام الحرب على العراق، والتي حد من أثرها السلبي قصر مدة الحرب رغم فداحة الخسائر في البنية التحتية التي مني بها العراق والتكاليف المادية والبشرية الباهظة للحرب. ويتوقع أن يشهد عام 2004 تحسنا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا بسبب توقع تحسن الأداء الاقتصادي العالمي وعودة الزخم إلى عمليات الاندماج والتملك وتنامي فرص الاستثمار الجديدة ونشاط عمليات إعادة الإعمار في مناطق مثل العراق مع اختلاف الأداء وفق المجموعات الجغرافية.

ويشير التحليل التفصيلي للبيانات الصادرة عن (انكتاد) لعام 2002 إلى أن إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة بلغ 651.2 مليار دولار، منخفضة عن 823.8 مليار دولار عام 2001، بسبب استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع عمليات الاندماج والتملك ومشاريع الخصخصة وإغلاق العديد من الشركات والأفرع المتعثرة بسبب تراجع الأداء والفضائح المالية لعدد من الشركات العالمية خاصة في قطاعات الطاقة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي أضعفت ثقة المستثمرين. وقد بلغت حصة الدول المتقدمة 460.3 مليار دولار عام 2002 بنسبة 70.6% مقارنة مع 589.4 مليار دولار عام 2001 بنسبة 71.5%، تركزت التدفقات في اللكسمبورج (125.7مليار دولار) وفرنسا(51.5 مليار دولار) وألمانيا (38.0 مليار دولار) على التوالي.

بينما بلغت حصة **الدول النامية** 162.1 مليار دولار خلال عام 2002 مقارنة مع 209.4 مليار دولار عام 2001، حظيت منها **منطقة آسيا والباسيفيك** بحوالي 95.1 مليار دولار، حيث تركزت في كل من الصين (52.7 مليار دولار) وهونج كونج/الصين (13.7مليار دولار) وسنغافورة (7.6 مليار دولار). وبلغت التدفقات التي استقطبتها مجموعة **دول أمريكا اللاتينية والكاريبي** حوالي 56.0 مليار دولار تركزت في كل من البرازيل (16.6 مليار دولار) والمكسيك (13.6 مليار دولار) وبرمودا (9.09 مليار دولار). وتلقت الدول النامية في **أفريقيا** (من غير الدول العربية في شمال أفريقيا) حوالي 7.45 مليار دولار تركزت في القطاع النفطي وحصلت منها على التوالي انجولا (1.3 مليار دولار)

ونيجيريا(1.2 مليار دولار) وتشاد (901 مليون دولار) وجنوب أفريقيا (754 مليون دولار). وبالنسبة لمجموعة **دول الاقتصادات المتحولة** (في وسط وشرق أوروبا وروسيا) فقد بلغت حصتها نحو 28.7 مليار دولار مرتفعة من 25.0 مليار دولار عام 2001، وتركزت في كل من جمهورية التشيك (9.3 مليار دولار) وبولندا (4.1 مليار دولار) وسلوفاكيا (4.0 مليار دولار) وروسيا (2.4 مليار دولار).

وقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى **الدول العربية** عام 2002 إلى نحو 4.53 مليار دولار بما نسبته 0.7% من إجمالي العالم وحوالي 2.8% إلى إجمالي الدول النامية مقارنة مع تدفقات بلغت 6.73 مليار دولار عام 2001 و 2.83 مليار دولار عام 2000. وتركزت التدفقات في كل من الجزائر (1.06 مليار دولار) وتونس (821 مليون دولار) والسودان (681 مليون دولار) ومصر (647 مليون دولار) والمغرب (428 مليون دولار) وسنتناول ذلك لاحقا بمزيد من التفصيل.

من ناحية أخرى تواصل تحسن **البيئة التشريعية والقانونية** عالميا لتكون أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر. فقد تم خلال الفترة من 1991 إلى 2002 إدخال 1641 تعديلا قانونياً توجه ما يزيد على نسبة 95% منها نحو مزيد من الانفتاح والتحرير وتقديم الحوافز والضمانات مما يعكس تنامي الوعي لدى الدول بتعزيز قدرتها التنافسية ومناخها الاستثماري. في حين بلغ في نهاية عام 2002 عدد الاتفاقيات الثنائية لحماية وتشجيع الاستثمار 2181 اتفاقية. أما عدد الاتفاقيات الثنائية المبرمة لتجنب الازدواج الضريبي فقد بلغ 2256 اتفاقية خلال الفترة ذاتها.

3.1 تطور صناعة الضمان:

شهد العام استمرار تأثر مزودي خدمات الضمان والمستثمرين والمقترضين في السوق العالمية للضمان بتداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)2001 التي خلفت خسائر قدرت حينها ما بين 40 – 100 مليار دولار مما خلق موجة من إعادة الهيكلة في أوساط معيدي التأمين وإعلان إفلاس ثلاث من الشركات الناشطة في قطاع إعادة التأمين خلال العام صاحبها تكوين شركات إعادة جديدة تعمل بأسس أقوى مع التوجه لخيار الاندماج لمواجهة تزايد إفلاس الشركات التي بلغت نسبتها في أوروبا لوحدها عام 2003 نحو 12%. وبعدما كان التأمين ضد الإرهاب جزءاً من عقود الضمان أصبح هنالك طلب محدد على مخاطر الإرهاب بعد هذه الأحداث مما زاد من أهمية وكالات الضمان الحكومية وتراجع الخاصة في هذا المجال.

تعززت خلال العام قناعة سوق الضمان العالمي بتأثير تداعيات الأزمة الأرجنتينية التي برزت عام 2001 وأدت إلى انهيار الاقتصاد الأرجنتيني، قبل أن يعود للتحسن هذا العام، بضرورة العمل على تطوير نموذج جديد لمعالجة المخاطر السياسية وطرح عقود وأدوات لمواجهة حالات مماثلة تنهار فيها الدولة شبيهة بحالات إفلاس الشركات وخاصة ان الحدود تداخلت بين المخاطر السياسية التقليدية الناجمة عن قرارات الدولة وتلك الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والتي لها اثر مماثل. مما يعني تزايد الاهتمام بدور الدولة المضيفة للاستثمار والإجراءات التي تتخذها لتحسين مناخ الاستثمار لديها ولتخفيف المخاطر السياسية والتجارية عن المستثمرين.

كما أن حالة عدم اليقين سادت خلال الربع الأول من العام بتأثير الحشود والحملات الإعلامية قبل إعلان الحرب على العراق ثم شن الحرب عليها ولكن قصر مدة الحرب حد من التأثير السلبي المتوقع وأعاد النشاط لسوق الضمان خاصة بعد إطلاق حملة عالمية لتمويل إعادة إعمار العراق المقدرة في المرحلة الأولى بنحو 55 مليار دولار.

وقد صدر في النصف الثاني من العام عدة أوامر إدارية وقرارات من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة الأمريكية ومجلس الحكم الانتقالي العراقي المعين اتجهت لتحسين البيئة الاقتصادية والاستثمارية والتجارية في العراق ومنها تأسيس المصرف العراقي للتجارة في تموز (يوليو) 2003 يديره كونسورتيوم دولي برئاسة بنك جي بي مورغان الأمريكي وعضوية 12 مصرفا ومؤسسة مالية منها مصرف عربي. وفي نهاية العام تم التوقيع على اتفاقيات إطارية بين المصرف العراقي للتجارة وسلطة الائتلاف المؤقتة و17 هيئة ووكالة ضمان ائتمان صادرات من 16 دولة لتوفير ضمانات قروض وائتمان صادرات بقيمة 2.4 مليار دولار للمدى القصير. ومن خلال هذا الاتفاق ستتمكن الإدارات العراقية وشركات النفط من شراء احتياجاتها من الخارج باستخدام خطابات ضمان مدعومة من الحكومات الوطنية لتيسير إعادة إعمار العراق وإعادة الروابط التجارية بينه وبين شركائه التجاريين لإنعاش الاقتصاد العراقي وخلق فرص عمل للعراقيين.

وقد اتاحت هذه الأجواء الفرصة لتعزيز التعاون المشترك بين وكالات الضمان لجهة توفير الغطاء الاكتتابي وتنويع المنتج وتقليص حجم الصفقة الواحدة وتوزيع المخاطر بشكل مشترك والعمل على تطوير عقود ضمان تؤمن تغطية إضافية للعقود المبرمة بالعملة المحلية في حال تعرض العملة المحلية للتراجع الحاد وتعزيز مختلف أوجه التعاون بين مزودي الضمان من المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومعيدي التأمين والوسطاء والسماسرة.

رفع تزايد تمويل مشروعات البنية التحتية الناجمة عن برامج الخصخصة وخاصة مشاريع توليد الطاقة الكهربائية في الدول الناهضة والدول النامية بنظام بناء وتشغيل وتحويل ملكية (بوت)، رفع المخاطر السياسية المرتبطة بالإخلال في العقود من جهة، بينما عزز أهمية قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى بحيث تؤمن هذه القوانين حماية واضحة للاستثمارات الأجنبية الضخمة مع وجود مؤسسات وطنية فعالة مختصة بالجوانب الرقابية والتنظيمية للقطاعات التي تتم خصخصتها.

وما زال سوق الضمان يتدارس كيفية تأثره ببدء تطبيق معايير اتفاقية بازل 2 ودخول اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لجهة تحرير الخدمات وحقوق الملكية الفكرية حيز النفاذ.

وتشير البيانات المتوافرة إلى أن **مجمل الضمانات** التي قدمها **أعضاء الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات والاستثمار (اتحاد بيرن)** الذي تأسس عام 1934 ويضم (52) هيئة دولية وإقليمية ووطنية من (43) دولة، بلغت 499 مليار دولار عام 2002 (مقارنة مع 471 مليار دولار عام 2001)، منها 485 مليار دولار لائتمان الصادرات (مقارنة مع 455 مليار دولار عام 2001)، و14 مليار دولار لضمان الاستثمار (مقارنة مع 16 مليار دولار عام 2001). وقد شكلت عمليات ائتمان الصادرات للمدى القصير نحو 86.0% من إجمالي الضمانات.

وتدخل **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار** إلى جانب المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والشركة المصرية لضمان الصادرات والشركة الأردنية لضمان القروض والصندوق السعودي للتنمية في عضوية نادي براغ الذي تأسس في إطار اتحاد بيرن عام 1993 ويدخل به 30 هيئة ضمان من الدول النامية والناهضة التي مازالت في طريقها إلى استيفاء العضوية الكاملة في اتحاد بيرن.

2. موجز أنشطة المؤسسة:

1.2 عمليات الضمان:

بلغت القيمة الإجمالية **لعقود الضمان** المبرمة خلال العام 129.1 مليون دولار منها عقدان لضمان الاستثمار بلغت قيمتهما 31 مليون دولار بما نسبته 24% من القيمة الإجمالية، وخمسين عقد ضمان ائتمان صادرات بلغت قيمتها الإجمالية 98.1 دولار بما نسبته 76% من القيمة الإجمالية. وقد صرفت **المؤسسة** خلال العام تعويضات بقيمة (132,650) دولاراً عن تحقق مخاطر تجارية، وتمكنت من استرداد ما قيمته (1,658,133) دولاراً كجزء من تعويضات سبق أداؤها عن تحقق مخاطر تجارية وغير تجارية خلال فترات سابقة.

ومنذ بدء **المؤسسة** بتوفير خدمات الضمان للمستثمرين والممولين والمصدرين العرب عام 1975 وحتى نهاية عام 2003 بلغت قيمة العقود الإجمالية المبرمة 2.2 مليار دولار منها حوالي 565 مليون دولار في إطار نظام ضمان الاستثمار بنسبة 26% من إجمالي العمليات المضمونة، كما بلغت قيمة العقود الإجمالية المبرمة في إطار نظام ضمان ائتمان الصادرات حوالي 1.6 مليار دولار أي بنسبة 74% من إجمالي العمليات المضمونة.

شملت **المشاريع الاستثمارية** التي تم توفير الضمان لها عدة مشروعات بنية تحتية حيوية في الدول العربية حيث قامت المؤسسة بتوفير الضمان للقروض لهذه المشروعات وكذلك للمشروعات الخدماتية في قطاعات السياحة والنقل والاتصالات بالإضافة إلى توفير الضمان لمشروعات إنشاء محطات كهربائية ونقل الطاقة الكهربائية وإنشاء مصانع أو توسعتها.

وشملت **السلع التي تم توفير الضمان لتصديرها** كيبلات كهرباء وخطوط هاتف والمونيوم ومباني حديدية وأغذية وملابس وأنسجة وسجادا وأثاثا وقرطاسية ومضخات ومواد كيماوية واسمنت وسيراميك ومنتجات نفطية وأسمدة وأنابيب بلاستكية وأجهزة كهربائية وقمحا وسمسما وصمغا عربيا والمجوهرات والذهب بالإضافة إلى الكثير من السلع الأخرى.

وخلال الفترة المذكورة استفادت من ضمانات المؤسسة 15 دولة عربية بالإضافة إلى بنوك وشركات عربية مشتركة مقيمة خارج الوطن العربي كدول مصدرة لرأس المال أو مصدرة للسلع جاء في مقدمتها الكويت بنسبة 16.92% من إجمالي العمليات تليها السعودية بنسبة 14.90% ولبنان بنسبة 10.91% والإمارات بنسبة 10.12% والأردن بنسبة 9.48% والمغرب بنسبة 8.39% وتوزعت باقي النسب على البنوك والشركات العربية المشتركة وتراوحت نسبة باقي الدول ما بين 7.25% إلى 0.22%.

واستفادت 20 دولة عربية كدول مضيفة لرأس المال أو مستوردة للسلع جاء في مقدمتها السودان بنسبة 17.39% تليها السعودية بنسبة 14.03% والعراق بنسبة 13.67% ومصر بنسبة 7.66% وتراوحت نسبة باقي الدول ما بين 6.93% إلى 0.23%.

2.2 الأنشطة المكملة والخدمات المساندة:

في إطار **الأنشطة المكملة والخدمات المساندة لنشاط الضمان** واصلت المؤسسة خلال العام تقديم خدماتها في مجالات بث الوعي الاستثماري وتقديم خدمات ترويج الاستثمار وتنمية الموارد البشرية. وقد شهد العام إصدار **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**

لعام 2002 والبدء بإعداد تقرير عام 2003، وإصدار (12) عددا من النشرة الشهرية "**ضمان الاستثمار**" منها عدد خاص بعنوان **(ملف إعادة الإعمار في العراق)** وقد عرضت (53) فرصة استثمارية كما تم خلالها رصد وتحليل الاتجاهات المتعلقة بالاستثمار والتجارة على المستويات القطرية والإقليمية والدولية ورصد المؤشرات الدولية. وقد أعدت المؤسسة خلال العام (17) ورقة تعريفية ومداخلة قدمت في (24) ملتقى وورشة عمل شاركت فيها المؤسسة. كما ساهمت المؤسسة في تنظيم عقد **المؤتمر العاشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب.** وتم إصدار (12) **بيانا صحفيا** غطت أنشطة المؤسسة واجتماعات مجلس الإدارة وأنشطة متعددة لعمليات الضمان. من ناحية أخرى واصلت المؤسسة جهودها في تنظيم إدارة الوثائق إلكترونيا في إطار برنامج متكامل لتطوير البنية المعلوماتية. وركزت في تنفيذ برامج تنمية مواردها البشرية من خلال التدريب والتقويم المنهجي لأداء العاملين من خلال دورات فنية وأخرى لاكتساب مهارات الحاسوب المتقدمة.

المكـــونـــات الـــرئيسيـــة لمنـــاخ الاستثمـــــار في الدول العربية

أولا: التطورات السياسية

برزت خلال العام ثلاث قضايا على الساحة السياسية العربية كان لها الحـــضور الأكبـــر على مجمل التحركات السياسية العربية وهي:

- احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكيـــة وبريطانيـــا ودول أخـــرى متحالفة معهما بعد شن الحرب عليه تحت ذريعة نزع أسلحة الدمار الشامل.
- استمرار الحملة الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة الإرهاب.
- مواصلة التصعيد الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني واستمرار احـــتلال منـــاطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

ويستعرض التقرير التطورات السياسية التي تأثرت بها الدول العربية خلال عـــام 2003 عبر المحاور التالية:

1.1 الأوضاع الداخلية:

في ظل الأوضاع سالفة الذكر شهد العام الماضي احتلال العراق وإسقاط نظام الحكم فيـــه واعتقال رئيسه من قبل قوات التحالف وتشكيل سلطة الائـــتلاف المؤقتـــة لإدارة شـــؤون العراق التي شكلت بدورها مجلس الحكم الانتقالي وحكومة عراقية مؤقتة وشهدت كل من السعودية والمغرب اعتداءات إرهابية، كثفت على أثرها قوات الأمن السعودية حملاتهـــا لملاحقة العناصر الإرهابية.

وشهد العام انتخابات رئاسية في موريتانيا في موعدها رغم محاولة انقلابية فاشلة شهدتها البلاد قبل ذلك وخلصت إلى التجديد للقيادة الحاكمة. كما تمت خلال العام عدة تعـــديلات وزارية أو الإعلان عن حكومات جديدة في كل من الأردن وتـــونس والجزائـــر وقطـــر والكويت ولبنان واليمن وتم تعيين أول وثاني رئيس وزراء في فلسطين، وفي الكويت تـــم فصل ولاية العهد عن رئاسة الحكومة، وفي مصر تم تجديد العمل بنظام الطوارئ لمدة 3 سنوات أخرى، وفي قطر تم الإعلان عن دستور دائم هو الأول من نوعه منـــذ اســـتقلال البلاد.

وعلى صعيد **التوترات العرقية** شهدت الجزائر حدوث عدة أعمال شغب في منطقة القبائل ذات الأغلبية الأمازيغية مقابل تطور يحمي حقوق البربر ويعتبر الأمازيغية لغة وطنية تضمن في المناهج الدراسية.

وفي إطار **المشاركة السياسية للمواطنين** جرت انتخابات تشريعية في كل من الكويت وسوريا والأردن وجيبوتي، وفي قطر شارك المواطنون في استفتاء عام على مشروع دستور دائم للبلاد نص على قيام مجلس شورى من 45 عضوا ثلثاهم منتخبون وكذلك المساهمة في انتخابات أعضاء المجلس البلدي، وفي اليمن جرت الانتخابات التشريعية بحضور مراقبين عرب وأجانب، كما جرت في سلطنة عمان انتخابات مجلس الشورى.

وفي **مجال تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية** دخلت خمس وثلاثون سيدة البرلمان المغربي نتيجة لتخصيص قائمة للنساء وترشيحهن من خلال قوائم الأحزاب، **و**قامت قطر بتعيين أول وزيرة للتربية والتعليم كما تم تعيين سيدة لرئاسة لجنة حقوق الإنسان التي تم تشكيلها بموجب مرسوم أميري، وعينت سيدتان مديرة للجامعة ونائبة لمدير الجامعة ودخلت المرأة القطرية المجلس البلدي، وعينت سعودية مديرة للجامعة العربية المفتوحة في المملكة، وفي سوريا عينت سيدة أخرى وزيرة، كما شاركت المرأة العمانية في انتخابات مجلس الشورى وفازت مرشحتان، وكلفت سيدة بمقعد وزاري، ومنحت المرأة الأردنية ستة مقاعد في مجلس النواب الأردني ورفع عدد السيدات في مجلس الأعيان، كما خصصت جيبوتي نسبة مشاركة 10% للنساء كحد أدنى في القوائم الانتخابية، ودخلت سيدة المجلس النيابي، وعينت وزيرة دولة لحقوق الإنسان، وتم في مصر تعيين أول قاضية في المحكمة الدستورية العليا. وفي موريتانيا رشحت سيدة أعمال موريتانية نفسها للانتخابات الرئاسية بصفة مستقلة.

وعلى **صعيد الوفاق الوطني** تم توقيع اتفاقية إطارية للسلام كمدخل للمفاوضات بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية وقام وفد من الحركة بزيارة هي الأولى من نوعها منذ عشرين عاما إلى الخرطوم لبحث ترتيبات إعلان انتهاء الحرب الأهلية في جنوب السودان. ووقع رئيس الحكومة المؤقتة في الصومال اتفاق مصالحة مع بعض الفصائل الصومالية المتناحرة في ليبيا.

وعلى **صعيد المجتمع المدني** تنامى عدد ودور منظمات المجتمع المدني وتعزز حضورها في الفعاليات القطرية والإقليمية والدولية لمتابعة القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تهم مواطنيها مع التركيز على حقوق الإنسان وتمكين المرأة ومعالجة افرازات العولمة السلبية.

2.1 العمل العربي المشترك:

ألقت الاحتمالات العالية لقيام الحرب التي كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تستعدان لشنها على العراق ظلالها على القمة العربية الدورية الـ (15) التي عقدت في منتجع شرم الشيخ المصري في مارس من العام موضوع التقرير، حيث أكد الزعماء العرب الأحد عشر المشاركون فيها رفضهم لضرب العراق أو تهديد أمن أي دولة عربية وسلامتها وضرورة إنشاء آلية لإجراء الاتصالات الدولية من أجل محاولة تجنب الحرب على العراق ولكن الولايات المتحدة وبريطانيا حسمتا خيار الحرب.

كما شهد العمل العربي المشترك خلال العام الآتي:

- دخول الاتحاد الجمركي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حيز التنفيذ في بداية العام.
- قرار الدورة العشرين لمجلس وزراء الداخلية العرب في تونس حظر سلسلة من الأنشطة في مجال طبع ونشر وتوزيع المنشورات وجمع الأموال التي يمكن أن تخدم الإرهاب، والاتفاق على إعادة بناء قوة الشرطة الفلسطينية.
- اجتماع وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي في الجزائر تحديد موعد للقمة المغاربية المؤجلة وإصدار بيان يؤكد تجاوز العقبات في هياكل الاتحاد ومؤسساته.
- مشاركة خبراء من 16 دولة عربية في اجتماعات مكتب مقاطعة إسرائيل في دمشق لتحديد لائحة سوداء للشركات الدولية التي تتعامل مع الكيان الصهيوني.
- اجتماع لجنة المتابعة العربية في المنامة وإصدار قرار يرتكز إلى مقترحات إصلاح الجامعة العربية.
- دعوة الدورة الـ 36 لمجلس وزراء الإعلام العرب لدعم العمل الإعلامي والثقافي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة لإعداد برامج إعلامية تساهم في دعم صمود القدس وتأكيد عروبتها.
- اتفاق وزراء الثقافة العرب على ضرورة حماية التراث الثقافي العراقي والتحذير من مغبة محاولة طمس الهوية العربية للشعب العراقي.
- اتفاق وزراء الخارجية العرب على السماح لمجلس الحكم العراقي بشغل مقعد العراق لدى الجامعة العربية بصورة مؤقتة لحين قيام حكومة عراقية ذات سيادة معترف بها دوليا.
- انعقاد الدورة الـ 72 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية التي خرجت بعدد من القرارات أهمها دعم القطاع الاقتصادي بالأمانة العامة وإقرار الأحكام العامة للاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية

ودعوة الدول العربية التي لم تنضم بعد لدخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تأكيد القمة الـ 24 لدول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في الكويت على أولوية التصدي لظاهرة الإرهاب وتضامنها مع الشعب العراقي ورفضها لأية محاولات لتقسيم العراق.

3.1 العلاقات العربية البينية:

شهدت العلاقات العربية البينية تطورات إيجابية منها:

- مصادقة حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة سلطنة عمان على اتفاقية الحدود بينهما.
- انعقاد اجتماعات الدورة السنوية للجنة العليا الليبية – التونسية برئاسة رئيسي الوزراء في الدولتين.
- التوقيع على سبع اتفاقيات وبرامج تنفيذية للتعاون في ختام الدورة الخامسة لمجلس التنسيق اليمني – السعودي.
- تدشين خط الأنابيب الذي ينقل الغاز من مصر إلى الأردن بحضور زعيمي الدولتين.
- اتفاق بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية على تسهيل إجراءات تنقل الأشخاص بين البلدين عبر الجسر الرابط بينهما عن طريق الهوية الشخصية فقط.
- انعقاد اجتماعين لوزراء خارجية الدول المجاورة للعراق في كل من سوريا والكويت.
- استئناف رحلات السكك الحديدية بين دمشق والموصل بعد توقفها بسبب العمليات العسكرية ضد العراق.

أما على الجانب السلبي فقد سجل العام:

- قرار ليبيا قطع علاقاتها الدبلوماسية مع لبنان احتجاجا على اتهامها بإخفاء الإمام الصدر عام 1978.

4.1 العلاقات العربية مع الجوار:

شهدت علاقات الدول العربية بجيرانها خلال العام المنصرم تحسنا وانفراجا ملحوظا، فعلى الجانب الإيجابي لهذه العلاقات شهد العام:

- تحسناً في العلاقات العربية – الإيرانية تمثلت في قيام الملك الأردني والرئيس الجزائري بزيارة إلى طهران في أول زيارة لزعيمين عربيين إلى إيران، كما

التقى الرئيس الإيراني بالرئيس المصري في جنيف ضمن مساعي الطرفين لإعادة العلاقات بعد قطيعة استمرت 24 عاما بين البلدين. وخلال العام قام الرئيس الإيراني بزيارات إلى عدة دول عربية.

- اتفاق قادة دول تجمع صنعاء الذي يضم اليمن والسودان وإثيوبيا على تعزيز التعاون الأمني وتبادل المعلومات في مجال مكافحة الإرهاب في القرن الأفريقي.

أما على الجانب السلبي فقد سجل العام:

- توترا شديدا لبنانيا – إسرائيليا بعد قصف مواقع إسرائيلية في مزارع شبعا اللبنانية من قبل المقاومة اللبنانية.
- تصاعد التوتر بين سوريا وإسرائيل بعد قيام الطائرات الإسرائيلية بقصف قرية عين الصاحب السورية.
- استمرار الجمود في مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران.

5.1 العلاقات العربية – الدولية:

كانت نتائج وآثار الحرب على العراق الحدث الأبرز على مستوى العام بما سببته من انقسام في المجتمع الدولي بين مؤيد ومعارض للحرب بالإضافة إلى الانتقال إلى مرحلة ما بعد الحرب وإعادة إعمار العراق والصعوبات الأمنية التي تواجه العراق وقوات الاحتلال فيه، واستمرار الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب والضغط على الدول العربية من أجل المزيد من التعاون في هذا المجال والعمل على تجفيف منابع الإمدادات المالية للجهات المصنفة كإرهابية.

ومن جهة أخرى فتحت صفحة جديدة في العلاقات بين فرنسا والجزائر بقيام الرئيس الفرنسي بزيارة للجزائر هي الأولى من نوعها منذ استقلالها وإصدار إعلان صداقة بين البلدين خلال الزيارة. واتفق وزير الداخلية المغربي ونظيره الفرنسي على تأسيس لجنة مشتركة لمحاربة ظاهرة الهجرة السرية بين البلدين.

ومن أبرز ما شهده العام في هذا المجال:

- اندلاع الحرب الأمريكية/ البريطانية على العراق وتمكنها من إسقاط نظام الحكم فيه واحتلاله عسكريا.
- تجديد العقوبات الاقتصادية الأمريكية على ليبيا لمدة عام آخر وتوصل ليبيا إلى تسوية مع عائلات ضحايا حادثة لوكيربي وضحايا طائرة يوتاه الفرنسية كخطوة أولية نحو رفع العقوبات الدولية المفروضة عليها منذ حوالي خمسة عشر عاما.
- دخول اتفاقية الشراكة الأوروبية – المتوسطية حيز التنفيذ في لبنان.

- إصدار مجلس الأمن القرار رقم 1482 الذي أسس سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق.
- عقد قمة أمريكية – عربية في شرم الشيخ (بحضور 5 دول عربية تشمل مصر والأردن والسعودية والبحرين وفلسطين) نجحت الولايات المتحدة من خلالها في الحصول على إقرار وتعهد من الدول العربية بالمشاركة برفض الإرهاب ومكافحة ثقافة العنف ووقف الدعم المالي للإرهاب.
- قرار المنتدى الاقتصادي العالمي بعقد مؤتمره الاستثنائي في الأردن لأول مرة خارج دافوس، وشهد المؤتمر إعلان مبادرات تتعلق بالعراق وتطوير اقتصادات الشرق الأوسط وتشجيع السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل وتأسيس مجلس رجال الأعمال العرب.
- قيام ولي العهد السعودي بأول زيارة إلى روسيا لتوطيد العلاقات وبحث مجالات التقارب خاصة في النواحي الاقتصادية.
- هيمنة الوضع في العراق على الدورة العادية للجمعية العمومية للأمم المتحدة واستمرار الانقسامات الدولية حيال الملف العراقي.
- دعوة القمة العاشرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى قيام دولة فلسطين والترحيب بقيام مجلس الحكم العراقي المؤقت والحكومة المنبثقة عنه والدعوة إلى ايجاد دور محوري للأمم المتحدة في العراق.
- انعقاد مؤتمر الدول المانحة لإعادة إعمار العراق في مدريد بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة وأطراف دولية وإقليمية.
- مصادقة الرئيس الأمريكي على قانون "محاسبة سوريا واستعادة السيادة اللبنانية" الذي أقره مجلس النواب الأمريكي.
- عقد قمة (5+5) الأوروبية المغاربية للمرة الأولى في تونس.

6.1 الصراع العربي – الإسرائيلي

واصلت إسرائيل سياسة القمع والاعتداءات العسكرية وعمليات اغتيال قادة المقاومة الفلسطينية في محاولة منها لإيقاف انتفاضة الأقصى، وتحولت عمليات الاجتياح والتجريف للمناطق الخاضعة للسلطة الوطنية إلى ممارسات شبه يومية. وفي غياب أيه جهود دولية للعمل على تهدئة الأوضاع وحث الطرفين على استكمال مسيرة السلام واصلت إسرائيل الإعلان الصريح عن رغبتها بإبعاد رئيس السلطة الفلسطينية أو اغتياله. وعلى صعيد الأوضاع السياسية في مناطق السلطة الوطنية أدت الضغوط الأمريكية والإسرائيلية إلى تعيين أول رئيس وزراء للحكومة الفلسطينية ولكن دون أن يؤدي الأمر إلى انفراج في الموقف الراهن. إلا أن التطور الأشد خطورة هذا العام تمثل في قيام إسرائيل بالبدء بإقامة جدار إسمنتي عازل بحجة الدواعي الأمنية تم من خلاله الاستيلاء

على نسبة كبيرة من المناطق التي يفترض أن تكون خاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وبالرغم من تحويل قضية الجدار العازل إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومن ثم تحويلها إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي للنظر في قانونية بناء الجدار فإن إسرائيل استمرت بإقامته وتقسيم الأراضي الفلسطينية.

ثانيا- المؤشرات الاقتصادية الكلية

1.2 النمو الاقتصادي

شهد العام تحسن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية إذ بلغ بالمتوسط (ثماني عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات) حوالي 4.5% مقابل 2.9% عام 2002 (بعد التعديل)، وقد جاء متوسط النمو في الدول العربية عام 2003 أفضل من المعدل العالمي (3.9%) ومعدل مجموعة الدول المتقدمة (2.1%) ولكن اضعف من المتوسط المسجل لدى مجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية (6.1%)، وقد شهدت ثمان دول عربية معدلات نمو تجاوزت 5.0% عام 2003. وتحققت أعلى معدلات نمو في الكويت (9.9%) بعد أن شهد الاقتصاد معدل نمو سلبيا حوالي (0.4%) عام 2002، تليها الإمارات (7.0%)، السعودية (6.4%)، الجزائر (6.3%)، السودان (5.8%)، كل من تونس والمغرب (5.5%) والبحرين (5.0%).

وبوجه عام ارتفع معدل النمو في 11 دولة عربية (الإمارات، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، قطر، الكويت، لبنان، المغرب، سلطنة عمان وموريتانيا) بينما تراجع معدل النمو في ثلاث دول عربية (الأردن، السودان وسوريا) وحافظت معدلات النمو على مستويات متقاربة خلال هذه الفترة في أربع دول عربية (البحرين، ليبيا، مصر واليمن). *(أنظر الجدول رقم 1).*

2.2 التوازن الداخلي

سجل مؤشر عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام موضوع التقرير انخفاضا في ثمان دول عربية من أصل ثماني عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات. فقد انخفضت نسبة عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 2.7 نقطة مئوية في كل من الإمارات (من 11.2% عام 2002 إلى 8.5% عام 2003) والبحرين (من 3.7% إلى 1.0%)، وجيبوتي بحوالي 2.4 نقطة مئوية (من 9.4% إلى 7.0%) ولبنان بحوالي 2.1 نقطة مئوية (من 16.5% إلى 14.4%) والأردن بحوالي 1.8 نقطة مئوية (من 4.1% إلى 2.3%) وانخفضت النسبة بأقل من نقطة مئوية في كل من

موريتانيا (من 3.0% إلى 2.5%) والمغرب (من 1.69% إلى 1.27%) واليمن (من 0.83% إلى 0.43%).

ومن جهة أخرى ارتفعت نسبة عجز الميزانية العامة من الناتج المحلي الإجمالي في سوريا بحوالي 2.7 نقطة مئوية (من 7.0% إلى 9.7%) وبأقل من نقطة مئوية في كل من تونس (من 1.79% إلى 2.5%) ومصر (من 5.8% إلى 6.3%). بينما تحول عجز المالية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى فائض خلال العام موضوع التقرير في كل من السعودية (من عجز نسبته 2.9% عام 2002 إلى فائض نسبته 5.68% عام 2003) والجزائر (من عجز نسبته 0.1% إلى فائض نسبته 0.4% للفترة ذاتها).

وحافظت أربع دول عربية على فائض المالية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وشهدت ثلاث منها ارتفاع نسبة الفائض أولها قطر (فائض نسبته 6.3% عام 2002 مرتفعا إلى فائض نسبته 6.9% عام 2003) وسلطنة عمان (فائض نسبته 0.9% مرتفعا إلى فائض نسبته 2.0%) وليبيا (فائض نسبته 0.34% مرتفعا إلى فائض نسبته 2.6%) وبينما شهدت الكويت تراجع نسبة فائض المالية العامة من الناتج المحلي الإجمالي من 26.7% إلى فائض نسبته 24.8%. وحافظ السودان على نسبة عجز الميزانية العامة من الناتج المحلي الإجمالي دون تغيير (0.9%) خلال هذه الفترة.
(أنظر الجدول رقم 2)

3.2 التوازن الخارجي

سجل مؤشر عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا في خمس دول عربية من أصل ثماني عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات. فقد انخفض في البحرين بحوالي 3.5 نقطة مئوية (من عجز نسبته 6.7% عام 2002 إلى عجز نسبته 3.2% عام 2003) وفي لبنان بحوالي 2.5 نقطة مئوية (من 28.1% إلى 25.6%) وفي جيبوتي بحوالي نقطة مئوية (من 2.6% إلى 1.6%) وبأقل من نقطة مئوية في كل من تونس (من 3.6% إلى 3.0%) والسودان (من 7.1% إلى 6.7%).

كما تمكنت إحدى عشرة دولة عربية من الاستمرار في تحقيق فائض في الحساب الجاري، إذ ارتفعت نسبة فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي في سبع دول عربية شملت ليبيا (من فائض نسبته 2.0% عام 2002 إلى فائض نسبته 16.3% عام 2003) والكويت (من 11.9% إلى 20.1%) وسلطنة عمان (من 9.6% إلى 11.3%)

والسعودية (من 6.3% إلى 12.9%) والجزائر (من 12.9% إلى 15.7%) والأردن (من 4.5% إلى 11.4%) ومصر (من 1.1% إلى 4.3%).

بينما انخفضت نسبة فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي في خمس دول عربية شملت الإمارات (من فائض نسبته 12.1% عام 2002 إلى فائض نسبته 11.7% عام 2003) وقطر (من 21.4% إلى 15.3%) والمغرب (من 4.1% إلى 2.9%) واليمن (من 3.9% إلى 0.6%) وسوريا (من 7.1% إلى 5.0%).

وسجلت نسبة عجز الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا ملحوظا في موريتانيا بحوالي 12 نقطة مئوية (من عجز نسبته 5.2% عام 2002 إلى عجز نسبته 17.2% عام 2003).
(انظر الجدول رقم 3)

4.2 معدل التضخم

سجل معدل التضخم في الدول العربية ارتفاعا طفيفا بالمتوسط من 2.1% عام 2002 إلى 2.9% عام 2003 لثماني عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات مرتفعا عن معدل التضخم في مجموعة الدول المتقدمة (1.8%) ولكن أفضل بشكل ملحوظ من معدل التضخم في مجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية (6.1%) في العام موضوع التقرير.

وقد شهدت دولتان عربيتان معدلات تضخم تتجاوز 7% هما اليمن (11.8%) والسودان (7.7%) وإن كانتا قد شهدتا تحسنا مقارنة مع عام 2002 (15.8% و 8.3% على التوالي) مما يعكس النجاح التدريجي للجهود القطرية في السيطرة على المخاطر التضخمية. واستمر التراجع السالب في معدلات التضخم في ليبيا إنما بتراجع أقل مع ارتفاع الاتجاهات التضخمية من (-9.5%) عام 2002 إلى (-2.5%) عام 2003. كما تحول التراجع السالب في معدل التضخم إلى ارتفاع ببروز الضغوط التضخمية في كل من سلطنة عمان (من – 0.75% إلى 1.0%) والسعودية (من – 0.6% إلى 0.51%) والبحرين (من – 0.5% إلى 0.6%) للفترة ذاتها. وبوجه عام شهدت تسع دول عربية ارتفاعا في معدل التضخم (الأردن، الإمارات، الجزائر، جيبوتي، سوريا، قطر، لبنان، مصر وموريتانيا) ما بين 0.1 نقطة مئوية إلى 7.0 نقطة مئوية بينما شهدت ثلاث دول عربية (تونس، الكويت والمغرب) انخفاضا في معدل التضخم ما بين 0.2 نقطة مئوية و 4.0 نقطة مئوية. وتجدر الإشارة إلى أن المصادر القطرية في العراق أفادت أن تقديرات

معدل التضخم تشير إلى ارتفاعه بمعدل 11.9% عام 2003 منخفضا عن 19.3% عام 2002.
(أنظر الجدول رقم 4)

5.2 المؤشر المركب لمناخ الاستثمار

شهد المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية (الميزان الداخلي والميزان الخارجي ومعدل التضخم) لمناخ الاستثمار في الدول العربية، الذي يعتبر محاولة لقياس درجة التحسن أو التراجع في أداء الاقتصادات العربية وتوصيف مناخ الاستثمار فيها منذ عام 1995، شهد تحسنا خلال العام إذ بلغ 1.01 مقابل 0.9 عام 2002 و0.7 عام 2001، بينما ما زال دون أعلى مستوى بلغه حول 1.2 عام 2000.

ويعزى التحسن العام في مناخ الاستثمار الى تأثير ارتفاع العوائد النفطية للدول العربية المصدرة للبترول مع تحسن أسعار النفط خلال العام وتأثير ذلك ايجابيا على الإيرادات ووضع المالية العامة مما دعم برامج الإصلاح الاقتصادي ومشاريع البنية التحتية التي تقوم بها الدول العربية، وانعكس ذلك على تحسن المؤشر الفرعي لمكون التوازن الداخلي الذي شهد تحسنا في 14 دولة عربية مقابل تراجع في 4 دول عربية. بينما شهد التوازن الخارجي تحسنا في 12 دولة مقابل تراجع في 6 دول عربية، وشهد معدل التضخم انخفاضا في 5 دول عربية مقابل ارتفاعه في 13 دولة عربية وان كان ذلك ما دون معدل تضخم 7% (ما عدا في دولتين عربيتين كما أسلفنا).

وتجدر الإشارة إلى أن المؤشر المركب لا يعكس التطورات النوعية وخاصة المؤسسية (فيما يدعي soft data) بل يقتصر على البيانات الكمية للمؤشرات الاقتصادية الثلاث المختارة(التي تدعى hard data). وتعكف المؤسسة على ترقية هذا المؤشر لتعميق دلالته التحليلية.
(أنظر الجدول رقم 5 والجدول رقم 6).

6.2 أسعار الصرف

بالنسبة لأسعار صرف العملات المحلية للدول العربية مقابل الدولار الأمريكي فقد شهدت معظمها استقرارا في سعر الصرف، مما يعتبر عاملا ايجابيا لتعزيز مناخ الاستثمار. وقد تراجع خلال العام سعر صرف الجنيه المصري(38.4%) والدينار الليبي (8.2%) والريال اليمني (7.1%)، وارتفع سعر صرف الدرهم المغربي (12.6%) والدينار التونسي (9.9%) والدينار الكويتي (1.3%) مقابل الدولار.
(أنظر الجدول رقم 7).

7.2 أسواق المال العربية

شهد العام موضوع التقرير تحسنا في أداء أسواق المال العربية الأربعة عشر التي يرصد تطوراتها صندوق النقد العربي، في حين دخلت كل من سوق الخرطوم للأوراق المالية وسوق بورصة الجزائر للمرة الأولى في قاعدة معلومات صندوق النقد العربي.

بلغت **القيمة السوقية** لأسواق المال العربية 361.8 مليار دولار عام 2003 مقابل 208.8 مليار دولار عام 2002 بزيادة نسبتها 73.2%. وقد جاءت حصة السعودية من حيث إجمالي القيمة السوقية في المرتبة الأولى بنسبة 43.48% وتلتها الكويت بنسبة 16.45% والإمارات 12.34% (سوق أبوظبي وسوق دبي)، ومصر 7.70% وقطر 7.38% وتراوحت نسب الدول الأخرى بين 3.61% إلى أقل من 1%.

وبلغت **قيمة التداول الإجمالية** خلال العام حوالي 230.4 مليار دولار مقابل 65.4 مليار دولار عام 2002 بزيادة نسبتها 252.29%. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى الزيادة الكبيرة التي شهدها كل من سوق الأسهم السعودي وسوق الكويت للأوراق المالية وتصدرت السعودية قائمة الأسواق الأربعة عشر بنسبة 69.03% من إجمالي قيمة التداول، جاءت بعدها الكويت بنسبة 23.75% وتراوحت نسب الدول الأخرى بين 1.89% إلى 0.001%.

وبلغ **عدد الأسهم المتداولة** خلال العام 63.38 مليار سهم مقابل 46.09 مليار سهم عام 2002 بزيادة نسبتها 37.54%، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى الزيادة التي شهدها سوق الكويت للأوراق المالية خلال العام في عدد الأسهم المتداولة (من 42.16 مليار سهم إلى 49.6 مليار سهم) والزيادة في سوق الأسهم السعودي (من 1.73 مليار سهم إلى 5.56 مليار سهم) بالإضافة إلى عدد الأسهم في الأسواق الجديدة وبالأخص سوق الخرطوم للأوراق المالية (4.36 مليار سهم). وتصدر سوق الكويت للأوراق المالية قائمة الأسواق الأربعة عشر من حيث عدد الأسهم بنسبة 78.19% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، جاء بعدها سوق الأسهم السعودي بنسبة 8.78% وسوق الخرطوم للأوراق المالية بنسبة 6.89% ومصر بنسبة 2.16% وتراوحت نسب الدول الأخرى بين 1.58% إلى 0.001%.

وفيما يتعلق **بالشركات المدرجة** في أسواق المال الأربعة عشر فقد ارتفع عددها في ثمان دول هي الأردن والبحرين والسعودية وسلطنة عمان والكويت ولبنان والإمارات وقطر، وتراجع عددها في ثلاث دول هي تونس ومصر والمغرب، فيما أدرجت في أسواق

السودان والجزائر حوالي 50 شركة خلال العام وهو العام الأول لدخولها قاعدة معلومات الصندوق. وبذلك بلغ إجمالي عدد الشركات المدرجة في الأسواق الأربعة عشر خلال العام حوالي 1723 شركة مقابل 1826 شركة عام 2002 بتراجع نسبته 5.64% ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى الانخفاض الكبير في عدد الشركات المدرجة في مصر (من 1150 شركة عام 2002 إلى 967 شركة خلال العام). وحافظت مصر على الصدارة في قائمة الأسواق الأربعة عشر من حيث عدد الشركات إذ استحوذت على حصة 56.12% من إجمالي عدد الشركات المدرجة، جاءت بعدها الأردن بنسبة 9.34% وسلطنة عمان 8.18% والكويت 6.27% والسعودية 4.02% وتراوحت نسب الأسواق الأخرى بين 3.02% الى0.17%.

وقد ارتفعت **مؤشرات الأسعار** خلال الفترة ما بين عامي 2002 و2003 في احد عشر سوقا بشكل ملحوظ خاصة في الكويت (64%) وقطر (54%) والسعودية (52%)، وحافظت على وضعها في لبنان، وبالنظر لكون سوقي الخرطوم والجزائر دخلا لأول مرة عام 2003 فلا توجد مقارنة سابقة.

أما **أسواق المال العربية غير المدرجة** في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي (وهي فلسطين والعراق) فتشير البيانات المتوافرة إلى أن **سوق فلسطين للأوراق المالية** شهد خلال العام تحسنا ملحوظا بالرغم من استمرار الإجراءات القمعية الإسرائيلية حيث أصبح بالامكان إتمام جميع العمليات المتعلقة بالتداول عن بعد ومن خلال جهاز حاسوب مرتبط بالنظام الإلكتروني للسوق. وشهد "مؤشر القدس" المستخدم في السوق الفلسطينية ارتفاعا بنسبة 18.95% ليصل إلى 179.81 نقطة. وتمتلك شركة فلسطين للتنمية والاستثمار "باديكو"، وهي الشركة التي قامت بإنشاء سوق فلسطين للأوراق المالية، حوالي 80% من رأس مال السوق ويبلغ عدد الشركات المساهمة العامة المدرجة فيها 23 شركة وتبلغ القيمة السوقية للشركات المدرجة 650.46 مليون دولار وتم خلال العام تداول أسهم قيمتها حوالي 58.32 مليون دولار أمريكي.

أما فيما يتعلق **بالسوق العراقي** فلقد تم إيقاف التداول فيه منذ إندلاع الحرب على العراق في مارس 2003 وأعلن في نهاية العام عن وضع مخطط لعودة العمل به قريبا.

وفيما يتعلق بالدول العربية الست التي **لا توجد بها حتى الآن أسواق للأوراق المالية** (وهي جيبوتي وسوريا والصومال وليبيا وموريتانيا واليمن) فقد واصلت كل من سوريا واليمن وليبيا استكمال الخطوات التي بدأتها من أجل إنشاء أسواق مالية على أسس علمية وفنية ضمن برامج تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

وشهد العام مجموعة أخرى من التطورات شملت قيام **مؤسسة نقد البحرين** بمنح ترخيص لشركة كويتية لتقديم خدمات الوساطة في الأوراق المالية البحرينية والخليجية والدولية المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية، كما وقعت اتفاقية تفاهم بين سوق البحرين للأوراق المالية وسوق طهران للأوراق المالية بهدف تعزيز التعاون بينهما وتم اعتماد وتقييم المعايير المطلوب الالتزام بها من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية.

ووافق مجلس الوزراء في **السعودية** على إصدار "نظام السوق المالية" والذي تضمن تشكيل هيئة عليا لسوق المال تتولى كل ما يتعلق بسوق الأسهم وتأسيس شركة تتولى الأعمال التنفيذية والإدارية للسوق. وتم كذلك توفير التعامل في السوق بأوراق مالية أخرى إضافة إلى الأسهم كالسندات ووحدات الصناديق.

وفيما يتعلق **بسوق مسقط للأوراق المالية** فلقد قامت الهيئة العامة للسوق بوضع خطة مدتها 3 سنوات تهدف إلى تطوير النواحي الإجرائية والإعلامية والتقنية للسوق وإدخال نظام التسوية الإلكتروني وتم كذلك تركيب البيئة الجديدة لتشغيل أنظمة التداول والحماية من الكوارث. وقامت الهيئة العامة للسوق بإدخال مجموعة من التعديلات على بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون رأس المال.

وفي **مصر** قامت الهيئة العامة لسوق المال بمصر بإصدار اللائحة الخاصة بصندوق حماية المستثمرين وإصدار البطاقة الذكية التي تجمع كافة العمليات التي يقوم بها المتداول وكذلك أصدرت الهيئة ضوابط محاربة غسل الأموال للشركات المالية وطرح إنشاء صندوق لحماية المتعاملين في سوق الأوراق المالية من المخاطر غير التجارية في إطار أحكام قانون سوق الأوراق المالية.

وفي **أسواق الإمارات العربية المتحدة** قام مجلس هيئة الأوراق المالية بإصدار قرار لتطوير أداء الأسواق المالية في الدولة واعتماد مؤشر الأسعار الذي تصدره الهيئة ويحتوى على 44 شركة مدرجة في سوق أبوظبي وسوق دبي كمؤشر رسمي لسوق الأوراق المالية في الإمارات واقترحت لجنة الربط الإلكتروني بين سوق أبوظبي وسوق دبي توحيد رقم المستثمر في السوقين وحدد سوق أبوظبي للأوراق المالية رسوما سنوية ورسوم تسجيل لأول مرة على الوسطاء الماليين ورفع سقف التداول المسموح لهم به.

وفي سوق **الدوحة للأوراق المالية** قامت إدارة السوق باعتماد لائحة داخلية جديدة تلزم الشركات المدرجة بتقديم تقارير ربع سنوية حول أنشطتها واختصرت اللائحة المدة اللازمة لتقديم البيانات السنوية بعد انتهاء السنة المالية للشركة.

وأطلقت **سوق الخرطوم للأوراق المالية** مؤشر الخرطوم لأسعار الأسهم كأول مؤشر لقياس اتجاه أسعار الأسهم المسجلة في السوق، وتم كذلك التوقيع على اتفاقية تعاون بينها وبين سوق أبوظبي للأوراق المالية بشأن تداول وتقاص أسهم الشركة السودانية للاتصالات المدرجة في السوقين.
(أنظر الجدول رقم 8).

ثالثا– تدفقات الاستثمار والتجارة

1.3 الاستثمار

1.1.3 الاستثمارات العربية البينية

بلغ إجمالي الاستثمارات العربية البينية الخاصة في المشاريع التي تم الترخيص لها خلال العام لست عشرة دولة عربية مضيفة للاستثمار توافرت عنها البيانات من مصادر قطرية وأخرى خارجية حوالي 3722.6 مليون دولار مقابل 2912.3 مليون دولار عام 2002، بزيادة نسبتها 27.8%. جاءت لبنان على رأس قائمة الدول المضيفة باستثمارات عربية قدرها 850 مليون دولار بما نسبته 23.8% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال العام. تلتها المغرب باستثمارات بلغت 672.1 مليون دولار (18.05%)، والامارات بحوالي 650.2 مليون دولار (17.47%)، والسعودية بحوالي 562.2 مليون دولار (15.1%)، والسودان بحوالي 391 مليون دولار (10.5%)، والبحرين بحوالي 191.7 مليون دولار (5.15%)، واليمن بحوالي 126.4 مليون دولار (3.4%). وقد استحوذت هذه الدول السبع على نحو 92.51% من إجمالي التدفقات الاستثمارية العربية البينية.

بمقارنة الاستثمارات العربية البينية خلال عامي 2002 و 2003، فقد سجلت الاستثمارات زيادة في ست دول عربية (الإمارات، البحرين، الجزائر، مصر، لبنان، المغرب)، فيما تراجعت في ثمان دول عربية (الأردن، تونس، السعودية، السودان، سوريا، قطر، وليبيا، اليمن).

ويلاحظ في هذا الصدد الارتفاع الكبير الذي شهدته الاستثمارات العربية الوافدة إلى كل من المغرب والامارات ولبنان، إذ قفزت في المغرب من 12.8 مليون دولار عام 2002 إلى 650.0 مليون دولار خلال العام، وفي الامارات من217.5 مليون دولار إلى 650.2 مليون دولار خلال الفترة ذاتها وفي لبنان من 650 مليون دولار عام 2002 الي 850 مليون دولار
(انظر الجدول رقم 9).

على المستوى القطاعي تركزت الاستثمارات العربية البينية في قطاع الخدمات، إذ استحوذ في المتوسط على أكثر من نصف هذه الاستثمارات، تلاه قطاع الصناعة بحوالي الربع ثم القطاعات الأخرى التي لم تحدد من المصدر بما يزيد على العشر، ثم قطاع الزراعة بأقل من العشر.
(انظر الجدول رقم 10).

أما فيما يتعلق بالدول العربية المصدرة للاستثمارات البينية خلال العام، تصدرت السعودية المجموعة بحوالي 1357.13 مليون دولار بما نسبته 36.45% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة إلى إحدى عشرة دولة عربية، جاءت بعدها الإمارات بحوالي 843 مليون دولار وحصة 22.64% إلى ثمان دول عربية، والكويت بحوالي 651.08 مليون دولار وحصة 17.49% إلى ست دول عربية، والأردن بحوالي 397.74 مليون دولار وحصة 10.68% إلى سبع دول عربية، ولبنان بحوالي 130.79 مليون دولار وحصة 3.5% إلى ست دول عربية، ومصر بحوالي 126.01 مليون دولار وحصة 3.38% إلى خمس دول عربية. وقد شكلت حصة هذه الدول الست ما نسبته 94.17% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة.
(انظر الجدول رقم 11).

وبمقارنة تدفقات الاستثمارات العربية البينية الخاصة المرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة 1995 وحتى نهاية 2003، فإن هذه الاستثمارات ارتفعت من 1.43 مليار دولار عام 1995 إلى 3.7 مليار دولار عام 2003 وشهدت تقلبات خلال هذه الفترة بحيث أنها انخفضت إلى أدنى مستوى لها عام 1996 حول 1.6 مليار دولار. وخلال هذه الفترة تصدرت لبنان مجموعة الأقطار العربية المضيفة للاستثمار باستثمارات إجمالية بلغت 3.7 مليار دولار وحصة 17.8% من الإجمالي، تليها السودان (2.9 مليار دولار وحصة 14%)، والسعودية (2.4 مليار دولار وحصة 11.6%)، الإمارات (1.8 مليار دولار وحصة 8.7%) وسوريا (1.5 مليار دولار وحصة 7.2%)، وشكلت هذه الدول الخمس نحو 60% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (1995-2003).
(انظر الجدول رقم 12).

على صعيد آخر بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من 1985 – 2003 حوالي 30.01 مليار دولار مقارنة مع 26.3 مليار دولار حتى نهاية عام 2002 وبمتوسط معدل تدفق سنوي 1.7 مليار دولار.
(انظر الجدول رقم 13).

2.3 الاستثمار الأجنبي المباشر

تقدر البيانات الأولية أن تكون الدول العربية قد استقطبت حوالي 6.5 مليار دولار عام 2003 ولم تتوافر بيانات كافية من مصادر قطرية لإعطاء صورة واضحة عن هذه التدفقات حتى وقت صدور التقرير.

إنما وفقا للبيانات التفصيلية الصادرة عن (انكتاد)، بلغ إجمالي **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد** إلى الدول العربية خلال عام 2002 حوالي 4.23 مليار دولار مقابل 6.72 مليار دولار عام 2001، بانخفاض نسبته 33% وشكلت ما نسبته 0.70% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم و 2.80% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول النامية، ويعزى ذلك إلى الانخفاض الملحوظ الذي شهدته التدفقات إلى كل من المغرب (من 2808 ملايين دولار عام 2001 إلى 428 مليون دولار عام 2002) والجزائر (من 1196 مليون دولار إلى 1065 مليون دولار) والإمارات (من 257 مليون دولار إلى 95 مليون دولار) واليمن (من 136 مليون دولار إلى 64 مليون دولار) والأردن (من 100 مليون دولار إلى 56 مليون دولار) وكل من سلطنة عمان والعراق بدرجة أقل.

وفي المقابل شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد زيادة في كل من السودان (من 574 مليون دولار إلى 681 مليون دولار) ومصر (من 510 ملايين دولار إلى 647 مليون دولار) وتونس (من 486 مليون دولار إلى 821 مليون دولار) وقطر (من 296 مليون دولار إلى 326 مليون دولار) والبحرين (من 81 مليون دولار إلى 218 مليون دولار) وفلسطين (من 11 مليون دولار إلى 41 مليون دولار) وكل من سوريا ولبنان وموريتانيا وجيبوتي بدرجة أقل.

وقد استقبلت خمس دول عربية 80% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2002 شملت الجزائر (1.06 مليار دولار) وتونس (821 مليون دولار) والسودان (681 مليون دولار) ومصر (647 مليون دولار) والمغرب (428 مليون دولار).

وتجدر الإشارة إلى أن عدداً من الدول العربية قد اعترضت على أرقام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها والتي جاءت في تقرير الاستثمار الدولي 2003 لانكتاد، على أساس أنها لا تعكس الواقع. وقد اتجه عدد من الدول العربية لايلاء اهتمام اكبر بإيصال البيانات الصحيحة لهذه الجهات خاصة من خلال قاعدة بيانات موحدة لرصد

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لكون مثل هذا التقرير واسع التداول بين أصحاب القرار والمستثمرين.

أما لجهة **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر** من الدول العربية فقد بلغت حوالي 942 مليون دولار عام 2002 مقابل 1.4 مليار دولار عام 2001، بانخفاض نسبته 32% وشكلت ما نسبته 0.20% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر في العالم و2.2% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية.

وقد شكلت التدفقات الصادرة من الإمارات (442 مليون دولار) والبحرين (178 مليون دولار) وليبيا (110 ملايين دولار) والجزائر (100 مليون دولار) ولبنان (74 مليون دولار) 96 % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة من الدول العربية عام 2002.

سجل **مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية خلال الفترة 1995 – 2002** ما قيمته 36.6 مليار دولار بنسبة تبلغ حوالي 2.4% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول النامية خلال هذه الفترة ونسبة 0.7% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على صعيد العالم وبمعدل تدفق سنوي نحو 4.5 مليار دولار خلال الفترة ذاتها.

ومن جهة أخرى سجل **مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية خلال الفترة 1995 – 2002** ما قيمته 5.6 مليار دولار بنسبة 1.1% من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول النامية خلال هذه الفترة وبنسبة 0.1% من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر على صعيد العالم وبمعدل تدفق سنوي نحو 700 مليون دولار سنويا.

وقد بلغت حصة الدول العربية من إجمالي **عمليات الاندماج والتملك** عالميا خلال تلك الفترة كبائع وكمشتر نحو 0.33% وهي نسبة ضئيلة.
(أنظر الجدول رقم 14 والجدول رقم 15)

ووفق قاعدة البيانات التي ترصدها انكتاد للتوزيع الجغرافي **للشركات متعدية الجنسية** بلغ عدد هذه الشركات الأم (الرئيسية) في الدول العربية 251 شركة من أصل 65 ألف شركة على مستوى العالم إلى جانب 4965 شركة شقيقة وفرعية من أصل 850 ألف شركة شقيقة وفرعية على مستوى العالم تتركز في تونس (142 شركة رئيسية و2503 شركة

شقيقة وفرعية) والسعودية (1461شركة شقيقة وفرعية) وسلطنة عمان (92 شركة رئيسية و 351 شركة شقيقة وفرعية) والمغرب (194 شركة شقيقة وفرعية) والإمارات (185 شركة شقيقة وفرعية).

وقد صنفت ست عشرة دولة عربية وفق **تقاطع مؤشري الأداء والإمكانات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأنكتاد للفترة 1999 – 2001** كالتالي:

- مجموعة الدول السباقة (أداء مرتفع وإمكانات مرتفعة): دولتان عربيتان هما البحرين والأردن.
- مجموع الدول دون إمكاناتها (أداء منخفض وإمكانات مرتفعة): 8 دول هي السعودية والإمارات والكويت وقطر وسلطنة عمان ومصر وليبيا ولبنان.
- مجموعة الدول أعلى من إمكاناتها (أداء مرتفع وإمكانات منخفضة) دولتان هما المغرب والسودان.
- مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض (أداء منخفض وإمكانات منخفضة) 4 دول هي الجزائر وتونس وسوريا واليمن.

وبمقارنة مصفوفة انكتاد لمؤشري الأداء والامكانات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (1988 – 1990) مع الفترة (1999 – 2001) تبين الآتي:

1- **تحسن وضع 4 دول عربية:** الأردن (انتقلت من مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض إلى مجموعة الدول السباقة) ولبنان (من مجموع الدول ذات الأداء المنخفض إلى مجموعة الدول دون إمكاناتها) وكل من المغرب والسودان (من مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض إلى مجموعة الدول أعلى من امكاناتها).
2- **حافظت 7 دول عربية على موقعها في المصفوفة:** البحرين (في مجموعة الدول السباقة)، كل من الكويت وليبيا وقطر والسعودية والإمارات (في مجموعة الدول دون إمكاناتها)، واليمن (في مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض).
3- **تراجع وضع 5 دول عربية:** سلطنة عمان (من مجموعة الدول السباقة إلى مجموع الدول دون إمكاناتها) والجزائر (من مجموعة الدول دون إمكاناتها إلى مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض) وكل من وسوريا وتونس (من مجموعة الدول أعلى من امكاناتها إلى مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض). ومصر (من مجموعة الدول أعلى من امكاناتها إلى مجموعة الدول دون امكاناتها). *كما هو مبين في الجدول أدناه:*

	الفترة	
	2001 – 1999	1990 – 1988
مجموعة السباقون (أداء مرتفع – إمكانات مرتفعة)	البحرين – الأردن	البحرين – سلطنة عمان
مجموعة دون إمكاناتها (أداء منخفض إمكانات عالية)	مصر – الكويت – لبنان – ليبيا– سلطنة عمان – قطر – السعودية – الإمارات	الجزائر – الكويت – ليبيا – قطر – السعودية – الإمارات
مجموعة أعلى من إمكاناتها (أداء مرتفع وإمكانات منخفضة)	المغرب – السودان	مصر – سوريا – تونس
مجموعة الأداء المنخفض (أداء منخفض وإمكانات منخفضة)	الجزائر – سوريا – اليمن – تونس	الأردن – لبنان – المغرب – السودان – اليمن

3.3 التجارة

1.3.3 التجارة العربية الخارجية والبينية

تشير البيانات الأولية المتوافرة من ثمان دول عربية إلى أن تجارتها الخارجية عام 2003 بلغت نحو 223.4 مليار دولار (تتوزع على 118.2 مليار دولار صادرات و 105.1 مليار دولار واردات) مقارنة مع 191.4 مليار دولار عام 2002 (98.9 مليار دولار صادرات و 92.5 مليار دولار واردات). وشكلت هذه الدول الثمان (الأردن، الإمارات، تونس، سوريا، الكويت، لبنان، المغرب، اليمن) بالمتوسط خلال خمس السنوات الماضية 37% من صادرات الدول العربية الخارجية الإجمالية و51% من وارداتها، أي نحو 45% من التجارة العربية الإجمالية وبناء عليه يمكن تقدير الصادرات العربية ككل عام 2003 حول 320 مليار دولار والواردات العربية حول 206 مليارات دولار. وقد شكلت الصادرات العربية بالمتوسط خلال السبع سنوات الماضية نحو 3.5% من إجمالي صادرات السلع العالمية، بينما شكلت الواردات العربية بالمتوسط نحو 2.6% من إجمالي واردات السلع العالمية. وتراوحت نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة العربية الخارجية بالمتوسط حول 9.0% خلال الفترة ذاتها.

وبتحليل **صادرات** هذه الدول الثمان، جاءت الإمارات في المركز الأول بصادرات بلغت 58.8 مليار دولار عام 2003، مقارنة مع 52.7 مليار دولار عام 2002، بما نسبته 50% من إجمالي صادرات هذه الدول، تليها الكويت (21.7 مليار دولار مقارنة مع 15.4 مليار دولار ونسبة 18.4%) والمغرب (11.5 مليار دولار مقارنة مع 7.8

مليار دولار ونسبة9.7%) وتونس (11.2 مليار دولار مقارنة مع 9.4 مليار دولار ونسبة 9.5%).

وعلى صعيد **الواردات** فقد بلغت تقديريا واردات الإمارات 47.1 مليار دولار عام 2003 (41.8 مليار دولار عام 2002) وشكلت ما نسبته 45% من إجمالي واردات هذه الدول الثمان، تليها المغرب (14.0 مليار دولار مقارنة مع 11.7 مليار دولار ونسبة 13.3%)، وتونس (12.1 مليار دولار مقارنة مع 10.3 مليار دولار ونسبة 11.5%). وشهدت الكويت انخفاضا في الواردات تقديريا من 9.0 مليارات دولار عام 2002 إلى 8.9 مليار دولار عام 2003.

أما بالنسبة **للصادرات العربية البينية** فقد شكلت في كل من الأردن ولبنان ما نسبته 41.9% و 41.8% من إجمالي صادراتهما الخارجية على التوالي مما يدلل على أهمية الصادرات العربية البينية لهذين القطرين. وتراوحت نسبة الصادرات العربية البينية لباقي الدول الست ما بين 2.8% في الكويت و5.5% في تونس إلى 16.1% في سوريا.

وبوجه عام سجلت الدول الثمان فائضا تقديريا في **الميزان التجاري التجميعي** عام 2003 حول 13.1 مليار دولار مرتفعا بمقدار الضعف تقريبا عن الفائض المسجل عام 2002 حول 6.4 مليار دولار، بتأثير تضاعف الفائض التجاري في الكويت من 6.4 مليار دولار عام 2002 إلى 12.8 مليار دولار عام 2003 تقديريا، كما ارتفع الفائض التجاري في الإمارات من 10.8 مليار دولار إلى 11.8 مليار دولار.

وحافظ الفائض التجاري في اليمن على معدلات متقاربة خلال هذه الفترة. بينما انخفض الفائض التجاري في سوريا من 1.7 مليار دولار إلى 0.34 مليار دولار للفترة ذاتها. وانخفض العجز التجاري في المغرب من 3.9 مليار دولار إلى عجز قيمته 2.5 مليار دولار، بينما ارتفع العجز التجاري في كل من الأردن من 2.8 مليار دولار عام 2002 إلى 3.3 مليار دولار عام 2003 ولبنان من 5.4 مليار دولار إلى 5.6 مليار دولار وتونس من 0.89 مليار دولار إلى 0.93 مليار دولار.
(انظر الجدول رقم 16)

وقد شهد العام موضوع التقرير مبادرة سلطنة عمان بتقديم طلب رسمي خلال اجتماع وزراء المالية العرب لإقامة **نظام متكامل للتعاون الفني الإقليمي العربي** مشابها لمبادرة (JITAP) للدول الأفريقية يتم بتعاون مشترك بين منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد

العربي وغرفة التجارة الدولية وأطراف وصناديق عربية. وتجدر الإشارة إلى أن 11 دولة عربية تدخل في عضوية منظمة التجارة العالمية و5 دول عربية تسير قدما في مراحل مختلفة من الدخول في العضوية ودولة عربية واحدة في موضع المراقب. كما تسعى جامعة الدول العربية للحصول على موقع مراقب في المنظمة الدولية.

2.3.3 التجارة العربية البينية 2002

تشير البيانات الصادرة عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى أن **التجارة العربية البينية** شهدت زيادة كبيرة خلال عام 2002 بنسبة 16.4% مقارنة مع عام 2001 حيث بلغت قيمتها حوالي 40.3 مليار دولار مقابل 34.6 مليار دولار للفترة المذكورة. وبلغت الصادرات البينية حوالي 21.5 مليار دولار (بنسبة 8.8% من إجمالي الصادرات العربية عام 2002) مقابل 17.9 مليار دولار (بنسبة 7.6% من إجمالي الصادرات العربية عام 2001) وبزيادة نسبتها 20%. وبلغت الواردات البينية 18.8 مليار دولار عام 2002 مقابل 16.7 مليار دولار عام 2001 بزيادة نسبتها 12.5%.

وقد شهدت جميع الدول العربية ارتفاعا في صادراتها البينية باستثناء الصومال واليمن ويعزى هذا الارتفاع في الصادرات البينية إلى الاعتماد المتزايد للدول العربية على التبادل التجاري البيني في ضوء الظروف الاقتصادية العالمية المتباطئة وزيادة انفتاح الأنظمة التجارية العربية على بعضها بدخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (جافتا) عامها الخامس حيث خفضت الدول الأعضاء في منطقة جافتا التعريفة الجمركية على الواردات العربية بنسبة 60% في مطلع العام.

جاءت السعودية في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها من إجمالي **الصادرات العربية البينية** حوالي 7.9 مليار دولار بما نسبته 36.9% من إجمالي الصادرات البينية عام 2002، تليها الإمارات (حوالي 2.8 مليار دولار وما نسبته 13.5%)، العراق (حوالي 1.3 مليار دولار وما نسبته 6.1%)، وسوريا (حوالي 1.25 مليار دولار وما نسبته 5.84%)، وسلطنة عمان (حوالي 1.2 مليار دولار وما نسبته 5.62%) والأردن (حوالي 1.04 مليار دولار وما نسبته 4.86%) وتشكل الدول الست هذه نحو 73% من إجمالي الصادرات العربية البينية.

ويلاحظ أن **الصادرات العربية البينية** قد سجلت تطورا ملحوظا خلال الفترة 1995-2002 إذ بلغت حوالي 21.5 مليار دولار عام 2002 مقابل 13.2 مليار دولار عام 1995، بزيادة نسبتها 63.2%. وفي هذا المجال ارتفعت قيمة الصادرات البينية السعودية من 4.9 مليار دولار عام 1995 إلى 7.9 مليار دولار عام 2002 بزيادة نسبتها 63%

وفي الإمارات من 1.4 مليار دولار إلى 2.8 مليار دولار بزيادة نسبتها 99.7% وفي الكويت من 0.3 مليار دولار إلى 0.58 مليار دولار بزيادة نسبتها 87% وفي سلطنة عمان من 0.67 مليار دولار إلى 1.2 مليار دولار بزيادة نسبتها 79.5% وفي الأردن من 0.64 مليار دولار إلى 1.04 مليار دولار بزيادة نسبتها 62% للفترة ذاتها.
(أنظر الجدول رقم 17)

فيما يتعلق **باتجاه الصادرات العربية البينية** فإن السعودية صدرت ما نسبته 28.5% من صادراتها البينية إلى الإمارات وحوالي 24% إلى البحرين، وصدرت الإمارات حوالي 47.2% من صادراتها البينية إلى سلطنة عمان، وصدر العراق حوالي 63% من صادراته البينية إلى الأردن، وصدرت سوريا حوالي 37.7% من صادراتها البينية إلى السعودية، وصدرت سلطنة عمان حوالي 80% من صادراتها إلى الإمارات في حين أن حوالي 44.5% من الصادرات الأردنية اتجهت إلى العراق.

وفيما يتعلق **بالتركيبة السلعية** للتجارة العربية البينية عام 2002 احتل قطاع المواد الخام والوقود المعدني المرتبة الأولى بنسبة 52.2% من إجمالي الصادرات تلاه قطاع الأغذية والمشروبات بنسبة 18.2%، وقطاع المواد الكيماوية بنسبة 16.2% وقطاع المصنوعات بنسبة 7.9% وأخيرا قطاع الآلات ومعدات النقل بنسبة 5.5%.

3.3.3 قوائم أكبر المصدرين والمستوردين عالميا

أصدرت **منظمة التجارة العالمية** بيانات التجارة الخارجية الأولية لقوائم أكبر 30 دولة في العالم على مستوى صادرات وواردات السلع والخدمات لعام 2003. وقد شكلت تجارة هذه الدول الثلاثين من السلع والخدمات بالمتوسط 85.5% من الإجمالي العالمي. وقد بلغت صادرات وواردات السلع عالميا نحو 7.5 تريليون دولار وصادرات وواردات الخدمات نحو 1.8 تريليون دولار بإجمالي بلغ 9.3 تريليون دولار شكل ما نسبته 27% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وقد احتلت ألمانيا المركز الأول كأكبر دولة مصدرة في العالم بحصة 10% تليها الولايات المتحدة الأمريكية (9.7%) واليابان (6.3%) والصين(5.9%). وشملت **قائمة أكبر 30 دولة مصدرة** في العالم في تجارة السلع **دولتين عربيتين** هما السعودية في المرتبة (23) وحصة 1.2% من الصادرات السلعية على صعيد العالم لعام 2003، والإمارات في المرتبة (30) وبحصة 0.8%. وتجدر الإشارة إلى أن كلاً من كوريا الجنوبية وماليزيا اللتين تعتبران "دول مقارنة" مع الدول العربية من حيث التنافسية والأداء قد دخلتا في

المرتبـــة (12) وحصة 2.6% للأولى ومرتبة (19) وحصة 1.3% للثانية على التوالي في هذه القائمة.

وقد جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى في قائمة اكبر 30 دولـة فـي **صادرات الخدمات** بحصة 16%، تليها المملكة المتحدة (7.3%) وألمانيا (6.3%) وفرنسا (5.6%). **ولم تشمل القائمة أية دولة عربية.** بينما دخلت كوريا الجنوبية فـي المرتبـة (17) وحصة 1.8% من إجمالي صادرات الخدمات عالميا البالغة 1.76 تريليون دولار، وماليزيا في المرتبة (29) وحصة 0.7% في هذه القائمة.

أما لجهة قائمة أكبر 30 دولة في **واردات السلع** فقد جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى بحصة 16.8% تليها ألمانيا (7.7%) والـصين (5.3%). **ولـم تـشمل القائمة أية دولة عربية.** ودخلت كل من كوريا الجنوبية في المرتبـــة (14) وحـصة 2.3% وماليزيا في المرتبة (21) وحصة 1.0%.

وبالنسبة لقائمة أكبر 30 دولة في **واردات الخدمات** فقد جاءت أيضا الولايات المتحدة في المرتبة الأولى وحصة 12.5% تليها ألمانيا (9.6%) والمملكة المتحـــــدة (6.4%). **ولم تشمل القائمة أية دولة عربية.** ودخلت كل من كوريا الجنوبية (المرتبة 14 وحـصة 2.2%) وماليزيـــا(المرتبة 28 وحصة 1.0%).
(أنظر الجداول من رقم 18/أ إلى رقم 18/د)

رابعا:التطورات التشريعية والجهود الترويجية والموارد البشرية

1.4 التطورات التشريعية

1.1.4 القوانين المرتبطة بتحسين البيئة التشريعية

شهد العام تحسنا في مجمل البيئة التشريعية في الدول العربية وخاصـة لجهـة إصـدار القوانين التي تدعم مفاهيم الشفافية وصلاح الحكم (الحاكمية الجيدة) وسيادة القانون وعدالة المنافسة وحماية الإبداع الفكـري وتواكـب تعميـق اسـتخدام تكنولوجيـا المعلومـات والاتصالات، مما كان تطورا ايجابيا ساهم في تحـسين البيئـة الاسـتثمارية الجاذبـة للاستثمار الأجنبي، وايجاد بيئة أداء أعمال ذات مصداقية تنسجم مـع انفتـاح الأسـواق وعولمة الاقتصادات مع الحرص على مبادئ حسن التعامل.

ففي مجال **حماية حقوق الملكية الفكرية**، أصدرت المملكة الأردنيـة قـانون الأسـماء التجارية رقم (2) لسنة 2003، وأصدرت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ثلاثة

أوامر في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية في 19 جمادى الأخرة عام 1424 الموافق 2003/7/19 أولها رقم 05/03 وتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والثاني بالرقم 06/03 وتعلق بالعلامات التجارية، والثالث بالرقم 07/03 وتعلق ببراءة الاختراع. وعلى الصعيد نفسه أصدرت الجمهورية العربية السورية المرسوم رقم (11) لعام 2003 المتضمن انضمام الجمهورية العربية السورية إلى معاهدة التعاون الدولي بشأن البراءات (P.C.T). ووضعت الجمهورية اللبنانية مشروع قانون للعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية ومشروع قانون للتصاميم الصناعية.

وعلى صعيد المستجدات التشريعية **لمحاربة غسل الأموال**، أصدرت الجمهورية التونسية القانون رقم (75) بتاريخ 2003/12/10 في شأن غسل الأموال، وأصدرت الجمهورية اللبنانية القانون رقم (547) بتاريخ 2003/10/20 الذي عدل قانون مكافحة تبييض الأموال رقم (318) لسنة 2003، كما أصدرت الجمهورية اليمنية القانون رقم (35) لسنة 2003 بشأن مكافحة غسل الأموال، وأصدرت الجمهورية العربية السورية المرسوم التشريعي رقم (59) بتاريخ 2003/9/9 في شأن مكافحة غسل الأموال.

ولجهة التشريعات المتعلقة **بمحاربة الفساد** فقد أصدرت الجمهورية العربية السورية المرسوم رقم (33) المؤرخ 2003/7/8 بشأن أحكام تهريب العملات والمعادن الثمينة.

ولجهة التشريعات الخاصة **بتشجيع المنافسة والحد من الاحتكار** فلم يرصد تطور خلال العام ماعدا لجهة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية التي أصدرت الأمر رقم 03/03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424 الموافق 2003/7/19 يتعلق بالمنافسة ووضعت الجمهورية اللبنانية مشروع قانون عصري للمنافسة. وكانت الجمهورية اليمنية قد أصدرت قراراً جمهورياً بالقانون رقم (18) صادر عام 1999.

ولجهة التشريعات الخاصة **بالمعاملات الالكترونية والتوقيع الالكتروني** فلم ترصد أية تطورات خلال العام. وكانت المملكة الأردنية الهاشمية قد أصدرت قانون المعاملات الالكترونية رقم (85) لسنة 2001 وكذلك الجمهورية التونسية قانون رقم (83) لسنة 2000 يتعلق بالمبادلات الالكترونية.

2.1.4 القوانين المرتبطة بالاستثمار

أما لجهة التشريعات المتعلقة بتشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى أقاليمها، وهي محور اهتمام هذا التقرير، فقد واصلت الدول العربية خلال العام جهودها في تطوير هذه التشريعات لجهة إصدار قوانين جديدة أو تعديل قوانين قائمة.

وفي هذا الصدد قامت **المملكة الأردنية الهاشمية** بإصدار قوانين جديدة في هذا الصدد هي قانون الاستثمار المؤقت رقم (68) لسنة 2003 الذي تناول بالمراجعة الإطار المؤسسي المتعلق بالاستثمار وذلك بغية زيادة فعاليته، واستناداً لهذا القانون تم وضع إجراءات تسجيل وترخيص الاستثمار بشكل مستقل يضمن سهولة تطبيقها، وقانون ترويج الاستثمار المؤقت رقم (67) لسنة 2003 الذي تم بموجبه إنشاء مؤسسة تشجيع الاستثمار التي تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، وقانون تطوير المشاريع الاقتصادية المؤقت رقم (72) لسنة 2003، وقانون تنمية البيئة الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية المؤقت رقم (71) لسنة 2003، كما قامت في مجال القطاعات الاقتصادية بإصدار قانون النقل المؤقت رقم (89) لسنة 2003 وبتعديل قانون مؤسسة المدن الصناعية الأردنية وذلك بالقانون المؤقت رقم (74) لسنة 2003، كما قامت بموجب القانون المؤقت رقم (69) لسنة 2003 بتعديل قانون الصناعة والتجارة. كما أصدرت قانون غرف الصناعة المؤقت رقم (47) لسنة 2003 وقانون غرف التجارة المؤقت رقم (70) لسنة 2003، وعلى صعيد قطاع الاستثمار المحلي أصدرت المملكة قانون البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة وهو القانون المؤقت رقم (53) لسنة 2003، وقانون معلومات الائتمان المؤقت رقم (82) لسنة 2003.

وفي الإطار ذاته أصدرت **مملكة البحرين** القرار رقم (1) لسنة 2003 بإعادة تشكيل مجلس التنمية الاقتصادية والقرار رقم (4) لسنة 2003 بشأن تكليف وزير المالية والاقتصاد الوطني القيام بمهام الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية، علما بأن المجلس يتولى، إلى جانب أعماله الاخرى، جهود الترويج القطرية في المملكة. وفيما يتعلق بالاستثمار في العقار أصدرت مملكة البحرين القرار رقم (43) لسنة 2003 بشأن تملك غير البحرينيين للعقارات المبنية والأراضي في مملكة البحرين، كما قامت على صعيد التعرفة الجمركية بإصدار القرار رقم (3) لسنة 2003 بشان إصدار اللائحة التنفيذية للنظام (القانون) الموحد للجمارك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والقرار رقم (12) لسنة 2003 بشان السلع المعفاة من التعرفة الجمركية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفيما يتعلق بالمواطنة الاقتصادية الخليجية أصدرت القانون رقم (2) لسنة 2003 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 1987

في شأن معاملة مواطني مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي في البحرين.

كما أصدرت **الجمهورية التونسية** خلال العام عدة قوانين جديدة وعدلت البعض الآخر فيما يتعلق بالاستثمار منها أمر عدد 456 لسنة 2003 المؤرخ في 2003/2/24 بشأن تحديد مبلغ الاعتماد المالي الخاص بنظام القروض المسندة للمؤسسات المتوسطة والصغرى والخدمات، أمر عدد 1446 سنة 2003 المؤرخ في 2003/6/25 بشأن تشجيع الاستثمارات المنجزة في إطار المؤسسات الصغرى، وأمر عدد 929 المؤرخ في 2003/4/21 بشأن ضبط قطاعات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي يخول الاستثمار فيها الانتفاع بالامتياز الجبائي. كما أصدرت قانون عدد 63 لسنة 2003 مؤرخ في 2003/8/4 بشأن تدعيم دور شركات الاستثمار في تمويل القطاع الخاص وأمر عدد 1670 مؤرخ في 2003/8/4 بشأن تشجيع الاستثمارات المتجددة من طرف الباعثين الجدد.

وفي مجال تشجيع الاستثمار أصدرت **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 2003/02/17 القانون رقم 01/03 والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، والقانون رقم 03/03 والمتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، والأمر رقم 02/03 والمتعلق بالمناطق الحرة، كما أصدرت المرسوم الرئاسي رقم 85/03 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1423 الموافق 03/03/01 والمتضمن نموذج الاتفاقيات المنجمية، والأمر رقم 11/03 المؤرخ في 27 جمادى الأخرة عام 1424 الموافق 03/08/26 الذي تعلق بالنقد والقرض.

وأصدرت **الجمهورية العربية السورية** في إطار تشجيع الاستثمار المرسوم رقم (257) بتاريخ 2003/7/27 المتضمن إحداث منطقة حرة مرفئية في جنوب طرطوس، كما قامت بإصدار المرسوم رقم (40) بتاريخ 2003/1/27 بشأن نظام الاستثمار الجديد في المناطق الحرة والمرسوم رقم 33/ بتاريخ 2002/7/8 المتعلق بإحكام ترتيب العملات والمعادن الثمينة.

وفي مجال تشجيع الاستثمار أيضا أصدرت **سلطنة عمان** المرسوم السلطاني رقم 2003/56 بتعديل بعض أحكام قانون استثمار رأس المال الأجنبي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 94/102 وتضمن التعديل إعفاء الشركات من ضريبة الدخل المحقق من

نشاط صيد الأسماك وتصنيفها واستزراعها وتربيتها وفي مجال التعليم بمراحله المختلفة، وفي مجال الرعاية الطبية فيما يتعلق بإنشاء المستشفيات الخاصة.

على الصعيد نفسه بدأ العمل في **الجمهورية اللبنانية** بحلول مطلع العام موضوع التقرير بالمرسومين التطبيقيين للقانون رقم (360) الصادر في 2001/8/16 في شأن تشجيع الاستثمار والمرسومان المشار إليهما هما مرسوم رقم (9626) المؤرخ 2002/12/26 بشأن معايير سلة الحوافز، والمرسوم رقم (9311) المؤرخ 2002/12/21 بشأن معايير المشاريع الاستثمارية.

وأصدرت **الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي** القانون رقم (7) لسنة 1371 و.ر. بتعديل بعض أحكام القانون رقم (5) لسنة 1426 ميلادية بشان تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية.

وفي **الجمهورية اليمنية** صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (282) لسنة 2003 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (22) لسنة 2002 بشان الاستثمار.

2.4 أنشطة الترويج للاستثمار

1.2.4 الجهود القطرية

شهد عام 2003 تكثيفا ملحوظا في جهود ترويج الاستثمار التي قامت بها الدول العربية بهدف تحفيز القطاعات الخاصة على الاستثمار محليا وجذب المزيد من الاستثمار العربي والأجنبي المباشر، مما يدلل على تنامي أكبر في وعي هذه الدول بتقنيات الترويج الحديثة حيث لم تعد الاعفاءات الضريبية والجمركية والتسهيلات المالية وغيرها كافية لإغراء المستثمر الأجنبي، مما دفع الدول بمؤسساتها المعنية بالاستثمار للاستفادة من تجارب غيرها من الدول وذلك بالتركيز على تهيئة بيئة الأعمال الاستثمارية الملائمة المتمثلة في العديد من العناصر في مقدمتها قوانين جذب الاستثمار وتطوير المناطق الحرة والصناعية والخاصة والتغييرات الجذرية في البنى التحتية، كما أخذت الأجهزة المعنية تراعي استقطاب الاستثمارات الأجنبية ذات الكثافة المعرفية والتقنية العالية، وأصبحت الدول العربية أكثر إدراكا لأهمية الاستفادة من الشراكات والتكامل الاقتصادي على المستويين العربي والدولي.

وتعكس البيانات الرسمية التي قدمتها 13 دولة عربية عن جهودها الترويجية وعياً ورغبة أكيدة بتوفير بيئة الأعمال الأكثر ملاءمة للاستثمار. فقد شهد العام طفرة حقيقية في عدد **الفعاليات الترويجية التي نظمتها** 12 دولة عربية والتي بلغت نحو (311) فعالية ما بين

مؤتمرات وندوات ومنتديات وملتقيات ومهرجانات ودورات تدريبية وورش عمل. حيث تصدرت تونس القائمة بـ 113 فعالية تركزت أهم أهدافها حول التعريف بمحيط الأعمال وفرص الاستثمار فيها. تلتها سوريا بـ 74 فعالية شكلت المعارض الدولية متعددة المجالات الجزء الأكبر منها واستهدفت التسويق والترويج بالدرجة الأولى، ثم كل من الإمارات والبحرين ومصر بـ 23، 22 و20 فعالية على التوالي.

كما شاركت 12 دولة عربية في حوالي 186 فعالية ترويجية ما بين **مؤتمرات وندوات ومعارض** وغيرها في دول عربية وأوروبية وآسيوية وأمريكية شمالية، حيث تصدرت سوريا القائمة بـ 40 مشاركة بهدف ترويج المنتجات وفرص الاستثمار في المناطق الحرة، تليها لبنان بـ 38 مشاركة في مؤتمرات ومعارض وملتقيات نظمت في دول عربية وخليجية وأوروبية وتركزت أهدافها في عرض فرص الاستثمار وتعزيز العلاقات الاقتصادية. تلتها الأردن بـ 22 مشاركة منها 9 مؤتمرات اقتصادية و 7 معارض ترويجية في دول أوروبية وعربية وفي أمريكا الشمالية بهدف ترويج الاستثمار بالدرجة الأولى، وتركزت أهداف المشاركات الإماراتية (17مشاركة) حول ترويج الفرص الاستثمارية وتقنية المعلومات وتنمية الكفاءات.

وفيما يتعلق **بالزيارات الخارجية الترويجية** فقد قام نحو 54 وفدا رسميا من 8 دول عربية بزيارات ترويجية إلى العديد من الدول العربية والأوروبية والآسيوية والأفريقية والأمريكية الشمالية هدفت في معظمها للتعريف بالفرص وبالمناخ الاستثماري ولتوطيد العلاقات الاقتصادية تصدرتها تونس (33 زيارة)، كما استقبلت 8 دول عربية 311 وفدا رسميا زائرا من دول عربية وأوروبية وأمريكية شمالية وجنوبية وآسيوية وأفريقية هدفت أيضا بشكل أساسي للتعرف على بيئة الأعمال والفرص الاستثمارية لديها وبحث مجالات التعاون وتصدرتها تونس (213 وفدا) تلتها الإمارات (21 وفدا).

وقد شهد العام زيادة كبيرة في **عدد الفرص والمشاريع الاستثمارية** المعروضة من قبل 10 دول عربية، بلغ مجموعها نحو 594 فرصة، حيث تصدرت الأردن القائمة بـ 136 فرصة استثمارية منها 19 مشروعا في القطاع الخاص بكلفة تقديرية نحو 133 مليون دولار، تلتها ليبيا بـ 127 فرصة في مشاريع متنوعة صناعية وسياحية وزراعية، تلتها لبنان بـ 117 فرصة استثمارية عرضت ويتم تحديثها الكترونيا، ثم الجزائر بـ (89 فرصة) واليمن بـ (35 فرصة) بكلفة أكثر من مليار دولار، والسعودية بـ (28 فرصة) بكلفة تقدر 239 مليون دولار.

كما تم رصد 59 **قانونا وإجراء جديدا لجذب الاستثمار** قامت بها 11 دولة عربية هدفت بمجملها إلى تحسين البيئة الاستثمارية وخدمة التوجه العام لاستقطاب الاستثمار الأجنبي في مجال بناء المجتمعات المعرفية ذات التقنية العالية. علما بأن هناك العديد من القوانين ما زال موضع دراسة وبحث بهدف جعله أكثر فاعلية في جذب المستثمر الأجنبي (مشروع تعديل قانون الاستثمار رقم 8 لعام 1997 في مصر).

وعلى صعيد **التطورات المؤسسية والإجرائية** لتحسين مناخ الاستثمار تم في مصر الاعتماد على النظام الكامل للمعلومات لتوفير البيانات التي تهم المستثمر وتم توحيد جهة معلومات الاستثمار وحصرها في الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة مع التأكيد أن الهيئة العامة وفروعها في المحافظات هي وحدها الطرف المخول بالتعامل مع المستثمر وتنوب عنه مع مختلف الجهات الحكومية، كما أصدرت تونس في مجال تطوير الإدارة الحكومية الأمر عدد 1083 لسنة 2003 المؤرخ في 2003/5/13 والمتعلق باحداث لجنة وزارية، كما اتخذت الأردن عدة إجراءات لمعالجة مواضيع التسجيل والترخيص في إطار قانون مستقل لضمان سهولة الإجراءات بالاستناد إلى قانون الاستثمار رقم (68) لسنة 2003.

أما **الترتيبات المنفذة خلال 2003** فقد بلغت حوالي 114 ترتيبا ثنائيا ومتعدد الأطراف قامت بها 13 دولة عربية مع دول عربية وأوروبية وآسيوية واستراليا، وتنوعت بين توقيع اتفاقيات وبروتوكولات ومذكرات تفاهم وإنشاء مكاتب ترويجية مشتركة وعقد لجان مشتركة، لتشجيع وحماية الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي ولتعزيز التعاون المشترك في مجالات عديدة منها الاستثمار والتجارة والسياحة.

وتم خلال العام تنفيذ أو مواصلة العمل في **23 منطقة حرة ومناطق صناعية وخاصة** في (9) دول عربية بهدف زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي في المشاريع الصناعية والتجارية والخدمية منها مشروع منطقة الحد الصناعية في البحرين ومنطقة العقبة الخاصة في الأردن ومنطقة بلارة في الجزائر، وتواصل العمل في ثلاث مدن صناعية تحت الإنشاء في الإحساء وعسير والمدينة المنورة في السعودية، ومنح ترخيص لإنشاء مدينة صناعية في عدرا بسوريا إضافة إلى طرح مشاريع لإنشاء 3 مناطق حرة في الحسكة ودير الزور وطرطوس. كما تمت الموافقة على إنشاء منطقة حرة خاصة جديدة في دمياط بمصر لصناعة الأثاث والمنطقة الحرة بالحمرية بالشارقة في الإمارات.

وفيما يختص **بالجهود الترويجية الأخرى** والتي بلغت حوالي 34 جهدا ترويجيا فقد كانت في معظمها حملات إعلامية وتحديث المواد الترويجية قامت بها 9 دول عربية واستهدفت عرض فرصها الاستثمارية والتعريف ببيئة الأعمال فيها.

أما لجهة الترويج **للقطاعات ذات الاولوية** فقد ركزت عدة دول عربية جهودها الترويجية نحو هذه القطاعات لاهميتها للاقتصاد الوطني، منها لبنان(قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة والصناعات الغذائية)، والأردن (منها قطاعات املاح البحر الميت وصناعة الألبسة والمنسوجات وزيت الزيتون وتكنولوجيا المعلومات)، والسعودية (منها قطاعات الغاز والصناعات الكيماوية والبنية التحتية)، والكويت (قطاعات الصحة والتعليم وتطوير الموانئ).

وشهد العام تنامي الجهود لتحديث وتطوير **المواقع الشبكية** الخاصة بهيئات تشجيع الاستثمار العربية وإيلاء أهمية أكبر للترويج الإلكتروني وتعزيز تواجدها في شبكة الإنترنت وخاصة في المواقع الخاصة بالترويج مثل شبكة الايبانت التي تديرها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا)، التابعة لمجموعة البنك الدولي والربط مع الموقع الشبكي للشبكة الأورومتوسطية لوكالات انعاش الاستثمار (أنيما) ومع الموقع الشبكي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وغيرها (انظر الملحق للمواقع الشبكية لهيئات تشجيع الاستثمار العربية) وعدد آخر من المواقع المعنية بالترويج والاستثمار الأجنبي المباشر. واتجه عدد من الدول العربية لإدخال لغات متعددة في موقعها الشبكي منها مصر (باللغات الإيطالية والألمانية واليابانية إضافة إلى العربية والإنجليزية) وتونس باللغات (الإيطالية والفرنسية والإنجليزية) والبحرين (باليابانية والإنجليزية) وكذلك إدخال خدمة النافذة الموحدة الكترونيا على الموقع الشبكي (مثل الأردن). كما شهد العام كذلك إصدار نشرة إلكترونية فصلية عن المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار في لبنان (ايدال).

كما اتخذ عدد من الدول العربية منها لبنان ومصر والأردن والبحرين والسعودية وسوريا خطوات مقدرة خلال العام نحو **تأسيس قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر** ووضع نظم لجمع معلومات الاستثمار وفق المصدر والقطاع.

ولجهة **المكاتب الخارجية** افتتحت مصر خلال العام مكتبا لترويج الاستثمار في لندن وواصل المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات بالإفادة من نظام المندوبين في عدة مدن عالمية لدعم جهود الترويج في الخارج كما واصلت تونس العمل في الخارج من خلال شبكة مكاتب خارجية في عدة عواصم عالمية. وأفادت دول عربية أخرى (مثل مصر ولبنان والأردن) من بعثاتها الدبلوماسية في الخارج ومن الملحقين التجاريين لدعم جهود الترويج الخارجية.

وتنامى اتجاه هيئات تشجيع الاستثمار العربية للحفاظ على **جودة الأداء ومعاييره** لتحقيق كفاءة أعلى، وفي هذا الصدد حصلت تونس خلال العام على شهادة الجودة (الإيزو 9001) وكان المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات قد حصل على شهادة الجودة (ايزو 9001) عام 2000. كما حصل المركز خلال العام على تصنيف الجودة في تنمية قدرات العاملين به تحقيقا لمزيد من الكفاءة بالأداء (Investors in People). وشاركت مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية في جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية التي تستند إلى مدى النجاح في تطبيق معايير المعرفة والموارد البشرية والقيادة لغرض تطوير الأداء المؤسسي لديها.

(أنظر الجدول رقم 19)، (أنظر الملاحق من رقم 1/1/ إلى رقم 13/1)

2.2.4 الجهود الإقليمية والدولية

على الصعيد الإقليمي، شهد عام 2003 عدة مبادرات للنهوض بالجهود الإقليمية لتعزيز جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال آليات للترويج المشترك للمشروعات الواعدة في القطاعات ذات الأولوية وتدارس مجالات التعاون الممكنة لتنسيق أنشطة الترويج وتبادل المعلومات والخبرات والاهتمام بشكل اكبر برفع مستوى العملية الترويجية منهجا وتنظيما وأسلوبا وإدارة وامكانات مادية وبشرية.

وفي هذا الصدد عقد مطلع العام موضوع التقرير **الاجتماع التنسيقي الأول لهيئات تشجيع الاستثمار العربية** في الرباط على هامش "موعد الاستثمار العربي المغربي 2003"، بتنظيم من مديرية الاستثمارات الخارجية المغربية وبمشاركة إحدى عشرة هيئة تشجيع استثمار عربية من مصر والبحرين ودبي واليمن وتونس والكويت والجزائر والأردن ولبنان وموريتانيا وفلسطين (من خلال الفيديوكونفرنس)، وبحضور أطراف إقليمية ودولية أخرى منها **المؤسسة** التي استعرضت دورها الإقليمي في تعزيز جهود الترويج للاستثمار في الدول العربية خلال العقدين الماضيين. وفي نهاية العام عقد في الرباط على هامش "الندوة الدولية حول الاستثمار"**الاجتماع الأول للجنة المتابعة لخلق الإطار المؤسسي للوكالات العربية لتشجيع الاستثمار** المنبثقة عن الاجتماع السابق بمشاركة تسع هيئات تشجيع استثمار عربية وأطراف إقليمية ودولية، واختتم الاجتماع بالاتفاق على تشكيل لجنة متابعة رباعية تتكون من المغرب ولبنان وفلسطين وموريتانيا لصياغة مسودة الإطار التنفيذي المقترح والاتصال مع باقي الأطراف لإبداء الرأي. وأعلنت **المؤسسة** في هذا الاجتماع إطلاق مبادرة جديدة لتعزيز جهود الترويج الفعال بين الدول العربية عبر خلق (نماذج نجاح) تجمع بين أطراف العملية الاستثمارية

(مؤسسات التمويل وخدمات الضمان، هيئات تشجيع الاستثمار "فرص استثمارية"، ورجال الأعمال).

ومن جهة أخرى طرح من خلال آلية تنمية الاستثمار العربي البيني التابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية مشروع **(بطاقة مستثمر عربي)** التي ستمنح لعينة مختارة من رجال الأعمال العرب لتسهيل تنقلهم بين الدول العربية من غير جوازات سفر، وسيصدر عدد محدد من بطاقات المستثمر العربي في المرحلة التجريبية.

كما أعلنت مجموعة البنك الإسلامي خلال العام عن عزمها تأسيس **وحدة للترويج لخدمة** دولها الأعضاء (55 دولة إسلامية منها 19 دولة عربية) تماثل عمل برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار (فياس) التابع لمجموعة البنك الدولي.

وعلى **الصعيد الدولي**، ارتفع عدد الهيئات العربية الأعضاء في **الرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (وايبا)**، إذ بلغت 20 هيئة (من اصل 160 هيئة عضوا) مقارنة مع 16 هيئة (من اصل 146 هيئة عضوا) عام 2002. وقامت وايبا خلال العام بتنظيم عدد من الأنشطة والورشات التدريبية المتخصصة بتقنيات الترويج بالتعاون مع اطراف دولية أخرى وشركات عالمية، منها ورشة تقنيات واستراتيجيات التسويق في دبي. كما أنجزت عددا من برامج استضافة موظفي الترويج في هيئات مماثلة، وأطلقت نشرة فصلية الكترونية وتم تحديث موقعها الشبكي. وقد فتحت (وايبا) باب العضوية للهيئات التي ترعى الاستثمارات الصادرة (مثل **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**) والمناطق الحرة (مثل منطقة التجارة الحرة في رأس الخيمة في الإمارات ومنطقة جبيل وينبع في السعودية) والمناطق الاقتصادية الخاصة (مثل منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة في الأردن). كما شارك 25 شخصا من احدى عشرة دولة عربية في الاجتماع السنوي الثامن لـ (وايبا) الذي عقد في جنيف مطلع العام من اصل 300 شخص يمثلون 89 دولة وخبراء من مؤسسات دولية وإقليمية. وقدمت **المؤسسة** عرضا بشأن آفاق تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج العربية في المائدة المستديرة التي نظمتها هيئة دبي للتطوير والاستثمار، وهي احدى ثمان حلقات متخصصة عقدت خلال المؤتمر.

وواصلت سكرتارية الأمانة العامة **لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)** تقديم الدعم والمشورة لجهة تعزيز أنشطة الاستثمار والترويج. وأفادت دولة عربية خلال العام (الجزائر) من سلسلة دراسات مراجعة سياسات الاستثمار(IPR)، وكانت مصر قد أفادت من دراسة مماثلة عام 2001. وأفادت خلال العام ست دول عربية (البحرين، الأردن، لبنان، الغرب، جيبوتي، السعودية) من مشاريع مختلفة توزعت بين تعزيز قدرتها التنافسية

على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وبناء الانطباع وتأسيس نظـــام إدارة للمعلومـــات والتدريب على رعاية المستثمر. وواصلت انكتاد نشاط الدعم الفني لبرامج قائمة في عدة دول عربية (منها الأردن والمغرب). وأطلقت انكتاد خلال الربع الأخير من العام النسخة التجريبية من خدمة "بوصلة الاستثمار" Investment Compass التي تضم 50 دولة فـــي المرحلة الأولى لغرض مقارنة ستة مؤشرات تؤثر على مناخ الاستثمار مـــن خـــلال 69 متغيرا (الموارد الطبيعية، البنية التحتية، الكلف التشغيلية، الأداء الاقتصادي ومؤشـــرات الحاكمية، الضرائب والحوافز، البيئة الإجرائية) افقيا بين الدولة ودولة او منطقة أخرى أو عاموديا بين مؤشرات دولة معينة. وتصدر انكتاد سنويا منذ عام 1990 تقرير الاستثمار الدولي الذي يعتبر المرجع الأول حول نشاط الشركات متعدية الجنسية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع مواصلة تطويره مواكبة لتنامي الاهتمام باستخداماته وتأثيراته. إضافة إلى مجموعة أخرى من المطبوعات منها الدليل الدولي للاستثمار والمرشد في الاستثمار وموسوعة اتفاقيات الاستثمار الدولية والإقليمية والثنائية. وقد وقفت انكتـــاد وراء إنـــشاء (وايبا) وتستضيفها في مقرها.

وقامت خلال العام وحدة ترويج الاستثمار التابعة **لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يويندو)** الموجودة كبرنامج دعم فني في مؤسسة تشجيع الاســـتثمار الأردنيـــة بإعطـــاء أولوية للتسويق القطاعي لزيت الزيتون والرخام ومنتجات البحر الميـــت. وتـــستفيد دول عربية أخرى من برامج الدعم الفني لليونيدو من خلال وحدات مماثلة (IPU) في مـــصر وتونس والمغرب ولبنان.

وأفادت ست دول عربية من مبادرة **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا)** لوضع أساس قاعدة بيانات موحدة لقياس تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المعايير الدولية لتعزيز استخدامها لأغراض التخطيط الاقتصادي والترويج. كمـــا أفـــادت الـــدول العربية من إصدار تقرير **الاستعراض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الإقليمي فـــي دول منطقة الأسكوا لعـــام 2003** (13 دولة عربية) للعام الثاني على التوالي. وتضمن الاستعراض **تقويما لاتجاهات العولمة** في الدول العربية من خـــلال اختيـــار عـــدد مـــن المؤشرات الرئيسية لقياس وضع الدول العربية في الاقتصاد العالمي (منها إجمالي التجارة الخارجية وعدد السياح الزائرين للدول العربية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وإنتاج النفط واحتياطياته، وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتـــصالات والبنيـــة التحتيـــة المرتبطة به، وضع الدول العربية في منظمة التجارة العالمية، التي تدخل بها 11 دولـــة عربية، وموقفهم من أجندة الدوحة وكيفية الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة الذي عقد في سبتمبر 2003). ومن جهة أخرى رصد التقرير مدى التقدم في مجـــال **التكامـــل الإقليمي العربي** خلال العام خاصة في مجال التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية

البينية وفي تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (17 دولة عربية عضو فيها) والتطورات في تذليل العقبات الرئيسية التي تعترضها إلى جانب التقدم في تنفيذ الاتحاد الجمركي الخليجي الذي انطلق في بداية عام 2003، وتطورات الاتفاقيات الثنائية العربية للتجارة الحرة والتطورات في **المداخل القطاعية للتكامل العربي** (اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي، اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي، مذكرة تفاهم في مجال النقل البحري في المشرق العربي، تطورات النقل الدولي، تسهيل التجارة والنقل، مشاريع الربط الكهربائي العربي، مشاريع شبكات الغاز الطبيعي العربي، قطاع تقنيات المعلومات والاتصالات).

كما أفادت خلال العام ثمان هيئات عربية لتشجيع الاستثمار (مصر والمغرب وتونس والجزائر والأردن ولبنان وسوريا وفلسطين) من عضويتها في **الشبكة الاورومتوسطية لوكالات انعاش الاستثمار (انيما)**، التي تمثل شراكة بين الاتحاد الأوروبي و12 دولة متوسطية، من خلال الدورات التدريبية الإقليمية وتدريب قطري داخلي ورحلات دراسية وتعميم المعلومات وتأسيس قواعد البيانات والتواجد في الموقع الشبكي لأنيما الذي يعرض مناخ الاستثمار في هذه الدول الذي يشمل قاعدة بيانات تحليلية عرض فيها حوالي 140 فرصة صناعية مهمة في المنطقة المتوسطية، إضافة إلى الإفادة من الدراسات التحليلية المتخصصة على مستوى القطاع والقطر التي تصدر دوريا. ومن خلال الرصد السنوي لأنيما للمشروعات الاستثمارية الجديدة (MIPO) في هذه الدول تبين أن من أصل 275 مشروعا أعلن عنها خلال العام استقطبت الجزائر وتونس والمغرب 146 مشروعا ومصر والأردن وفلسطين وسوريا ولبنان 52 مشروعا، بحصة 53% و 19% على التوالي من الإجمالي.

واستفادت خمس دول عربية (الأردن والكويت والسعودية وتونس والجزائر) خلال العام موضوع التقرير من سبعة برامج نفذها **مكتب الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي (فياس)** التابع لمجموعة البنك الدولي في مجالات الدراسة التحليلية لمناخ الاستثمار، القيود الإجرائية المعيقة لمناخ الاستثمار، الحوافز، الإصلاحات في مناخ الاستثمار وفق أفضل الممارسات، ومراجعات قانون الاستثمار في إطار سياسات الاستثمار. وأعلنت فياس نتائج مسح قامت به شمل 110 هيئات تشجيع استثمار وأطراف معنية أخرى (استجاب منها 75 هيئة) بشأن مدى فعالية هيئات تشجيع الاستثمار وأهمية وجودهم لإنجاح جهود الترويج للاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. خلصت نتائج المسح، الذي أشرف عليه البروفسور لويس ويلز واضع أدبيات الترويج للاستثمار في جامعة هارفرد، إلى أن أهمية جهود للترويج في زيادة استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تماثل أهمية مناخ الاستثمار الجيد وحجم السوق، لا بد من وجود ميزانية

مقدرة تتناسب وحجم الأنشطة الترويجية، وأن تكون الأولوية في الجهود الترويجية لإصلاح السياسات وتحسين مناخ الاستثمار، كما أن نوعية وجودة الأنشطة الترويجية تؤثر في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأخيرا لابد لنجاح جهود هيئة تشجيع الاستثمار كمؤسسة وطنية من الحصول على رعاية من أعلى المستويات في الدولة بما تقوم به وإقامة شبكة علاقات مع القطاع الخاص لإنجاح جهود الترويج في تحقيق الأهداف التنموية المتوخاة مع أشراك منظمات المجتمع المدني لتعزيز نشاط التوعية.

وقد استفادت من برامج الدعم الفني **للوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا)** خلال العام دولة عربية (مصر) لجهة تعزيز مناخ الاستثمار والقدرة الترويجية، وإقامة وحدة مركزية للترويج بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي الذي يتعاون مع ميجا أيضا في دعم برنامج تحديث الصناعة في مصر. كما اختيرت خلال العام المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار في لبنان (إيدال) لتكون الجهة الوطنية المركزية التي تمثل (ميجا) في لبنان. وشهد نهاية العام اطلاق النسخة التجريبية **لمركز التدريب الافتراضي على الترويج للاستثمار في شبكة الانترنت** (Online Investment Promotion Center) الذي يستند إلى النماذج التدريبية التسع الخاصة بالترويج والتي طورتها ميجا منذ أربع سنوات ليكون مستقبلا أداة فعالة لتعزيز القدرة الذاتية الداخلية وبناء المهارات الترويجية للكوادر الوطنية في هيئات تشجيع الاستثمار بعدة لغات إلى جانب اللغة الإنجليزية لصالح الدول النامية الأعضاء ومنها اللغة العربية. كما تدير ميجا ثلاث شبكات أخرى متخصصة في الترويج للاستثمار (أبيانت واف دي اي اكتستشينج والبريفاتيزيشن لنك).

ومن **دلائل تحسن مناخ الاستثمار** في عدد من الدول العربية قيام عدد من الشركات متعدية الجنسية بالاستثمار في المنطقة في مجالات قطع غيار السيارات والصناعات الغذائية والكيماوية والأدوية وقطاع التكنولوجيا للإفادة إما من حجم الأسواق أو قربها من أسواق كبيرة أو من المزايا النسبية التي تتوافر لديها. كما أن عددا من هذه الشركات قد اتخذ قرارا بالانتقال إلى دول عربية لإقامة الاستثمار شمل عددا من الشركات الأوروبية والآسيوية. وفي هذا الإطار وخلال الفترة من يناير 2002 إلى مارس 2003 اختارت 19 شركة عالمية الانتقال إلى الإمارات و4 شركات عالمية الانتقال إلى البحرين و6 شركات عالمية الانتقال إلى لبنان لمباشرة أعمالها منها.
(أنظر ملحق رقم 2 وملحق رقم 3)

3.4 تنمية الموارد البشرية

1.3.4 الجهود القطرية

تابعت معظم الدول العربية خلال العام، بدرجات متفاوتة، جهودها الخاصة بتنمية الموارد البشرية وتحسين تأهيلها وإعدادها من خلال برامج محاربة البطالة والفقر وتطوير القدرات التكنولوجية وادماج ذوي الاحتياجات الخاصة. وشهد العام تركيزا على تطوير نظم ومناهج التعليم لتكون أكثر ملاءمة لاحتياجات سوق العمل، والنهوض بكفاءة أداء القطاع العام، والاهتمام بتدريب الموظفين على التقنيات والأدوات الجديدة التي تساهم في رفع إنتاجيتهم، بالإضافة إلى التطوير المستمر من خلال البرامج التي تقدمها مراكز ومعاهد التكوين والتدريب المتخصصة. كما تواصلت الجهود خلال العام في عدد من الدول العربية لتعميم خدمات التعليم الأساسي والصحة الأولية على جميع المواطنين لتحقيق مستوى معيشي أفضل وتعميم الرفاه.

على المستوى القطري، وفق البيانات المتوافرة من سبع دول عربية، واصل المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية في **الأردن** خلال العام مراقبة وتقييم ومتابعة البرامج الخاصة بتطوير المناهج في المراحل الأساسية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، وإدارة كل من مشروع تطوير التعليم العالي من خلال تطوير البنية التعليمية وشبكات تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات وتطوير المكتبات الجامعية والبرامج والتخصصات، ومشروع "المنار" لتنظيم واسترجاع النظم المعلوماتية لسوق العمل وقواعد بياناته لغرض تسهيل خدمة الإرشاد المهني والتوظيف الإلكتروني والربط بين المهارات المتاحة وفرص العمل. كما تولى المركز تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع الأردني – الكندي لتطوير التعليم المهني والتقني لتحسين نوعية التعليم والتدريب المهني والتقني ووضع المعايير والأسس لاعتماد كليات المجتمع المهني وتعزيز التعاون مع القطاع الصناعي لمواءمة مخرجات التعليم والتدريب مع حاجات سوق العمل الأردنية.

وفي **البحرين** تم إطلاق برامج متخصصة في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة لتمكينهم من الالتحاق بسوق العمل وواصلت الحكومة تنفيذ عدد كبير من البرامج التدريبية للباحثين عن العمل، وفي إطار سعيها لمحاربة الفقر أطلقت الحكومة البحرينية البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة.

وفي **تونس** أطلقت الحكومة برنامج الأقطاب التكنولوجية وصندوق الانطلاق لتطوير القدرات التكنولوجية، وتم عقد ملتقى دولي حول الأقطاب التكنولوجية والتجديد التكنولوجي بهدف التعريف على المستوى الدولي بسياسة الأقطاب التكنولوجية في تونس لدعم الاستثمار في هذا المجال ودعم التعاون الدولي في قطاعات التكنولوجيا الواعدة ذات القيمة المضافة العالية والقادرة على ربط المنظومة الاقتصادية والعلمية بالشبكات العالمية.

وشرعت الحكومة في تطبيق برامج تعليمية جديدة وفقا لمنهج "المقاربة بالكفايات". وتواصل العمل لمحاربة البطالة من خلال برامج الصندوق الوطني للتشغيل ونظام القروض الصغرى للمشاريع الصغيرة بالتعاون مع البنك التونسي للتضامن وبرامج تشجيع تشغيل الشباب. وفي إطار مكافحة الفقر تم إطلاق البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة.

وفي **السعودية** خصصت جميع كليات التعليم العالي مقاعد لذوي الاحتياجات الخاصة من أجل تأهيلهم ودمجهم بسوق العمل وقامت الجامعات السعودية بإطلاق برامج تدريبية تشرف عليها عمادة شؤون الطلبة وكذلك تم إطلاق برامج أيام المهنة في الجامعات لتهيئة وتمكين الدارسين من اختيار المهن المناسبة والموائمة لتخصصاتهم. وأصدرت السعودية التقرير القطري للتنمية البشرية لعام 2003.

وفي **سوريا** تبنت الحكومة برنامجا لتطوير المفاهيم التربوية وتقديم أنماط جديدة من التعليم وإدخال مفاهيم التعليم المستمر والتدريب الاحترافي والمعرفي. كما تم وضع برنامج للإصلاح يتضمن تشجيع مؤسسات التعليم العالي ومراكز الأبحاث ومؤسسات القطاع الخاص والمشترك للاستثمار في الحاضنات التكنولوجية وحدائق العلم والتكنولوجيا القادرة على استضافة التطور التقني، واولت الحكومة أهمية كبيرة لخلق البيئة الملائمة لتفعيل عمليات الابتكار والتجديد من خلال المدن التكنولوجية والتعليمية الخدمية الحديثة التي تتيح فرص الاستثمار الجديدة والتنفيذ العلمي للأفكار الإبداعية للموارد البشرية الناشئة. وتم خلال العام تنشيط دور هيئة مكافحة البطالة في سوريا وأنيط بها مهام دراسة وتمويل وتنفيذ مجموعة من الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي من شأنها الإسهام في توفير فرص عمل للشباب.

وفي **الكويت** تم إنشاء برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة لمحاربة البطالة ووضع خطة عمل لمدة خمس سنوات 2003 –2007 تهدف إلى تطويق مشكلة البطالة وخفض معدلاتها إلى نسبة 4% لتكون ضمن المعايير المقبولة مع مواصلة دعم العمالة الوطنية وتشجيعها على العمل في القطاع غير الحكومي.

وفي **اليمن** واصلت الحكومة جهودها للتخفيف من مشكلة الفقر من خلال شبكة الضمان الاجتماعي كما تم إطلاق صندوق التنمية الاجتماعي ومشروع الأشغال العامة لمكافحة البطالة وتوفير فرص عمل للباحثين عن العمل ضمن أنشطة تنموية اجتماعية.

2.3.4 التنمية الاجتماعية

ومن جهة أخرى حرصت **المؤسسة** هذا العام على متابعة البيانات ذات العلاقة بمؤشرات التنمية الاجتماعية (محاربة البطالة والفقر وتمكين المرأة وإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة) من خلال برامج التنمية البشرية وأنشطة التأهيل الخاصة بالتعليم ومخرجاته لأهمية ربط انعكاسات التطورات الاقتصادية بآثارها الاجتماعية والإنسانية ضمن إطار مفهوم التنمية الشاملة المستدامة.

وفق البيانات المتوافرة لست دول عربية، يبلغ معدل البطالة نسبا معتدلة تبلغ 3.6% بين المواطنين في الكويت و5.5% في البحرين و7.5% في السعودية ، بينما يرتفع معدل البطالة إلى مستويات أعلى تتراوح ما بين 13.9% في الأردن إلى 27.3% في الجزائر.

وفق البيانات المتوافرة لسبع دول عربية، تتراوح نسبة مشاركة المرأة العربية في القوة العاملة من 10.4% في الأردن إلى 14.2% في الجزائر والسعودية، وتبلغ مستويات تتجاوز 20% في البحرين وتونس وسوريا ومصر والمغرب واليمن، ومستويات تتجاوز 30% في الكويت.

وفي هذا الإطار دلت البيانات المتوافرة من 13 دولة عربية أن عدد الجامعات لديها يبلغ 117 جامعة حكومية يصل عدد خريجيها إلى 531,752 شخصا يشكلون ما نسبته 0.2% من سكان هذه الدول، إضافة إلى وجود 91 جامعة خاصة و143 كلية مجتمع ومعهد حاسوب. ويقدر عدد الطلاب الملتحقين بالمراحل الدراسية الأساسية فيها نحو 39,837,984 طالبا، يشكلون ما نسبته 20% من إجمالي السكان في هذه الدول. وشكلت القوة العاملة فيها نحو 66.9 مليون شخص بما نسبته 33% من إجمالي السكان.
(انظر الجدول رقم 20)

3.3.4 تعاهد التنمية للألفية

تعهدت الدول العربية أسوة، بكافة الدول أعضاء الأمم المتحدة (189 دولة)، في قمة الألفية التي عقدت خلال الفترة من 6 إلى 8 سبتمبر 2000 بالالتزام بمبدأ التنمية الشاملة المستدامة من خلال تحقيق أهداف الألفية التي وضعت الاستثمار في تنمية الموارد البشرية وتوفير الاحتياجات الأساسية ومحاربة الفقر وتوسيع خيارات البشر في مقدمة الجهود التي يجب على الدول النامية بذلها لتحقيق التنمية مع مساندة الدول المتقدمة لها وصولا إلى استراتيجية شاملة للنمو الاقتصادي.

وتشمل أهداف الألفية الثمانية تخفيض نسبة الفقر والجوع بمقدار النصف، تحقيق شمولية التعليم الابتدائي للفتيان والبنات، إزالة التفاوت بين الجنسين في جميع مستويات التعليم،

تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة بمقدار الثلثين، تحسين صحة الأمومة بمقدار ثلاثة أرباع، مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة (الايدز) والملاريا وأمراض أخرى، حماية الاستدامة البيئية، تطوير شبكة عالمية للتنمية تراعي عدة اعتبارات أهمها تطوير نظام مالي تجاري أكثر انفتاحا والتزاما بمبادى الحاكمية (صلاح الحكم) ومحاربة الفقر، معالجة احتياجات الدول الأقل نموا لجهة تعزيز فرص صادراتها وتخفيف عبء ديونها الخارجية وزيادة المساعدات التنموية الرسمية وخلق فرص عمل للشباب فيها وتأمين حصولها على الأدوية بأسعار معتدلة ومساعدتها في الوصول والإفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات بدعم من القطاع الخاص.

وقد وضعت الأمم المتحدة برنامج متابعة أهداف الألفية من خلال طلب إدماج هذه الأهداف في خطط التنمية القطرية وإطلاق حملات نوعية تعريفية وإصدار تقارير متابعة للتطورات بشكل دوري وإطلاق حملات توعية للمجموعات الجغرافية المختلفة وإلزام الدول بإعداد تقارير قطرية للمتابعة مع التقيد بجدول زمني للتنفيذ حيث سيتم تقويم شامل للبرنامج عام 2005.

وبالنسبة لوضع **الدول العربية** بوجه عام في مجال مقابلة أهداف الألفية فإن جهودها تباينت وفق ما جاء في تقرير متابعة تنفيذ أهداف الألفية في الدول العربية الصادر في نهاية عام 2003 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وينوه التقرير إلى أن الدول العربية قد تتأخر في التزامها بتنفيذ هذه الأهداف إن لم تسارع في اتخاذ الخطوات اللازمة وإقرار السياسات التي تعمق المشاركة الشعبية وتمكين المرأة وتضمن الحريات.

وقد لخص التقرير الإقليمي للدول العربية مدى التقدم أوالتراجع في الدول العربية في تحقيق الأهداف التنموية الثمانية للألفية من خلال مراجعة أدائها للفترة 1990 – 2000 كآلاتي:

	الغايات	الدول التي تسير قدما وفق المسار المطلوب	الدول التي لا تحقق تقدما وفق المسار المطلوب	الدول التي لا تتوافر حولها بيانات
1	تخفيض الجوع للنصف	5	7	10
2	شمولية الالتحاق بالتعليم الابتدائي	6	7	9
3	المساواة الجندرية في المرحلة الابتدائية	9	9	4
4	وفيات الأطفال تحت سن الخامسة	13	9	0
5	الحصول على المياه في المناطق الحضرية	7	5	10
6	الحصول على المياه في المناطق	5	6	11

	الريفية			
7	الحصول على صرف صحي	13	13	6

4.3.4 لمحات عن تنامي المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية

شهد عام 2003 جهدا ملحوظا لتعزيز مشاركة المرأة العربية في مجال التنمية السياسية والتمثيل النيابي في المجالس البلدية والتشريعية (رغم كونها مازالت تحظى بحصة تقارب 5.3% من المقاعد البرلمانية العربية مقارنة مع 2.5% عام 1990) وتوليها مناصب تنفيذية وإدارية عليا وتناميا في جهود تمكين المرأة والتركيز على التوازن الجندري (النوع الاجتماعي) في العمل والتعليم وكافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح ينظر إلى تطورات مشاركة المرأة العربية في مجال التنمية كأحد الروافد الأساسية لتحسين بيئة الأعمال وتحقيق الازدهار الاقتصادي.

وقد أشار تقرير صدر عن **البنك الدولي** خلال انعقاد الاجتماعات السنوية للمؤسسات المالية الدولية في دبي في سبتمبر من عام 2003، حول دور المرأة الاقتصادي في 17 دولة عربية، إلى أن منح المرأة فرصا متساوية في الحياة الاقتصادية سيعزز آفاق النمو في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وسيؤدي إلى زيادة الإنتاجية الاقتصادية بدرجة كبيرة مما سيرفع معدل نمو دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة اضافية تبلغ 0.7% عن المعدل الذي سجله خلال الفترة من 1970 إلى 2000 والذي بلغ 1.9% كما سيرفع دخل الأسرة بنسبة قد تصل إلى 25%. وخلص التقرير إلى أن الإنفاق على صحة وتعليم المرأة خلال الفترة المذكورة قد حقق نتائج باهرة إذ ارتفع متوسط معدل تعليم المرأة من 16.6% عام 1970 إلى 52.5% عام 2000. كما ارتفعت نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة من 23% إلى 32% خلال هذه الفترة وخاصة خارج المجالات التقليدية (التدريس والتمريض والقطاع العام). ونفى التقرير وجود تأثير سلبي لتزايد دخول النساء لسوق العمل لجهة زيادة معدلات البطالة بين الرجال. كما أضاف التقرير أنه رغم أن متوسط الإنفاق على التعليم في المنطقة بلغ نحو 5.3% وهو المعدل الأعلى عالميا وعلى الرعاية الصحية نحو 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، إلا أن ذلك لم يترجم إلى مكاسب مناسبة أو فرص عمل للنساء.

ولعل تأسيس **منظمة المرأة العربية** في مارس 2002 لتكون واحدة من مؤسسات العمل العربي المشترك التابعة لجامعة الدول العربية من أهم التطورات في هذا المجال لهدف إدماج قضايا المرأة في أولويات خطط التنمية الشاملة وتنمية إمكاناتها في مجالات العمل

السياسية والاقتصادية ومؤسسات المجتمع المدني. وكانت قمة المرأة العربية قد انطلقت في القاهرة عام 2000 وعقدت مجموعة من المنتديات الفكرية حول قضايا المرأة في مجالات القانون والسياسة والإعلام والاقتصاد. كما عقدت القمة الثانية في الأردن عام 2002 ووضعت خطة لعقد منتديات أخرى للمرأة خلال الفترة من 2002 إلى 2004 أنجز منها منتدى المرأة العربية والتربية وهو المنتدى السادس لقمة المرأة العربية الذي عقد في دمشق خلال الفترة بين 2 و 3 فبراير 2003 تحت شعار "امرأة وتربية، وطن وتنمية" بمشاركة ما يزيد على 100 شخصية نسائية من 20 دولة عربية. وتم انجاز وضع دليل استرشادي لعمل هذه المنتديات وتقرير عربي شامل يمثل إنجازات الدول العربية في مجال النهوض بالمرأة استنادا إلى التقارير القطرية. ويتم تداول رئاسة القمم العربية للمرأة دوريا بين الدول العربية الأعضاء.

وكان قد تأسس أيضا في إطار جامعة الدول العربية **مجلس سيدات الأعمال العرب** عام 1999 كمنظمة غير حكومية يدخل في عضويتها شخصيات عربية نسائية وجمعيات واتحادات نسائية ولجان نسائية في غرف التجارة وغيرها من الشخصيات والكيانات العاملة في مجالات التجارة والصناعة والزراعة لهدف تفعيل التنسيق بين سيدات الأعمال وصاحبات المهن لتعميق دورهن في المجتمع وتنفيذ المشروعات المشتركة والترويج لها. وقد نظم مجلس سيدات الأعمال العرب الملتقى الاقتصادي الأول لسيدات الأعمال العرب تحت شعار "مشاريع سيدات الأعمال بين الواقع والطموح"، في ابوظبي خلال الفترة من 7 إلى 10 أكتوبر 2003 بالتعاون مع الاتحاد النسائي العام في دولة الإمارات وغرفة صناعة أبو ظبي، بحث فيه دور المرأة في تنمية الأعمال وكيفية رفع درجة التأهيل المهني والاجتماعي لها ومساعدة النساء على إنشاء مشاريع جديدة، وتم من خلاله تبادل الخبرات والتجارة وبحث مجالات التعاون بين وفود سيدات الأعمال العرب كاجتماع مجلس سيدات الأعمال في أبو ظبي وجمعية تنمية المشاريع الإنتاجية الصغيرة في السودان.

وقد خطت **المملكة العربية السعودية** خلال العام موضوع التقرير قدما نحو تفعيل دور المرأة السعودية في النواحي الاقتصادية، حيث تم خلال العام إنشاء المجلس الاستشاري النسائي في السعودية الذي يعمل في إطار الخطة الحالية لسعودة الوظائف وتوطينها والاحتياجات الوظيفية النسائية في القطاعين العام والخاص اذ تتدنى نسبة السعوديات في سوق العمل إلى نحو 14% من حجم العمالة السعودية في القطاع الحكومي و0.5% في القطاع الخاص. وقد أنشأت الهيئة العامة للاستثمار في السعودية (ساجيا) مركز خدمة المستثمرات بالهيئة. ويجري العمل على إنشاء مدينة صناعية نسائية لتعمل بها 10 آلاف

امرأة تضم 83 مصنعا ومركز تدريب وتأهيل للنهوض بصناعة نسائية سعودية خاصة مع وجود 3 ملايين امرأة عاطلة عن العمل في السعودية منهن نحو 800 ألف في جدة لوحدها. وطرحت مبادرة تأسيس لجنة عليا للمرأة بهدف تفعيل دور سيدات الأعمال في الاقتصاد السعودي واللواتي يقدرن بنحو 2500 سيدة، كما تمتلك سعوديات ما يزيد على 1500 شركة خاصة، وتحظى السيدات السعوديات بنحو 20% من السجلات التجارية. كما أن هنالك عدة مبادرات لتشجيع المرأة السعودية على الدخول في استثمارات جديدة لأموالها المجمدة في مدخرات مصرفية والتي تقدر ما بين 15 مليار ريال (نحو 4 مليارات دولار) إلى نحو 62 مليار ريال (16.5 مليار دولار).

كما ينظر في السماح للمرأة السعودية بافتتاح مكاتب عقارية لتنظيم أعمالهن خاصة أن 60% من السيدات الممارسات للنشاط العقاري يقمن بالعمل لمصلحتهن ولممتلكاتهن الخاصة من خلال الإرث والتجارة. وأبرم مركز الاستثمار التابع للغرفة التجارية والصناعية في الرياض اتفاقية مع مكاتب استشارية لدراسة 40 فرصة استثمارية لسيدات الأعمال في السعودية. ومن جهة أخرى وجه مجلس الغرف التجارية والصناعية في الرياض الدعوة لسيدات الأعمال السعوديات لتملك أول شركة مساهمة نسائية للصناعات الحرفية بعد ثبات دراسة الجدوى الاقتصادية الخاصة بها برأسمال 2.7 مليون دولار.

وشاركت سيدات أعمال سعوديات في منتديات اقتصادية محلية شكلت منبرا لطرح فرص جديدة للتعاون المشترك في مجال الأعمال التجارية والمصرفية. وتم لأول مرة تكريم سيدة أعمال سعودية في إطار الدورة التاسعة لمؤتمر الاستثمار وأسواق رأس المال العربية الذي عقد في بيروت خلال الفترة من 21 إلى 23 مايو 2003.

وفي **دولة الإمارات العربية المتحدة،** قدر مجلس سيدات الأعمال في دولة الإمارات أن حجم الاستثمارات في الأعمال التي تديرها سيدات إماراتيات تجاوز 12 مليار درهم عام 2002 (نحو 3.5 مليار دولار) بزيادة 50% عن مطلع التسعينيات، تتركز في قطاعات التجارة والصرافة والعقارات والفنادق والأعمال الحرفية، وأن حصة السيدات من التراخيص التجارية بلغت نحو 6.7% من إجمالي التراخيص وأن نسبة صاحبات الأعمال تصل إلى 45.5% من مجمل النساء العاملات في الدولة ونسبة المديرات تبلغ 11.5% من إجمالي السيدات العاملات. وتمثل المرأة الإماراتية 16% من قوة العمل حاليا مرتفعة عن نسبة مشاركة بلغت حوالي 5.3% خلال التسعينيات.

كما دخلت خلال العام ثلاث سيدات أعمال إماراتيات متميزات في عضوية مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي وهي المشاركة الأولى من نوعها لدعم دور المرأة في المجال

الاقتصادي وفي ميادين العمل المختلفة دون تمييز. ويضم مجلس سيدات الأعمال في دبي نحو 100 سيدة عضو من مختلف الجنسيات المقيمة في دبي. كما نظم مجلس سيدات أعمال أبو ظبي، الذي يعمل تحت مظلة غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي منذ عام 2002، خلال الفترة من 16 إلى 27 سبتمبر من العام حملة وطنية تحت شعار "بأفكارنا ندعم اقتصادنا" تضمنت ما يزيد على 30 محاضرة وبرنامجا تدريبيا وورشة عمل إضافة إلى إقامة معرض بعنوان "أفكار وأموال" لإتاحة المجال أمام السيدات الراغبات في ولوج قطاع الأعمال للتعرف على فرص تمويل الاستثمار وكيفية الإفادة من خدمات مجلس سيدات الأعمال.

في دبي أيضا نظم "المؤتمر السنوي الخامس لسيدات الأعمال" يوم 8 مارس متزامنا مع اليوم العالمي للمرأة بمشاركة واسعة من سيدات الأعمال والجمعيات النسائية من داخل وخارج الدولة. وعقد الملتقى الأول لسيدات الأعمال في الشارقة في الوقت ذاته. وبمناسبة يوم المرأة العالمي تم توزيع جائزة الشرق الأوسط الثانية للمرأة المتميزة في مختلف القطاعات على سيدات عربيات من اليمن والبحرين والإمارات وسلطنة عمان والسعودية. وأطلقت جائزة الإمارات لسيدات الأعمال الأولى في 20 ابريل 2003 تتنافس عليها سيدات الأعمال المواطنات والوافدات من صاحبات الأعمال والمهن برعاية شركات خاصة.

وفي **الكويت** افتتحت في سوق الكويت للأوراق المالية قاعة تداول خاصة للسيدات والتي توفر المعلومات ووسائل التقنية الحديثة إذ يصل عدد السيدات الكويتيات اللواتي لهن حسابات لدى المقاصة نحو 16,500 سيدة مع وجود سيدات وسيطات يعملن مع شركات الوساطة العاملة في السوق. كما تم تعيين سيدة مديراً عاماً لشركة محلية للاستثمار المالي تدير أموالا بنحو 50 مليون دولار. عدا عن وجود العديد من سيدات الأعمال المتميزات ومواطنات يتولين مناصب عليا في القطاعين العام والخاص.

وفي **البحرين** شاركت سيدات الأعمال العرب بكثافة في الملتقى السابع لمجتمع الأعمال العربي الذي عقد في المنامة خلال الفترة من 18 إلى 19 أكتوبر من العام موضوع التقرير لهدف تكريس دور أكبر للسيدات العربيات في عالم الاقتصاد والاستثمار. كما نظم مجلس سيدات الأعمال البحريني المؤتمر الاقتصادي الأول بعنوان "الاقتصاد في ضوء الأحداث حاضرا ومستقبلا" خلال الفترة من 14 إلى 15 مايو 2003 في المنامة نوقشت فيه المتغيرات الدولية وفرص الاستثمار في قطاع الخدمات وفكرة إنشاء صندوق للدعم والمساندة لمساعدة المرأة ومد يد المساعدة للشعب العراقي في مرحلة إعادة الإعمار وتحسين الواقع المعيشي فيه، وحظي المؤتمر بمشاركة مجلس سيدات الأعمال العرب

ضمن وفود عربية أخرى. كما أنشئ في البحرين بنك إسلامي خاص للنساء برأسمال 10 ملايين دينار (26.5 مليون دولار) في إطار بنك البحرين الإسلامي. وقد بلغت نسبة مشاركة المرأة البحرينية في القوى العاملة نحو 9.25% مؤخرا مقارنة مع 3.4% عام 1971.

أما في **سلطنة عمان**، فقد عقد في مسقط في ديسمبر 2003 الملتقى الأول لصاحبات الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي لتفعيل ودعم دور المرأه الخليجية الاقتصادي وطرحت مبادرة تكوين لجنة لتمثيل سيدات الأعمال في اتحاد الغرف الخليجية وتقرر أن يعقد هذا الملتقى سنويا. ودخلت المرأة العمانية في مجال الصناعات المعدنية من خلال عمل 15 فتاة عمانية في مصنع للأثاث المعدني في منطقة صحار الصناعية يتطلب أعمالاً شاقة من تقطيع الفولاذ وتركيبه واللحام وغيرها. وبموجب مرسوم سلطاني تم تعيين سيدة عمانية رئيسا للهيئة العامة للصناعات الحرفية برتبة وزير في آذار (مارس) 2003.

وفي **مصر** طرحت مبادرة إنشاء المركز العربي للمرأة للتنمية والاستثمار على هامش مؤتمر "آفاق التنمية ومستقبل الاستثمار العربي المشترك" الذي عقد في القاهرة خلال العام والذي نظمته جمعية سيدات الأعمال للتنمية المصرية بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار في مصر لتقديم الدعم الفني لسيدات الأعمال وتوثيق التجارب الناجحة والتعريف بفرص الاستثمار في الدول العربية من خلال الوصول إلى آليات للتعاون الاقتصادي بين الكفاءات والخبرات النسائية العربية. كما عقد في القاهرة المؤتمر الدولي لسيدات الأعمال في أبريل من العام موضوع التقرير بتنظيم مشترك بين الجمعية العربية المركزية لسيدات الأعمال والاتحاد الدولي لصاحبات الأعمال والمهن الذي يضم في عضويته دولتين عربيتين فقط (مصر والأردن)، ويشارك به 150 سيدة أعمال من 15 دولة عربية وأوروبية لتعزيز مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

كما أصدر المجلس القومي للمرأة في مصر تقريرا تم إعداده بالتعاون مع البنك الدولي بعنوان "مصر والنوع الاجتماعي: رؤية استشرافية" والذي يعكس مدى التقدم الذي حققته المرأة في مصر والتحديات المقبلة التي تواجهها، وسيوفر التقرير قاعدة علمية ومعلومات إحصائية تحليلية تسمح بالتخطيط الاستراتيجي. واتخذت عدة مبادرات لدعم المرأة الريفية في مصر أهمها البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة "شروق" الذي تم من خلاله ومنذ إطلاقه عام 1990 وحتى منتصف عام 2003 تنفيذ 16,650 مشروعا ونشاطا للمرأة. وبلغت جملة الاستثمارات في البرنامج 2.3 مليار جنيه خلال تلك الفترة. كما تقرر إدماج المرأة في الخطة التنموية الخمسيه المقبلة (2007 إلى 2012) على مستوى المحافظات السبع والعشرين في مصر.

وفي **سوريا** عقد ملتقى المرأة الاقتصادي بعنوان "المرأة والاستثمار" في شهر سبتمبر من العام بتنظيم من غرفة تجارة وصناعة حلب ومركز الأعمال السوري الأوروبي بمشاركة واسعة من لجان سيدات الأعمال في غرف التجارة والصناعة السورية ووفود من ثمان دول عربية وطرح موضوع فتح الأسواق العربية للمنتجات الحرفية والصناعية للمرأة السورية واهمية المشاريع الصغيرة وخاصة أن عدد السيدات السوريات اللاتي يمتلكن ويدرن مشاريع صناعية خاصة بهن يتجاوز 120 سيدة وتلك اللواتي يشاركن في منشآت صناعية يقدرن بنحو 240 سيدة، وأعلن في هذا المنتدى عن ولادة مؤسسة "مورد" وهي مؤسسة غير حكومية تمثل كافة سيدات الأعمال السوريات في الداخل والمهجر وان الخطوة الأولى في نشاطها ستكون لتأسيس حاضنة أعمال في دمشق كبداية ثم في مدن أخرى في سوريا حسب ما تقتضيه الحاجة.

وفي **الأردن** أطلقت مبادرة بالتعاون مع المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (يونفيم) وأكاديمية شركة سيسكو العالمية لشبكات الحاسوب في إطار استراتيجية وطنية للنهوض بالمستوى التعليمي والمهني للمرأة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وربط الفتيات والنساء بسوق العمل من خلال برنامج تكافؤ الفرص كجزء هام من النشاطات الاقتصادية الجديدة التي تخلق فرصا متزايدة للعمل. وقد شهد عام 2003 تخرج 400 فتاة في إطار هذا البرنامج في الأردن. كما نالت مهندسة أردنية تدير مؤسسة لأملاح البحر الميت جائزة الإبداع الدولية للنساء والتي تمنح سنويا في احتفال أقيم في لندن خلال الفترة من 24 إلى 25 ابريل 2003 وهي أول امرأة من الشرق الأوسط تحظى بهذا التكريم.

وفي **المغرب** استضافت مراكش للمرة الأولى عربيا الدورة الـ 13 للقمة العالمية للنساء شهدت تنظيم قرية حرفية للمنتجات اليدوية للسيدات بمشاركة أكثر من 700 سيدة وبحث دور المرأة في ظل التحولات الاقتصادية للعولمة وكيفية تعزيز فرص التنمية وتأثر المرأة سلبا بالأمية والعنف والفقر والتهميش. ونظمت القمة مائدة مستديرة شاركت بها 4 وزيرات من المغرب والأردن ومصر وفلسطين.

وفي **اليمن** عقد المؤتمر العام الثاني للجنة الوطنية لتنمية المرأة في 8 آذار (مارس) 2003 تحت شعار (المرأة شريك أساسي في التنمية) ليؤكد التوجه الحكومي لرفع مكانة المرأة وتعزيز دورها في العملية التنموية والإنتاجية خاصة أن نسبة النساء في اليمن تزيد على 51% من مجموع السكان وقدرت نسبة مساهمة المرأة في اليد العاملة بنحو 11.5%

في المناطق الحضرية بينما تبلغ الأمية بين النساء نحو 71% ونسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي نحو 21% وبالتعليم الجامعي نحو 16%.

وخارج الدول العربية، عقد خلال الفترة من 22 إلى 24 أكتوبر المؤتمر الثاني حول دور المرأة العربية في العمل التجاري في لندن (بريطانيا)، والذي جمع عددا من الفعاليات والمؤسسات الاقتصادية والنسائية ونحو 150 من أبرز سيدات الأعمال من الدول العربية وخارجها. كما عقد المنتدى العربي الدولي للمرأة الذي تأسس في لندن عام 2001 كمنظمة غير ربحية تجمع سيدات الأعمال العرب مع سيدات أعمال من أنحاء مختلفة من العالم لهدف توفير منبر للتواصل والتعاون وتقوية العلاقات الاقتصادية والتجارية. وعقد مؤتمر في مدريد بأسبانيا حول دور المرأة العربية في مجال إدارة الأعمال الدولية في العالم العربي تحت شعار (المرأة العربية والقرن الحادي والعشرون) شاركت به سيدات قياديات من 20 دولة وطرحت خلاله أربعة محاور رئيسية شملت التعرف على تجارب ناجحة لنساء متميزات في مجال الأعمال والتعرف على دور الانترنت في أداء الأعمال ومجالات التدريب وتبادل الخبرات. وشملت المشاركة العربية وفودا من البحرين وتونس ولبنان ومصر والأردن وبحثت مجالات التعاون مع وفود من أسبانيا ودول أمريكا اللاتينية. كما شاركت عدة سيدات أعمال عرب وللسنة الثالثة في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس والمنتدى الذي عقد في البحر الميت (الأردن) خلال العام.

خامسا: تطورات الاقتصاد الجديد

تعتبر ثورة الاتصالات والمعلومات "نعمة عظيمة" للتقدم والنمو والتعاون داخل القطر الواحد ومع غيره من أقطار العالم. ويستند الاقتصاد الجديد إلى عدة مكونات أساسية تشمل مكونات مجتمع المعلومات والاتصالات التي يستدل منها على درجة ترابط القطر واتصاله في شبكات المعلومات والاتصالات العالمية.

وقد جاءت انطلاقة الدول العربية نحو عالم الاقتصاد الرقمي متأخرة نسبيا وبطيئة إلى حد ما مما أدى إلى إحداث ما يسمى بالفجوة الرقمية التي تفصله عن بقية دول العالم، مما دفع بالدول العربية خلال الأعوام القليلة الماضية إلى التسارع نحو عمل كل ما يمكن لسد تلك الفجوة والإفادة من الدعم الفني الذي تقدمة الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية والتجارب الناجحة لدول نامية أخرى لتحقيق الغاية ذاتها.

1.5 الجهود القطرية

وفق البيانات الواردة من عشر دول عربية خلال العام موضوع التقرير، فقد بلغ **عدد المشتركين في الهاتف النقال** في هذه الدول نحو 21.06 مليون مشترك. جاءت السعودية

في المرتبة الأولى بعدد مشتركين يبلغ 7.2 مليون مشترك تليها مصر (5.7 مليون) ثم الإمارات (3 ملايين) وتونس (1,9 مليون) والأردن (1.4 مليون) وسوريا (1.1 مليون). وبلغ عدد **مزودي خدمة الهاتف النقال** 18 شركة رئيسية في عشر دول عربية.

أما لجهة **عدد مشتركي الانترنت** فقد بلغ إجمالي المشتركين في ثمان دول عربية توافرت منها البيانات حوالي 1.4 مليون مشترك. سجل أكبر عدد من المشتركين في السعودية (600 ألف مشترك) تليها الإمارات (317 ألف مشترك) ولبنان (215 ألف مشترك). أما بالنسبة **لعدد مستخدمي الانترنت** فقد بلغ 7.21 مليون شخص في سبع دول عربية توافرت حولها البيانات. وجاءت مصر في المقدمة (2.5 مليون شخص) تليها السعودية (1.1 مليون)، سوريا (750 ألف مستخدم)، تونس (610 آلاف)، الأردن (457 ألفا) ولبنان (312 ألفا). وبلغ عدد **مزودي خدمة الانترنت** 167 شركة رئيسية في عشر دول عربية. وانتشر 1560 **مقهى للانترنت** في خمس دول عربية توافرت منها البيانات.

وقدر حجم **التجارة الالكترونية** في ثلاث دول توافرت منها البيانات 887 مليون دولار تشكل منها الامارات 600 مليون دولار تليها السعودية (187 مليون دولار) ومصر(100 مليون دولار).
(انظر جدول رقم 21)

2.5 ملامح مجتمع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2002

تعكس بيانات **الاتحاد الدولي للاتصالات** وضع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في 189 دولة في العالم منها 19 دولة عربية لعام 2002. ويعتبر الاتحاد الدولي للاتصالات المرجع الأساسي للبيانات الخاصة برصد تطورات المجتمع الرقمي ومدى تجذرها.

فمن جهة **خطوط الهاتف الثابت** في الدول العربية فقد بلغت بالمعدل 8,72 لكل 100 نسمة منخفضة عن المعدل العالمي (17.87 خط لكل 100 نسمة)، باستثناء خمس دول عربية فوق المعدل العالمي تشمل الإمارات (29.13 خط لكل 100 نسمة) وقطر (28.60) والبحرين (26.31) والكويت (20.38) ولبنان(19.88)، وينخفض المعدل في خمس دول عربية دون 5 خطوط لكل 100 نسمة (المغرب والسودان واليمن وجيبوتي وموريتانيا).

وفي قطاع الهاتف الخلوي بلغ معدل الدول العربية 9.95 خط لكل 100 منخفضا أيضا عن المعدل العالمي (19,08 خط لكل 100 نسمة)، باستثناء ست دول عربية فوق المعدل

العالمي تشمل الإمارات (64.68 خط لكل 100 نسمة)، والبحرين (57.89) والكويت (51.9) وقطر (43.2) والأردن (22.89) والسعودية (22.80) وينخفض المعدل في خمس دول عربية دون 5 خطوط لكل 100 نسمة في ست دول عربية (سوريا وجيبوتي واليمن والجزائر وليبيا والسودان).

اما بالنسبة **لعدد مستخدمي الانترنت وانتشارها** في الدول العربية فقد بلغوا 9.1 مليون شخص عام 2002 يمثلون ما نسبته 1.47% من إجمالي المستخدمين في العالم البالغ عددهم نحو 627 مليون شخص، وبنسبة انتشار بالمعدل 3.2% من إجمالي السكان في الدول العربية. وتأتي مصر في مقدمة الدول العربية (1.9 مليون مستخدم ، بنسبة انتشار 2.8% من السكان)، تليها السعودية (1.4 مليون مستخدم ونسبة انتشار 6.2% من السكان) وليبيا (1.25 مليون مستخدم ونسبة انتشار 22.5%) والإمارات (1.18 مليون مستخدم ونسبة انتشار 33.8%). وتشهد الدول العربية الأخرى تباينا في عدد مستخدمي الانترنت ونسبة الانتشار إذ ينخفض عدد مستخدمي الانترنت حول 100 ألف شخص وما دون ذلك في أربع دول عربية (قطر واليمن وجيبوتي وموريتانيا والسودان). كما تتدنى نسبة الدول العربية لجهة **عدد مزودي خدمة الانترنت** إلى 0.06% من الإجمالي العالمي.

وبالنسبة **لعدد أجهزة الحاسوب** في الدول العربية تمثل ما نسبته 1.32% من إجمالي أجهزة الحاسوب في العالم وتأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول العربية (حوالي 3 ملايين جهاز حاسوب) تليها مصر (حوالي 1.1 مليون) وتتراوح باقي الدول العربية بين 500 ألف جهاز إلى 10 آلاف جهاز حاسوب.
(انظر الجدول رقم 22)

3.5 تطورات الاقتصاد الجديد في الدول العربية

شهد العام عدة تطورات في مجال تعميق استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية لجهة حماية حقوق الملكية الفكرية والتجارة الالكترونية والحكومة الالكترونية والتعليم الالكتروني ومدى النشاط في جهود التوعية بأهمية هذه الاستخدامات وتعميم الإفادة منها.

تتزايد الدلائل على تنامي أهمية الحفاظ على **حقوق الملكية الفكرية** في عدة دول عربية منها الكويت والسعودية ومصر، حيث كانت السعودية أول دولة في العالم تضع معايير تقضي بعدم قبول أي شركة تعمل في السوق السعودي إلا إذا توافرت لديها تراخيص برامج الحاسوب التي تستخدمها. وفي مسقط يهتم مكتب الملكية الصناعية بمتابعة قضايا تطوير أجهزة وتشريعات حماية الملكية الفكرية في الدول العربية. وبحسب تقرير اتحاد

منتجي برامج الكمبيوتر التجارية، وصل معدل قرصنة البرامج إلى 62,9 % خلال عام 2002 بعد أن بلغ 66,6 % نهاية عام 2001، وتحتل الإمارات المركز الأول في مجال مكافحة القرصنة عربيا تليها السعودية ثم مصر. تم خلال العام الإعلان عن تأسيس "**جمعية المجمع العربي للوساطة والتحكيم في مجال الملكية الفكرية**" وهو مركز متخصص لفض النزاعات في مجال الملكية الفكرية العربية، لتوفير بيئة قانونية وتشريعية تشمل جميع الدول العربية علاوة على خلق كفاءات متخصصة في هذا المجال. وقام مركز دراسات الملكية الفكرية بعقد ندوة شهريا في كافة محافظات مصر لنشر الوعي بشأن حقوق الملكية الفكرية. كما احتفل في مصر خلال العام ولاول مرة **باليوم العالمي للملكية الفكرية**. من ناحية أخرى قامت جامعة الدول العربية بالتعاون مع المنظمة الدولية للملكية الفكرية (وايبو) بالعمل للوصول إلى نظام فعال لحماية الملكية الفكرية كما نسقت مع الدول العربية في مجال الملكية الفكرية وإنشاء صفحة لوحدة الملكية الفكرية على شبكة الانترنت.

وفي هذا الصدد أشارت دراسة متخصصة إلى أن كلاً من الامارات ومصر والاردن ولبنان أكثر الدول العربية تطورا في مجال المبادلات التجارية الالكترونية. ودعت إلى تفعيل **التجارة الالكترونية** العربية وأوضحت الدراسة أن التشريعات الجديدة للتجارة الالكترونية ما زالت في طور الصياغة عربيا وأنها في طريقها لإزالة العقبات التي تعوق نمو التبادل التجاري العربي إلكترونيا بسبب التفاوت الواضح بين الدول العربية من حيث استخدام الانترنت وانتشارها. وفي هذا المجال وقعت حكومة دبي اتفاقية رسمية مع وزارة المالية في الإمارات بهدف ربط نظام الدرهم الالكتروني مع بوابة حكومة دبي الالكترونية بحيث يصبح الدرهم الالكتروني معتمدا في التعاملات عبر الانترنت. إضافة إلى ذلك قامت دبي بعقد اتفاقية تتيح لشركة "تجاري" توفير خدمات المشتريات الالكترونية ومتطلبات العمليات التجارية الأخرى عبر شبكة الانترنت لقطاع العناية الصحية في الدول العربية من خلال بوابة (عرب مديكير دوت كوم) الالكترونية. ولجهة ترقية الوعي بشأن التجارة الالكترونية، عقدت كلية الحقوق بجامعة عين شمس دورة تدريبية حول الجوانب القانونية للتجارة الالكترونية، كما عقد المؤتمر السعودي الرابع للتجارة الالكترونية.

وتتزايد سرعة التوجه عربيا نحو **الحكومات الالكترونية** رغم أن تطبيق الحكومة الالكترونية في الدول العربية يواجه تحديات عديدة أهمها ضعف البنية التحتية الرقمية. وفي هذا الإطار صنفت حكومة دبي الالكترونية في نفس مستوى الدول الأوروبية من حيث تقديم الخدمات الالكترونية، واستضافت دبي في الربع الأخير من العام المنتدى الإقليمي للحكومة الالكترونية. واتخذت الكويت عدة خطوات نحو إطلاق مشروع الحكومة الالكترونية الذي قدرت تكلفته بنحو 120 مليون دينار (نحو 396 مليون دولار). وقد أعلنت المنظمة العربية للتنمية الإدارية في نوفمبر 2003 عن تنظيم جائزة

لأفضل موقع عربي متميز **للحكومة الالكترونية** لتمنح سنويا لأفضل موقع مرشح من الوزارات والمنظمات والبيئات الحكومية المركزية والمحلية.

وفيما يتعلق **بالتعليم الالكتروني** شهد العام عدة مبادرات للتعليم الالكتروني خاصة في الأردن والإمارات والسعودية من خلال توفير حزمة من البرامج التعليمية في مجالات الحوسبة الشخصية وتقنية المعلومات وتطوير الأعمال والمهارات المهنية، ويتوقع تزايد الطلب على مثل هذه البرامج في المنطقة في ضوء التطور والنمو الملحوظ في تبني تكنولوجيا المعلومات وخطط التنمية الاقتصادية التي ترعاها الحكومات. ويتزايد توجه الحكومات والشركات لتبني منصات تكنولوجية متطورة لإدارة عملياتها التشغيلية مما يحتم على موظفي هذه القطاعات تعزيز مهاراتهم وخبراتهم لتتناسب والأنظمة المتقدمة. ويعتبر توافر برامج التعليم الالكتروني الحل المثالي للقطاعات التي لم تعد أنماط الدراسة التقليدية تلبي احتياجاتها، حيث تفتح لهم آفاقا جديدة لمواصلة تعليمهم دون تكبد مشقة السفر ويحصلون عليها من منازلهم أو أماكن عملهم على مدار الساعة إضافة إلى تمكينهم من الوقوف على آخر المستجدات في المناهج والبرامج التعليمية المبتكرة لكافة دول الشرق الأوسط وباللغتين العربية والإنجليزية. وتواصلت جهود الأردن خلال العام لأتمتة جميع مدارسه.

وبشأن **الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات** أعلنت ثلاث شركات عالمية رئيسية عن عزمها زيادة استثماراتها في الأردن في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات وصناعة البرمجيات. إلى جانب ذلك وقع الأردن اتفاقيات تقنية متقدمة مع شركة "مايكروسوفت" الأمريكية. وفي الكويت اتفقت شركة "صخر" مع شركة "انتل" لإقامة استثمارات إقليمية مشتركة لدعم التقنيات العربية. وتم رصد 10 ملايين دولار لاستثمار سعودي مصري خليجي مشترك لتأسيس مدينة الكمبيوتر الترفيهية في مصر حيث سينتهي العمل بالمشروع صيف 2006. وفي تونس تقرر أن يكون مقر **المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات**، التي انبثقت عن القمة العربية التي عقدت في الأردن عام 2001، لهدف تعزيز العمل على تنمية قطاع المعلومات والتكنولوجيا في الدول العربية وتشجيع الاستثمار العربي والأجنبي في هذا المجال.

وقد شهد العام انعقاد نشاط مكثف لجهة عقد **مؤتمرات** خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد استضافت مصر المؤتمر العربي التحضيري للقمة العالمية لمجتمع المعلومات. وعقد المؤتمر الثالث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم العربي الذي أكد فيه المجتمعون ضرورة الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق مجتمع عربي للمعلومات والتحول إلى الاقتصاد المعرفي. و في دبي عقد مؤتمر لمديري وقادة تقنية المعلومات في دول مجلس التعاون الخليجي في مارس 2003 تحت عنوان "مشروع

الخطة الوطنية لتقنية المعلومات في دول مجلس التعاون الخليجي" نوقشت خلاله خطة لتنفيذ مشاريع خاصة بتقنية المعلومات. وفي بيروت عقد ملتقى الاتصالات والانترنت، ودعا المشاركون فيه لسد الفجوة الرقمية بين العرب والعالم، والى معاونة الدول العربية الأقل تقدما على رفع مستوى المعلوماتية واستخداماتها لتكون قريبة من المتوسط للمجموعة العربية.

وعلى صعيد **القرى الذكية** انطلقت مدينة دبي للانترنت وانتقل اليها العديد من الشركات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات. وفي مصر تم الاتفاق مع شركة عالمية لتوفير البنية التحتية لمشروع القرية الذكية، وافتتحت شركة "مايكروسوفت" مركز دعم المطورين لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا باستثمارات تصل إلى 5 ملايين دولار وهو الأول من نوعه في المنطقة ومقره القرية الذكية في القاهرة. وفي مصر أيضا تم التوقيع على عقد إنشاء مدينة العلوم في مصر بتكلفة 250 مليون جنيه خلال العام بهدف إقامة مؤسسة وطنية مركزية عالمية المستوى تعمل على تبسيط المعارف العلمية والتكنولوجية الحديثة. وكانت تونس قد طورت خلال عام 2003 القطب الحالي بالغزالة إضافة إلى تحقيق تقدم في إنجاز قطب برج السدرية وتقدم في دراسات متعلقة بأقطاب خمسة أخرى. أما في الجزائر فقد تم إنجاز مشروع سيدي عبد الله ومراكز بحث ووكالتين للبحث أيضا في 2003. كما تم في سوريا إنجاز مشروع القرية الالكترونية الذكية في ريف دمشق خلال 2003. وفي سلطنة عمان تم إنشاء واحة المعرفة بمنطقة الرسيل الصناعية عام 2003.

وفي **فلسطين** عانى قطاع الاتصالات من تدمير وعدم تطوير البنية التحتية، فقد بلغ عدد خطوط الهاتف الثابت عام 2002 حوالي 302 ألف خط بمعدل انتشار نحو 8.73% من السكان وحوالي 320 ألف خط عام 2002 من الهاتف النقال بمعدل انتشار نحو 9.26% من السكان. وبالرغم من كل هذه العوائق إلا أن قطاع الاتصالات الفلسطيني لا يزال يشهد نموا متسارعا يصل إلى 50% ويعزو الكثير من الخبراء هذا النمو إلى ظروف الحصار المفروض على المناطق الفلسطينية والجدار العازل حيث أصبحت أفضل وسيلة للتواصل بين الفلسطينيين هي الاتصالات الهاتفية والإنترنت. وفي كثير من الأحيان تدار الأعمال أو الدراسة عن طريق الإنترنت.

ويتوقع أن يصل عدد المشتركين في **العراق** في خدمات الهاتف النقال نحو 5 ملايين مشترك خلال ثلاث السنوات القادمة بعد أن تم منح ثلاثة عقود خلال العام لشركتين كويتيتن وشركة مصرية لمد شبكات الهاتف النقال في مناطق الشمال والوسط والجنوب.

4.5 القمة العالمية لمجتمع المعلومات

نظرا لأهمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودوره في تعزيز مناخ الاستثمار وتحقيق الرفاه والعدالة نتعرض في هذا الرصد إلى إعلان المبادئ **للقمة العالمية لمجتمع المعلومات**، التي كانت الحدث الأهم في هذا القطاع خلال العام موضوع التقرير. وقد عقدت هذه القمة في جنيف خلال الفترة من 10 إلى 12 ديسمبر 2003 بمشاركة 56 رئيس دولة وحضور أكثر من 6 ألاف شخص ومثلت المرحلة الأولى. وقد بذلت الأطراف العربية المشاركة جهودا مقدرة للإعداد للقمة وبفعالية ملحوظة متواصلة وجاء اختيار تونس لعقد المرحلة الثانية من القمة التي ستعقد خلال الفترة 16 إلى 18 نوفمبر 2005 كدليل على ثقة المجتمعين بالامكانات العربية.

واعتمدت **القمة** بالإجماع مشروع إعلان المبادئ وخطة العمل للمرحلة القادمة. وأعرب المشاركون عن التزامهم ببناء مجتمع معلومات جامع يتجه نحو التنمية وتمكين أفراده من استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إلى هذه المعلومات واستخدامها وتقاسمها سعيا لتحقيق السلم والعدل والرخاء في العالم انطلاقا من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقمم مونتيري وجوهانسبرج للأمم المتحدة مع التمسك بالاحترام الكامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتكمن أهمية إعلان المبادئ في مقابلته للتحدي المتمثل في تسخير امكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بأهداف التنمية الواردة في **إعلان الألفية للتنمية، التي أشرنا إليها سابقا.**

وأشار **إعلان المبادئ** إلى وجود فجوة رقمية بين الدول المتقدمة والنامية والتزام كافة الاطراف المعنية بتحويل هذه الفجوة إلى **فرصة رقمية** في متناول الجميع ولفت الإعلان إلى أهمية الدور الذي يلعبه الشباب وأهمية تمكينهم من الدراسة والمساهمة في تطوير مجتمع المعلومات وكذلك الاهتمام بالأطفال والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة والفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع وتوجيه الاهتمام إلى الأوضاع الخاصة للشعوب الأصلية والعمل على صون تراثهم وثقافتهم والاهتمام الخاص بالدول الأقل نموا وتلك الفقيرة والمثقلة بالديون والدول والأراضي الخاضعة للاحتلال.

وقد شمل إعلان المبادئ لقمة مجتمع المعلومات ثلاثة محاور تشمل الرؤية المشتركة، المبادئ الأساسية لبناء مجتمع المعلومات المتكامل، وتقاسم المعرفة في مجتمع معلومات للجميع. وحدد الإعلان المبادئ الرئيسية التالية لبناء مجتمع المعلومات للجميع :

- ✓ ضرورة تعاون جميع أصحاب المصلحة والمهتمين من حكومات وقطاع خاص ومؤسسات غير حكومية ودولية للنهوض بالمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من

أجل تنمية أفضل ودور الحكومات في إقرار التشريعات الالكترونية وضمان الأمن والحماية الخصوصية في استخدام الانترنت.

- ✓ تحسين سبل النفاذ الشامل إلى البنية التحتية للمعلومات والاتصالات وإلى المعارف العلمية من برمجيات مفتوحة المصدر ومجانية وتلك الخاضعة لحماية الملكية الفكرية على أساس عادل وبكلفة معقولة وتوفير مناخ مستقر ومنافسة شريفة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية في قطاع التكنولوجيا ونشر الاستخدام في كافة المناطق من خلال النقاط المشتركة في المقاهي والمدارس والمكتبات.
- ✓ بناء القدرات بتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مراحل التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية ومراعاة ذوي الاحتياجات الخاصة وتمكين المرأة وإقرار نهج التعليم المستمر وتعليم البالغين واعتماد مقاييس دولة في إدارة الموجات الترددية وتطوير محتوى الانترنت وإدخال اللغات الوطنية.
- ✓ زيادة الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير بيئة تمكنية وديناميكية تدعم استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات التكنولوجيا وتعزز توطينها ونقلها وخاصة من خلال المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- ✓ تطوير وتوسيع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف الألفية للتنمية.
- ✓ تعزيز التنوع الثقافي واحترامه والاعتراف بدور وسائط الإعلام ومعالجة الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات.
- ✓ تشجيع التعاون الدولي والإقليمي لتنفيذ خطة العمل الموضوعة لتجسير الفجوة الرقمية وتعزيز النفاذ والتفكير بإنشاء صندوق دولي للتضامن الرقمي لمساعدة الدول الأكثر احتياجا.

سادسا: وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية والإقليمية

1.6 التقويم السيادي

يعتبر حصول الدولة على التقويم السيادي مهما لدخول الأسواق المالية العالمية لاسيما في حالة حاجة الدول للاقتراض الخارجي بإصدار السندات أو الدخول في قروض مجمعة، كما أنه يحكم نظرة المستثمر الأجنبي لها، ويفيد وجود تقويم سيادي للقطر في تقويم المؤسسات المالية والشركات داخل القطر ذاته الذي تحتاج إليه عند إصدار سندات خاصة بها في الأسواق العالمية.

وقد حافظت معظم الدول العربية خلال العام موضوع التقرير على وضعها من حيث التقويم السيادي التجميعي الدولي الذي يصدر فصليا عن مؤسسة الفاينانشال تايمز بالاستناد إلى **التصنيف السيادي لوكالات التصنيف الائتماني العالمية** التي تشمل:

- ✓ ستاندرد أندبورز (أنشئت عام 1941 وبدأت تصنيف الأسواق الناشئة عام 1977 ولها 17 مكتبا في 13 دولة وقومت 400 إصدار في 45 دولة من الأسواق الناشئة)
- ✓ موديز (أنشئت عام 1900 ولها 10 مكاتب عالمية وتعمل في 50 سوقا ناشئة وقومت أكثر من 350 جهة وتتعامل مع أكثر من 30 ألف طلب للمعلومات)
- ✓ مجموعة فيتش (تكونت في نهاية عام 2000 من اندماج3 شركات ويعمل بها 1100 موظف في 40 مكتبا عالميا ومقرها لندن ونيويورك وتقوم 1600 مؤسسة مالية و1000 شركة و70 دولة تقويم سيادي و1400 مؤسسة شبه حكومية وعامة)
- ✓ كابيتال انتيليجانس (أنشئت عام 1985 ومقرها قبرص وتغطى أساسا منطقة البحر الأبيض المتوسط ودول الخليج واتجهت في وقت لاحق لتغطية أسواق ناشئة أخرى قومت أكثر من 350 مؤسسة مالية في 39 سوقا ناشئا ولديها مكاتب في كل من هونج كونج والهند)
- ✓ وكالة ريتنغ أند انفستمنت أنفورميشن اليابانية (أنشئت عام 1998 من اندماج وكالتين (يابانيتين) وقد أصدرت 3800 تقويم لإصدارات من قبل 1200 مؤسسة مالية منها 900 في اليابان وتنفرد بتقديم خدمة تقويم قدرة دفع مطالبات التأمين).

وتعتبر شركة كابيتال انتيليجانس الأنشط في المنطقة العربية إذ تتواجد في الدول العربية ألاثنتي عشرة التي تحظى بتقيم سيادي، تليها موديز (11 دولة عربية) ثم ستاندرد أندبورز (9 دول عربية) ومجموعة فيتش (5 دول عربية) وأخيرا وكالة ريتنغ أند انفستمنت أنفورميشن (3 دول عربية).

وقد افتتحت وكالة موديز خلال العام مكتبا إقليميا للتقويم السيادي في مصر لمتابعة عملياتها في المنطقة.

تشير البيانات المتوافرة عن الدول العربية التي تم تقويمها إلى أن الكويت حصلت على أعلى تقويم سيادي تجميعي بدرجة استثمارية عالية ومخاطرة منخفضة جدا وقدرة سداد قوية رغم الظروف السائدة في المنطقة، تليها الإمارات وقطر بدرجة تقويم سيادي جيد في الدرجة الاستثمارية العالية، ثم أربع دول (السعودية، البحرين، تونس، وسلطنة عمان) في

الدرجة الاستثمارية المتوسطة وقدرة سداد معقولة، وثلاث دول (مصر، المغرب والأردن) في درجة المضاربة مع إشارة لبروز احتمالات مخاطرة في السداد، ودولة عربية واحدة (لبنان) في درجة مضاربة مرتفعة، ودولة عربية واحدة (اليمن) في درجة مضاربة مرتفعة جدا وأكثر انكشافا بتأثير عوامل سلبية تؤثر على قدرة السداد.

وقد قامت وكالات التصنيف الائتماني سابقة الذكر بتقويم 141 مصرفا ومؤسسة مالية وشركة في الدول العربية توزعت كالتالي:

الدولة	بنوك	مؤسسات مالية	شركات	الاجمالي
الإمارات	20	1		21
البحرين	17	1		18
الكويت	9	4	4	17
الأردن	14		1	15
تونس	14	1		15
مصر	11			11
السعودية	10			10
قطر	6	1	2	9
سلطنة عمان	7		1	8
لبنان	8			8
المغرب	7			7
اليمن	2			2
المجموع	**125**	**8**	**8**	**141**

ومن جهة أخرى قومت **وكالات التصنيف الائتماني الإقليمية** 51 مصرفا ومؤسسة مالية وشركة عربية خلال العام، من خلال شركة النيل لتقويم وتصنيف الأوراق المالية (مقرها مصر وتغطى الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط) توزعت على: 8 مصارف و8 شركات في مصر، ومؤسستين ماليتين في سلطنة عمان، وكذلك من خلال شركة المغرب لتقويم وتصنيف الأوراق المالية (مقرها تونس وتغطى الدول العربية في منطقة شمال أفريقيا) توزعت على 11 مصرفا ومؤسسة مالية و11 شركة في تونس، و10 مصارف ومؤسسات مالية وشركة واحدة في المغرب. وقد تأسست هاتان الشركتان عام 1997 كشركات متفرعة من الشركة العربية للتقويم الائتماني التي تمتلك مجموعة فيتش 60% منها و 20% لكل من مؤسسة تمويل الاستثمار التابعة لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد العربي.

ومن جانب آخر بدأت مؤسسة التصنيف الائتماني الإسلامي الدولي بممارسة نشاطها في البحرين خلال العام وكانت قد أنشئت عام 2002 بمشاركة شركة التقويم العالمية (كابيتال انتيليجانس) والبنك الإسلامي للتنمية وبنك دبي الإسلامي برأسمال قدره مليوني دولار لتقويم جدارة البنوك الإسلامية في الأسواق المالية العالمية.
(انظر جدول رقم 23)

2.6 مؤشرات تقويم المخاطر القطرية

استمرارا للنهج الذي اتبعته المؤسسة في عامي 2001 و 2002 يواصل التقرير هذا العام تعريف صانع القرار العربي ورجل الأعمال العربي بوضع الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية المختارة والصادرة عن جهات دولية مشهود لها بالتميز التي تستند بشكل أو بآخر إلى عدد من المكونات والعناصر التي تعنى بجوانب مختلفة (منها نوعي ومنها كمي) وتستعرض هنا المؤشرات المرتبطة بوضع القطر في المخاطر القطرية وقياس اتجاهات التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار التي يتضمنها. ومن هذه المؤشرات:

1.2.6 المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 140 دولة منها 18 دولة عربية. ويتكون من 3 مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقويم المخاطر السياسية، مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية ومؤشر تقويم المخاطر المالية. ويقسم المؤشر الدول إلى 4 مجموعات حسب درجة المخاطرة

- ✓ صفر – 49,5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جدا
- ✓ 50,0 – 59,5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة
- ✓ 60,0 – 69,5 نقطة درجة مخاطرة معتدلة
- ✓ 70,0 – 79,5 نقطة درجة مخاطرة منخفضة
- ✓ 80,0 – 100,0 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جدا

وصنفت الدول العربية الداخلة في المؤشر عام 2003 الى ثلاث دول ضمن مجموعة درجة المخاطرة المنخفضة جدا (الإمارات، سلطنة عمان، الكويت)، وثمان دول ضمن مجموعة درجة المخاطرة المنخفضة (الاردن، البحرين، تونس، السعودية، سوريا، قطر، ليبيا، المغرب)، وثلاث دول ضمن مجموعة درجة المخاطرة المعتدلة (الجزائر، مصر، اليمن)، ودولتين ضمن مجموعة درجة المخاطرة المرتفعة (السودان ولبنان) وأخيرا دولتان ضمن مجموعة درجة المخاطرة المرتفعة جدا (الصومال والعراق).

وبمقارنة المؤشر ما بين ديسمبر 2003 وديسمبر 2002، يتبين أن 13 دولة عربية سجلت تقدما طفيفا ضمن مجموعاتها شملت ليبيا بمعدل (5.3) نقطة، الكويت (5)، السعودية(4)، كل من المغرب والإمارات وتونس (2.5)، الجزائر (2)، سوريا (1.5)، الأردن (1.3)، سلطنة عمان (1.2)، الصومال واليمن (1.0) والسودان (0.2

من النقطة) على التوالي. بينما شهدت ثلاث دول عربية تراجعا طفيفا ضمن مجموعاتها شملت العراق بمعدل (3.2) نقطة، مصـــــر (1.5)، البحرين (1.2)، قطر (0.8 من النقطة) على التوالي. بينما حافظت دولة عربية واحدة (لبنان) على رصيدها خلال الفترة ذاتها.

2.2.6 مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية:

يصدر عن مجلة اليورومني مرتين سنويا في (مارس وسبتمبر)، لغرض قياس المخاطر القطرية لجهة قدرة القطر على الإيفاء بالتزاماته المالية، ويغطي 185 دولة منها 20 دولة عربية. ويتكون من تسعة عناصر هي: المخاطر السياسية، الأداء الاقتصادي، مؤشر المديونية، وضع الديون المتعثرة، التقويم الائتماني للقطر، توافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل، توافر التمويل للمدى القصير، توافر الأسواق الرأسمالية، معدل الخصم عند التنازل. ويشير دليل المؤشر إلى انه كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية أقل.

وقد دخلت في المؤشر دولة عربية واحدة ضمن مجموعة الدول ذات المخاطرة المنخفضة (قطر)، بينما دخلت ثمان دول ضمن مجموعة المخاطر المعتدلة (الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سلطنة عمان، الكويت، المغرب)، ودخلت سبع دول ضمن مجموعة المخاطر المرتفعة (الاردن، الجزائر، سوريا، لبنان، ليبيا، مصر، السودان، اليمن) وأخيرا دخلت أربع دول ضمن مجموعة المخاطر المرتفعة جدا(جيبوتي، موريتانيا، الصومال، العراق).

وبمقارنة مؤشر سبتمبر 2003 بسبتمبر 2002، سجلت تسع دول عربية تقدما طفيفا ضمن مجموعاتها كالتالي: قطر بـــمعدل (3.88) نقطة، جيبوتي (2.11)، موريتانيا (2.2)، السودان (1.1)، البحرين (0.75)، العراق (0.67)، تونـــــــس (0.57)، المغرب (0.19)، الجزائر (0.5). بينما سجلت 11 دولة عربية تراجعا طفيفا ضمن مجموعاتها كالتالي: الإمارات بمعدل (3.98) نقطة، سوريا (3.07)، الكويت (2.31)، ليبيا (2.06)، الأردن (1.35)، سلطنة عمان (1.45)، الصومال (1.29)، مصر (1.09)، لبنان (0.97)، اليمن (0.82) والسعودية (0.08).

3.2.6 مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقويم القطري:

يصدر عن مجلة الانستيتيوشنال انفستور مرتين سنويا (مارس وسبتمبر) منذ عام 1998، ويغطي 151 دولة منها 16 دولة عربية. يتم احتساب المؤشر استنادا إلى مسوح استقصائية يتم الحصول عليها من قبل كبار رجال الاقتصاد والمحللين في

بنوك عالمية وشركات مالية كبرى. حيث يتم تصنيف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100، وكلما ارتفع رصيد الدولة دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة.

وقد دخلت في المؤشر سبع دول عربية ضمن مجموعة المخاطر المعتدلة (الإمارات، البحرين، سلطنة عمان، تونس، السعودية، قطر، الكويت)، وست دول ضمن مجموعة المخاطرة المرتفعة (الاردن، الجزائر، سوريا، ليبيا، مصر، المغرب)، وثلاث دول ضمن مجموعة المخاطر المرتفعة جدا (لبنان، السودان، العراق).

وبالمقارنة مع مؤشر العام 2002 سجلت قطر تقدما ملحوظا بـــمعدل (10) نقاط فيما سجلت خمس دول عربية تقدما طفيفا ضمن مجموعاتها كالتالي: كل من المغرب وسوريا بمعدل (2.1) نقطة، الجزائر (1.9)، السودان (0.8)، الكويت (0.7) من النقطة. بينما شهدت عشر دول عربية تراجعا طفيفا ضمن مجموعاتها كالتالي: تونس بـــمعدل (3) نقاط، العراق (2.2)، السعودية ولبنـــان (2)، الإمارات (1.8)، مصر (1.7)، البحرين (1.5)، سلطنة عمان (1.4)، ليبيـــا (1.1) والأردن (0.1) من النقطة.

4.2.6 مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:

يصدر منذ سبع سنوات عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (كوفاس) ويقيس مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية. يغطي المؤشر 141 دولة منها 20 دولة عربية، بالاستناد إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى.

وصنف دليل المؤشر إلى :

درجة الاستثمار A وتقسم إلى أربعة مستويات:

- ✓ (A 1): البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا. وأن إمكانية بروز مخاطرعدم القدرة على السداد ضعيفة جدا.
- ✓ (A 2): احتمال عدم السداد يبقي ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية اقل استقرارا أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمن A1

- ✓ (A 3): بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.
- ✓ (A 4): سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالاً مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، ورغم ذلك، فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.

درجة المضاربة وتقسم إلى ثلاثة مستويات:

- ✓ B: يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلاً.
- ✓ C : قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلاً.
- ✓ D : ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوءا.

صنفت الدول العربية وفق مؤشر الكوفاس إلى ثمان دول ضمن مجموعة الدرجة الاستثمارية التي تتراوح من A2 إلى A4 (الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت، المغرب)، وتسع دول عربية ضمن مجموعة الدول في درجة المضاربة B و C (الأردن، الجزائر، جيبوتي، سوريا، لبنان، ليبيا، مصر، موريتانيا، اليمن) وأخيرا تدخل ثلاث (السودان، الصومال، العراق) دول ضمن درجة عالية من المضاربة D التي يتم التعامل معها كحالة منفصلة بموجب ما يطلبه القطر من خدمات الضمان.

وبمقارنة مؤشر عام 2003 مع مؤشر عام 2002 يتبين أن جميع الدول العربية التي يغطيها المؤشر قد حافظت على تصنيفها السابق باستثناء البحرين التي شهدت تراجعا طفيفا ضمن الدرجة الاستثمارية مـــــن (A2) إلى (A3).

(انظر الجدول رقم 24 والملحق رقم 4)

3.6 المؤشرات الإقليمية:

شهدت المنطقة العربية اهتماما متزيدا من قبل المؤســسات والمنتــديات الدوليــة وتلــك الإقليمية بإصدار مؤشرات خاصة بالمنطقة تركز على التنافسية (تقرير التنافسية في الدول العربية 2003/2002 الصادر عن المنتدى الاقتصادي الدولي، وتقرير التنافسية العربيــة 2003 الصادر عن المعهد العربي للتخطيط)، وأخرى تركز على التنمية الإنسانية (تقرير التنمية الإنسانية في الدول العربية لعامي 2002 و 2003 الصادر عــن برنــامج الأمــم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الصندوق العربــي للإنمــاء الاقتــصادي والاجتمــاعي).

نستعرضها على التوالي بشيء من التفصيل لأهميتها في توصيف وتحليل مناخ الاستثمار في الدول العربية.

1.3.6 التنافسية:

استكمالا لإلقاء الضوء حول وضع الدول العربية في المؤشرات الإقليمية، تجدر الإشارة إلى **تقرير التنافسية في الدول العربية 2002 – 2003** الذي صدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي خلال انعقاد اجتماع دولي حول التنافسية في الدول العربية في مدينة جنيف في سويسرا يومي 8 و 9 سبتمبر 2002 بتنظيم من المنتدى وبمشاركة نحو 300 شخصية عربية. وهو **التقرير الإقليمي الأول** من نوعه الذي يحلل الوضع التنافسي للدول العربية من قبل مؤسسة دولية. وكان قد بدأ اهتمام المنتدى الاقتصادي العالمي بالدول العربية منذ عام 1996 بدخول مصر والأردن في تقرير التنافسية العالمي ثم عبر تقرير التنافسية لأفريقيا الذي صدر عام 2000 وتصدرته تونس ودخلت فيه أيضا مصر والمغرب، وعبر إقامة علاقات شراكة مع مؤسسات بحثية في أربع دول عربية (وحدة التنافسية في وزارة التخطيط الأردنية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، جامعة الحسن الثاني في المغرب، والمعهد العربي لأصحاب المؤسسات في تونس)، وأخيرا عبر تكوين لجنة بعنوان مجموعة الشرق الأوسط الاستراتيجية عام 2000 التي عملت على وضع تقرير التنافسية للدول العربية عام 2002–2003 وتولت إطلاقه من خلال الاجتماع المذكور. وقد ساهم 29 خبيرا وباحثا ومصرفيا وأكاديميا في إعداد التقرير منهم 6 شخصيات عربية ودعم إصدار التقرير ثمان شركات عربية ضخمة: ثلاث من السعودية والآخرى من لبنان والكويت ومصر وقطر والبحرين.

وينقسم التقرير إلى أربعة أجزاء تشمل مقدمة (ملخص تنفيذي)، القسم الأول (14 مقالة متخصصة حول الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية)، ويتضمن القسم الثاني (المؤشرات الاقتصادية والمالية والسكانية الأساسية ورسما بيانيا إيضاحيا لوضع صادرات القطر وفق المجموعات السلعية الرئيسية ووفق أدائها)، أما القسم الثالث فيتضمن استقراء استنتاجات الاستبيانات التنفيذية والجداول التي تلخص متغيرات المعايير المتوافرة لعشرة أقطار عربية ويشمل الاستبيان المستخدم 9 محاور أساسية يندرج ضمنها 85 متغيرا نوعيا ويحدد الاستبيان معيارا قياسيا يتراوح ما بين 1 إلى 7 تتدرج من الأسوأ للأحسن.

وقد أشار معدو التقرير إلى عدم استطاعتهم وضع ترتيب للتنافسية في الدول العربية بسبب نقص البيانات وعدم توافر المعلومات واكتفى بتحليل وعرض صحائف قطرية لعشر دول عربية توافرت حولها المعلومات (الأردن، البحرين، تونس، الجزائر،

السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر) من اصل 16 دولة عربية استعرضت في التقرير.

وقد خرج الاجتماع بعشر توصيات تتلخص بتوفير البيئة التي تضمن روح المبادرة والإبداع وتشجيع القطاع الخاص، مواصلة جهود الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة وبرامج الخصخصة وتحرير أنظمة التجارة والاستثمار، تعزيز جهود استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا، إصلاح الأنظمة الضريبية وإزالة البيروقراطية والفساد وتحسين الخدمات العامة، تعزيز فعالية وأداء الأسواق المالية العربية ودورها في أسواق رأس المال العالمية، خلق المزيد من مؤسسات التقويم الائتماني الإقليمية، إصلاح قطاع التعليم ومطابقة مخرجاته باحتياجات سوق العمل، الأخذ بتعزيز أركان الاقتصاد الجديد بتعميم استخدام الإنترنت وتكنولوجيا الاتصالات وإقامة البنية التحتية للمجتمع الرقمي وشبكات الاتصالات، تمكين المراة العربية، الالتفات إلى الاعتبارات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة التي تعتمد على الأداء الاقتصادي المرتفع، وأخيرا الإفادة من الدخول في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لإحداث هذه الإصلاحات خاصة للدول العربية في شمال أفريقيا.

كما أوصى الاجتماع بضرورة نشر التوعية بمحتوى تقرير التنافسية في كافة أوساط صناعة القرار والمسؤولين والقطاع الخاص في الدول العربية، وتحسين التنسيق والتواصل بين كافة الأطراف المعنية، وتكوين مجلس لرجال الأعمال العرب في إطار المنتدى الاقتصادي الدولي (تم تأسيس المجلس برئاسة رجل أعمال عربي وعضوية 50 آخرين)، وتنظيم سلسلة من المؤتمرات (عقد أولها في الأردن في يونيو من عام 2003). وقد تكونت لجنة تنفيذية لمتابعة هذه القرارات من سبع شخصيات عربية مختارة من أصحاب الأعمال.

وكان الأردن قد استضاف خلال عام 2003 **المؤتمر السنوي غير العادي للمنتدى**، وهي المرة الثانية التي يعقد فيها المنتدى اجتماعاته السنوية خارج مقره في دافوس/ سويسرا, حيث كانت المرة الأولى في نيويورك, بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001, وقد اتخذ هذا القرار نظرا للظروف العالمية الجديدة التي خلقتها الحرب على العراق، وقد لقب هذا المؤتمر بـــ (قمة المصالحة العالمية) واستهدف إعطاء قوة دفع لعملية السلام وإعادة إعمار العراق والإصلاح السياسي والاقتصادي في العالم العربي وكيفية وضع الحلول للتحديات والأزمات الراهنة لغرض خلق مناخ مناسب وآمن للاستثمار والتبادل التجاري والحرية الاقتصادية والأمان الاجتماعي. وركز المنتدى خلال انعقاده على ستة محاور رئيسية تناولت مستقبل العلاقات الدولية وجهود المصالحة,

مستقبل الاقتصاد العالمي, مستقبل العراق السياسي والاقتصادي ومستقبل السلام والإصلاح السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط تم بحثها من خلال أكثر من 70 جلسة عمل متوازية وعدد من الندوات الجانبية على مدى ثلاثة أيام بمشاركة ما يزيد على 1100 من كبار القادة والزعماء السياسيين ورجال الأعمال والأكاديميين والخبراء والإعلاميين من كافة أنحاء العالم.

ومن جهة أخرى صدر خلال العام **تقرير التنافسية في الدول العربية عام 2003** عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، وهو **التقرير الإقليمي الأول من نوعه عن مؤسسة عربية** الذي يرصد ويحلل الوضع التنافسي للدول العربية لغرض تطوير السياسات وترشيد اتخاذ القرار لتفعيل القدرة التنافسية والأداء وتحقيق التنمية المستدامة والازدهار.

وقد ذكر معدو التقرير الصعوبة التي واجهت إعداد مؤشر التنافسية العربية بسبب عدم توافر البيانات والمعلومات التي تلبي شروط الدقة وتوافر سلسلة زمنية طويلة وكونها تغطي العوامل المطلوبة للقياس والتحليل، وقد اتجهوا للتغلب على هذه الصعوبة باعتماد الحد الأدنى المقبول من العوامل المحددة للتنافسية مع أكبر عدد من الدول العربية الممكن أن يشملها التقرير. ودعوا في أولوية توصياتهم إلى اعتماد المعايير الدولية والقواعد المنظمة لجمع وتحديث البيانات لأهمية ذلك في وضع السياسات والخطط الاستراتيجية وتسهيل عملية صنع القرار. وقد ترك معدو التقرير الباب مفتوحا لمقترحات الباحثين والاكاديميين والخبراء حول ما جاء في التقرير.

وقد دخل في التقرير (16) دولة عربية توافرت حولها البيانات، واختيرت كوريا الجنوبية وماليزيا وتركيا كدول مقارنة عوضا عن المقارنة مع الدول المتقدمة التي تخضع لمعايير مختلفة لغرض جعل دلالة استنتاجات التقرير أكثر إفادة كوسيلة تحليلية لاتخاذ القرارات الصحيحة أو تحديد اتجاه السياسات المفروض تطبيقها لتعزيز تنافسية القطر.

ويعتبر المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية مؤشراً مركباً يتكون من مؤشرين فرعيين (مؤشر التنافسية الجارية ومؤشر التنافسية الكامنة) ويندرج تحت كل منها مؤشرات تحت فرعية يدخل فيها (65) مكوناً تشكل المؤشر الإجمالي.

يتكون المؤشر الفرعي الأول **(مؤشر التنافسية الجارية)** من (4) مؤشرات تحت فرعية تشمل:

1 – **مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي:** يتكون من متوسط (7) متغيرات هي معدل النمو الحقيقي، نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، نسبة الميزان

الجاري للناتج المحلي الإجمالي، استقرار أسعار الصرف، نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي، ومعدل تخفيض العملة.

2 – مؤشر بيئة الأعمال: يشمل متوسط (4) مؤشرات تحت فرعية:
المكون الأول: مؤشر البنية التحتية الأساسية لنقل وتوزيع السلع: (يتكون من (15) متغيراً تشمل عدد الموانئ وطاقاتها السنوية، نسبة الطرق المعبدة، سنوات الانتظار للحصول على خط هاتف، طاقة الشحن الجوي، طاقة نقل المسافرين جوياً، رحلات الطيران، طول السكك الحديدية وطاقاتها في نقل المسافرين، حصة المركبات التجارية للفرد، واستهلاك الطاقة الكهربائية للفرد)

المكون الثاني: مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد: (يتكون من (4) متغيرات تشمل نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي، نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الإجمالي، حصة استثمار القطاع العام لإجمالي الاستثمار، نسبة الإعانات والتحويلات للناتج المحلي الإجمالي).

المكون الثالث: مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات: (يتكون من (3) متغيرات تشمل الفساد الإداري، احترام القانون والنظام، البيروقراطية).

المكون الرابع: مؤشر جاذبية الاستثمار: (يتكون من (8) متغيرات تشكل حجم الأسواق المالية (الرسملة)، سيولة الأسواق المالية، نسبة مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي، حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي، جاذبية الاستثمار، مؤشر الجدارة الائتمانية، نسبة استثمار المحفظة للناتج المحلي الإجمالي، نسبة إيرادات الضرائب للناتج المحلي الإجمالي).

3 – مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص: يتكون من (11) متغيراً هي نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي، حصة الصادرات العربية من التجارة العالمية، معدل نمو حصة الصادرات، معدل نمو الصادرات التحويلية، الصادرات للفرد، سرعة التكامل التجاري، معدل نمو الصادرات الناجم عن الطلب العالمي، معدل نمو الصادرات الناجم عن حصة السوق، متوسط التعرفة الجمركية ونسبة السلع المصنفة المصدرة.

4 – مؤشر الإنتاجية والتكلفة: يتكون من (9) متغيرات هي معدل الضريبة، حصة الصناعات التحويلية، معدل نمو الصناعات التحويلية، إنتاجية العمل في القطاع التحويلي،

معدل الأجور، نسبة الأجور في القيمة المضافة، سعر الصرف الحقيقي، الإنتاجية الكلية للعوامل، وأسعار الفائدة على الإقراض.

يتكون المؤشر الفرعي الثاني **(مؤشر التنافسية الكامنة)** من (3) مؤشرات تحت فرعية تشمل:

1 – **مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة:** يتكون من متوسط (4) متغيرات تشمل نسبة الخريجين في العلوم والتقانة، نسبة الاستثمار الخارجي من إجمالي الاستثمار، نسبة الواردات من السلع الرأسمالية إلى إجمالي الواردات، نسبة الصادرات ذات التقانة العالية.

2 – **مؤشر رأس المال البشري:** يتكون من متوسط (5) متغيرات تشمل معدل التمدرس في المرحلة الجامعية، معدل التمدرس في المرحلة الثانوية، معدل توقع الحياة، معدل انخفاض الأمية، معدل الإنفاق على التعليم.

3 – **مؤشر نوعية البيئة التحتية الثقافية:** يتكون من متوسط (4) متغيرات تشمل الربط بشبكة الانترنت، عدد أجهزة الحاسوب المستخدمة، كثافة استخدام خطوط الهاتف النقال، عدد الهاتف الثابت لكل ألف شخص.

وقد خلص التقرير إلى أن الدول العربية الداخلة في المؤشر حققت أداء أفضل في مجال التنافسية الجارية منه في التنافسية الكامنة ورغم ذلك فإن هنالك نقاط ضعف في مجال التنافسية الجارية لجهة بيئة الأعمال وديناميكية الأسواق والتخصيص. وبالمقارنة مع كوريا الجنوبية فإن فجوة التنافسية العربية ترتفع في البنية التحتية التكنولوجية بدرجة واضحة (0.7) وتتدرج انخفاضا إلى فجوة تقدر بنحو (0.43) في البنية التحتية الأساسية، (0.39) في الحاكمية وفعالية المؤسسات، (0.36) في رأس المال البشري، (0.35) في الأداء الحكومي، (0.34) في بيئة الأعمال، ثم تنخفض الفجوة مع كوريا الجنوبية إلى (0.18) لكل من ديناميكية الأسواق والتخصيص وجاذبية الاستثمار والطاقة الابتكارية و (0.11) للإنتاجية والتكلفة وأخيرا تنعدم الفجوة معها لجهة الأداء الاقتصادي الكلي (0.02).

ويستدل من ترتيب الدول العربية الست عشرة الداخلة في مؤشر التنافسية العربية على أن أكثر الدول العربية تنافسية مقارنة مع كوريا الجنوبية (وماليزيا وتركيا) هي البحرين والإمارات والكويت إذ سجلت رصيداً يتجاوز 50% تليها ست دول عربية سجلت رصيداً يعادل أو يتجاوز 40% تشمل قطر والأردن والسعودية وتونس ولبنان وسلطنة عمان، ثم خمس دول عربية سجلت رصيداً يتجاوز 30% يشمل الجزائر والمغرب وسوريا ومصر واليمن، وأخيراً سجلت دولتان عربيتان رصيداً فوق 20% هما موريتانيا والسودان على التوالي في الترتيب الأضعف للتنافسية مقارنة مع كوريا الجنوبية.

(انظر الجدول رقم 25).

وقد جاء في **ملحق التقرير** تفصيل لميزان التنافسية لكل دولة عربيـــة وفقـــاً للمعلومـــات القطرية التفصيلية لقيم كافة المؤشرات الفرعية وتحت الفرعية الداخلة في احتساب تقرير التنافسية العربية تصنيف هذه القيم إلى (منطقة قوة) أو (منطقة ضعف) وفق ترتيب القطر لهذا المكون من خلال (65) متغيرا لكل دولة عربية. إذ سجلت كل من البحرين والكويت أعلى نقاط قوة (40 نقطة قوة) تليهما الإمارات (34) ثم كل من قطر وسلطنة عمان (25) الأردن (24)، السعودية (20)، تونـــــس (18)، وكل من المغرب ومـــصر والجزائـــر (17) ولبنان (13) والسودان (11) وسوريا (10) وكل مـــن موريتانيـــا واليمـــــن (9). وبمراجعة وزن نقاط القوة في إجمالي قيم المتغيرات لكل دولة على حده نجـــد أن نقـــاط القوة تشكل 85% من مجمل قيم البيانات القطرية للمؤشر في البحـــرين تليهـــا الكويـــت (81%) والأردن (75%) والإمـــارات (74%) وقطر (67%) وسلطنة عمـــان (63%) وتونس (62% والسعودية (61%) ثم أقل من 50% وحتى 20% في كل مـــن المغـــرب ومصر والجزائر ولبنان وسوريا وموريتانيا والسودان واليمن، كما هو مبين أدناه.

الدولة	نقاط القوة (مجموع الأصول)	نقاط الضعف (مجموع الخصوم)	نسبة نقاط القوة من إجمالي المتغيرات
البحرين	40	7	%85
الكويت	40	9	%81
الإمارات	34	12	%74
قطر	25	12	%67
سلطنة عمان	25	15	%63
الأردن	24	8	%75
السعودية	20	13	%61
تونس	18	11	%62
المغرب	17	19	%47
مصر	17	21	%45
الجزائر	17	29	%37
لبنان	13	23	%37
السودان	11	45	%20
سوريا	10	25	%28
موريتانيا	9	32	%22
اليمن	9	36	%20

وقد خلص تقرير التنافسية العربية لعام 2003 إلى مجموعة من التوجهات التي تصب في سياسات دعم القدرة التنافسية الجارية والكامنة في الدول العربية رغم تباين أوضاعها الاقتصادية ومسيرتها التنموية. وضمن هذه التوجهات أهمية إيلاء أولوية لتحقيق أداء اقتصادي متكامل قوي وتحفيز بيئة أعمال جذابة وتجذير حاكمية فعالة ذات شفافية، إيجاد بنية تحتية مساندة ومتطورة، الحفاظ على تدخل حكومي رشيد، تحفيز الاستثمار المحلي والعربي البيني والأجنبي، تحقيق إنتاجية أعلى وتكلفة أقل، إيجاد أسواق متخصصة وأكثر ديناميكية، وتبني سياسات صناعية واعية وسياسات خارجية مرنة ودعم الابتكار وتوطين التقانة والنهوض برأس المال البشري وتجسير الفجوة الرقمية.

ويبين التقرير أن تعزيز تنافسية الدول العربية يتطلب **تطوير بنية مؤسسية فعالة** تتصدر أوليات واضعي السياسات في الدول العربية وهي بدورها تستند إلى توافر قواعد بيانات ومعلومات محدثة وموثوق بها وفق المقاييس الدولية مع الاهتمام بأنشطة التمويل والضمان والترويج للاستثمار وتنمية الصادرات.

2.3.6 التنمية الإنسانية:

في إطار سلسلة تقارير التنمية الإنسانية العربية، وللسنة الثانية على التوالي، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي تقرير **التنمية الإنسانية العربية الثاني لعام 2003** والذي وضعه فريق عمل تم اختياره من المفكرين العرب الذي شخصوا الواقع العربي ونواقصه ووضعوا رؤية للنهوض به في إطار الإمكانات والقدرات المتوافرة للدول العربية بما يعكس الطموحات لمستقبل أكثر ازدهارا وعدالة. ويزيد من حدة التحديات التطورات الدولية والإقليمية السلبية التي شهدتها قضيتي فلسطين والعراق.

وكان قد تبين من خلال التقرير الأول في سلسلة تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 النواقص التي تهدد التنمية الإنسانية في الدول العربية والتي رغم مضي عدة عقود من الإصلاحات الاقتصادية لم تعكس تطورا مماثلا على الصعيد الاجتماعي والإنساني. واهم هذه النواقص التي، برأي التقرير، أعاقت جهود التنمية الإنسانية وأثرت سلبا سيادة النزاعات والحروب ووجود الاحتلال الإسرائيلي الذي أثر على كافة جوانب التنمية الإنسانية إضافة إلى النواقص الخاصة بتمكين المرأة والحرية وبناء المعرفة والتي تحتاج لمعالجة متوازنة في العقد المقبل.

وقد ركز **التقرير الثاني** لعام 2003 على موضوع المعرفة لكونها الوسيلة الأساسية الكفيلة بتحقيق التنمية الإنسانية المطلوبة. وقد تعمق التقرير في البنية الثقافية للمجتمع العربي

والبنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وخلص إلى أن البنية الثقافية العربية قوية بينما البنيات الثلاث الأخيرة بحاجة إلى إصلاحات عميقة تعالج العوامل المعيقة.

وقد وضع التقرير **رؤية استراتيجية** حول كيفية تأسيس مجتمع المعرفة العربي المستنير استنادا إلى إطلاق الحريات وتطوير نظم التعليم وتوطين البحث والتطوير وتحقيق وجود أقوى لأسس الاقتصاد الجديد والانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى والنهوض باللغة العربية وإثراء التنوع الثقافي الداخلي. وقد أوصى التقرير بأن تولي الدول العربية اهتماما خاصا بترقية الوعي ونشر المعرفة في جميع المجالات بما يتوافر لديها من إمكانات مقدرة.

وقد اشتمل التقرير على قسمين: القسم الأول تناول تطورات التنمية الإنسانية في الدول العربية منذ عام 2001. أما القسم الثاني فشمل أربعة أجراء (يندرج ضمنها تسعة فصول) هي: نحو إقامة مجتمع المعرفة، حال المعرفة في الدول العربية، السياق المجتمعي المؤثر في اكتساب المعرفة، الرؤية الاستراتيجية (أركان مجتمع المعرفة الخمسة).

وقد طور معدو التقرير مؤشر التنمية الإنسانية العربي الذي يعتبر مقياسا مركبا يدخل به ستة مؤشرات تحمل أوزانا متساوية تشمل الصحة الإجمالية (العمر المتوقع عند الولادة) مقياس الحرية المدنية والسياسية، مقياس تمكين المرأة (النوع الاجتماعي)، عدد الأجهزة المضيفة للانترنت والتحصيل التعليمي مقاسا بمعرفة القراءة والكتابة عند الكبار (اكتساب المعرفة) وانبعاثات ثاني أوكسيد الكربون (البيئة) وقد تم استبعاد معدل الدخل للفرد من المؤشر الذي يعتبر المكون الثالث في مؤشرات التنمية البشرية (إضافة إلى الصحة والتعليم).

بمقارنة ترتيب الدول العربية في مقياس التنمية الإنسانية (العربي) ومقياس التنمية البشرية، ورغم وجود ارتباط قوي بين المؤشرين لكونها ينتميان إلى العائلة نفسها من مقاييس التنمية، الا ان هنالك تباينا يعزى لكون مؤشر التنمية الإنسانية يتضمن متغيرات كمية ومتغيرات نوعية تشكل مقاربات انطباعية اضافية.

وبالنسبة لترتيب الدول العربية وفق مقياس التنمية الإنسانية (العربي) لعام 2003 استخدم المؤشر نفسه المسجل في تقرير التنمية الإنسانية لعام 2002، والذي عكس تباين وضع الدول العربية ألاثنتي عشرة التي دخلت في مؤشر التنمية الإنسانية، إذ جاءت أربع دول عربية على رأس قائمة الدول العربية في التنمية الإنسانية (الأردن والكويت ولبنان والإمارات)، يليها أربع دول عربية في موقع متوسط (المغرب ومصر وتونس والجزائر)، وأربع دول عربية في المواقع الأخيرة (سوريا والسودان وموريتانيا والعراق).

وبمقارنة مع وضع الدول العربية في مقياس التنمية البشرية (لعام 2000) الوارد في التقرير، مع إضافة ترتيبها الأحدث في مقياس التنمية البشرية (لعام 2001)، تبين أن دولة عربية واحدة تحظى بتنمية بشرية مرتفعة (الكويت) وثماني دول عربية تحظى بتنمية بشرية متوسطة (الأردن، لبنان، المغرب، مصر، تونس، الجزائر، سوريا، السودان) ودولتين عربيتين بتنمية بشرية منخفضة (جيبوتي، موريتانيا)، وخرجت العراق من التصنيف بسبب أوضاعها الاستثنائية.
(انظر الجدول رقم 26)

ويتباين موقع الدول العربية النسبي في مقياس التنمية الإنسانية مع موقعها النسبي في مقياس التنمية البشرية، وبوجه عام تدنى الموقع النسبي لتسع دول عربية في الأول مقارنة مع الثاني، بينما يتطابق الموقع النسبي تقريبا في المؤشرين لدولتين عربيتين (المغرب وتونس)، وينخفض الموقع النسبي لدولة عربية (الكويت) التي دخلت في الربع الأعلى في التنمية البشرية (25%) بالنسبة لباقي الدول العربية ألاثنتي عشرة الا أنها بمقياس التنمية الإنسانية (العربي) تنخفض إلى المجموعة دون المتوسطة (66%).
(انظر الجدول رقم 27)

ويشير التقرير في الجدول الخاص بما سمي **(قيم مؤشرات الخواتيم المعرفية)** التي شملت نسبة الصادرات عالية التقنية لإجمالي صادرات السلع وامتلاك القدرة النووية وامتلاك برامج أبحاث الفضاء التي تحدد معا قيمة مؤشر الإنجاز التقاني (لعام 2000). ومن أصل 109 في المؤشر دخلت ثمان دول عربية تصدرتها تونس (0.255) تليها سوريا (0.240) ثم مصر (0.236) والجزائر (0.221) أما الدول العربية الأربع الأخرى فلم تسجل نقاطا في مؤشر الإنجاز التقاني وبلغت نسبة صادراتها عالية التقنية 0.3% فقط من إجمالي صادراتها من السلع. ويتدنى وضع الدول العربية بشكل واضح بالمقارنة مع كل من كوريا الجنوبية وماليزيا اللتين بلغت قيمة مؤشر الإنجاز التقاني فيهما 0.666 و 0.396 على التوالي.
(أنظر الجدول رقم 28).

كما يوضح التقرير **قيم مؤشرات رأس المال المعرفي** (لعام 2000)، الذي يرصد 109 دول حول العالم منها ثماني الدول العربية السابقة، لجهة عدد الكتب المنشورة ومتوسط سنوات التعليم وعدد أجهزة المذياع والتلفاز وعدد العاملين في البحث والتطوير وعدد خطوط الهاتف الثابتة والهاتف المحمول ومستخدمي شبكة الانترنت. وبمقارنة وضع قيم مؤشرات رأس المال المعرفي في الدول العربية مع كل من كوريا الجنوبية وماليزيا

يتضح الفرق الشاسع خاصة لجهة عدد الكتب المنشورة وعدد براءات الاختراع . اما بالنسبة لتركيا فتقارب قيم مؤشراتها عددا من الدول العربية.
(أنظر الجدول رقم 29)

وعلى الرغم اختلاف الآراء حول مضمون واستنتاجات تقريري التنمية الإنسانية العربية ونقص البيانات الواضح الذي لم يمكن من تحديث مؤشر التنمية الإنسانية (العربي) والذي بدوره مازال قيد التطوير فإن من المهم التعرف على الدلالات المعرفية لمثل هذه التقارير لتعزيز القدرة الذاتية على التحليل والنقد البناء وللتمكن من امتلاك أدوات التخطيط التي تصب في تطوير السياسات التنموية المستقبلية التي تصب في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة. وقد أعرب معدو التقرير عن نقص حاد في المعلومات وعدم توافر البيانات المحدثة والدقيقة والمقارنة من المصادر القطرية، وهذه الشكوى تتكرر في كافة الأعمال البحثية.

سابعا: بيئة أداء الأعمال في الدول العربية

يختص هذا الفصل بتبيان أهمية إقامة نظام حديث وعملي لأداء الأعمال لترقية مناخ الاستثمار وتشجيع الاستثمار على أساس اعتبارات الشفافية ووضوح القوانين وسيادة القانون في التنفيذ وبساطة الإجراءات وتقليص عددها لتسريع المعاملات لمقابلة الاحتياجات المتزايدة للمستثمرين ورجال الأعمال المحليين والأجانب، مع الحرص على خلق تفهم وخبرة مقدرة لدى القائمين على تنفيذ هذه الإجراءات التي يجب أن تراعي اعتبارات الأمن والمصلحة العامة والصحة والبيئة.

وقد أشارت الدراسات النظرية والاستقراءات العلمية والشواهد العملية إلى أنه كلما تعقدت إجراءات تأسيس الأعمال في القطر وطالت المدة وغابت المعلومات وضعف كل من انفاذ العقود وسلطة المحكمة وقوانين العمل، كلما ارتفعت تكلفة أداء الأعمال وأدى ذلك إلى تردي بيئة أداء الأعمال وبروز ظواهر سلبية مثل تعميق البيروقراطية والرشوة وتفشي أنشطة السوق السوداء وهذا يعني إضعاف الاستثمار المحلي وتراجعا في جاذبية بيئة أداء الأعمال في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن خلال متابعة التطورات التي شهدها العام موضوع التقرير فإن العديد من الدول العربية قد أولت اهتماما متناميا لتحسين مناخ الاستثمار الكلي من خلال معالجة مشكلة البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الإدارية التي تسود في بيئة الأعمال وتعترض المستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء. واتجهت إلى تطبيق تشريعات أكثر يسرا ووضوحا مع مراعاة ترقية وعي وتأهيل العاملين على تطبيق هذه الإجراءات والقوانين لتحقيق مرونة

غير مخلة وسرعة في الإنجاز في بيئة تحكمها سيادة حكم القانون وشفافية توافر المعلومات الائتمانية والتجارية. ومع ذلك مازالت الدول العربية بحاجة إلى جهود إضافية ومتواصلة لتذليل العقبات الإدارية والمؤسسية.

وفي هذا الإطار نستعرض وضع الدول العربية في **قاعدة بيانات (بيئة أداء الأعمال) التي أعدها البنك الدولي** وطورها لرصد وتحليل ومقارنة مدى سهولة أو تعقيد إجراءات الأعمال في القطر والتي بدورها قد تكون عنصرا معوقا للنمو والإنتاجية أو محفزا له وتحدد مدى جاذبية بيئة الاستثمار وأداء الأعمال .ويتعاون مع البنك الدولي في إعداد هذه الآلية عدة أكاديميين من جامعات مرموقة (مثل هارفرد ويال) ومحامون من مؤسسات مهنية متخصصة.

ويهدف البنك الدولي من إطلاق هذه القاعدة والمؤشرات المرتبطة بها إلى توفير **أساس للمقارنة** بين الإجراءات الرسمية التي تفرضها الدول في أداء الأعمال ومدى النجاح في تطبيق القوانين وحماية الحقوق وتوفير بيئية تشريعية وقانونية مواتية لأداء الأعمال وتأثير ذلك على تعزيز دور القطاع الخاص في جهود التنمية والإصلاحات الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة لمحاربة البطالة والفقر خاصة في مجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية. ومن جهة أخرى تساهم هذه الآلية في قياس الجانب المؤسسي لمناخ الاستثمار والذي من شأنه دعم جهود العاملين في هيئات تشجيع الاستثمار والباحثين.

ويستند في إعداد المؤشرات الداخلة في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال إلى دراسات وتقارير البنك الدولي ومؤشر التنافسية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي ومؤشر الحرية الاقتصادية لمؤسسة فرايزر ونتائج الاستبيانات التي توزع على عينة مختارة من القطاع الخاص ورجال الأعمال والمحامين.

دخل في قاعدة بيانات (بيئة أداء الأعمال) لعام 2003 (133) دولة من العالم منها (24) دولة مرتفعة الدخل عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و(24) دولة من شرق أوروبا ووسط آسيا (33) دولة من أفريقيا و (6) دول من جنوب آسيا و(20) دولة من أمريكا اللاتينية و (13) دولة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و(13) دول من شرق آسيا والباسفيك، مقارنة مع 110 دول دخلت قاعدة البيانات عام 2002.

وتتكون القاعدة من خمسة مؤشرات: إجراءات تأسيس الكيان القانوني للأعمال، توافر معلومات الائتمان، إنفاذ العقود، قوانين العمل، إفلاس الشركة.

وتجدر الإشارة إلى أن الخصائص الاقتصادية والقانونية والسكانية للدول الداخلة في المؤشر قد وضعت كخلفية. وبالنسبة للدول العربية الداخلة في المؤشر فإن معظمها يعتمد القانون الفرنسي في الأصل التشريعي لقوانينها (10 دول عربية) بينما ثلاث دول عربية تستند للقانون الإنجليزي. وتنتمي دولتان عربيتان لفئة الدخل المرتفع (الإمارات والكويت) وثلاث دول في الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط (السعودية وسلطنة عمان ولبنان) وست دول في الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط (الأردن، تونس، الجزائر، المغرب، مصر، سوريا) ودولتان عربيتان تنتميان لفئة الدخل المنخفض (موريتانيا واليمن) وفق تصنيف مؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي.

1.7 مؤشر تأسيس الكيان القانوني للأعمال في القطر

يرصد المؤشر الأول الخاص بتأسيس الكيان القانوني للأعمال في القطر عدد الخطوات المطلوبة لتسجيل الشركة وعدد الأيام المطلوبة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإنجاز المعاملات والحد الأدنى المطلوب لرأس المال. وقد وضع معدو المؤشر عدداً من الافتراضات العامة للاسترشاد بها عند الرصد لغرض تسهيل المقارنة بين الدول ولتأطير عملية جمع هذه البيانات، ومن هذه الافتراضات أن توزع الاستبيانات على الشركات متوسطة وصغيرة الحجم والمملوكة محليا بنسبة 100% والتي يدخل في تأسيسها خمسة أشخاص على الأقل ويشترط أن تكون ذات مسؤولية محدودة وأن تكون مسجلة في المدن الرئيسية في الدولة وتعمل في قطاع الصناعة أو قطاع التجارة ويعمل بها ما بين 5 إلى 50 موظفا محليا وبرأسمال يبلغ 10 أضعاف الدخل الوطني للفرد في القطر مدفوعاً بالكامل وتستأجر مكاتبها أي لا تتملك عقارات من أي نوع ولا تتمتع بأي مزايا أو حوافز خاصة.

ويدخل في الإجراءات كافة ما يتعلق بتسجيل الشركة أو المؤسسة في الهيئات الحكومية ومكاتب المحاماة وغرف التجارة والصناعة وغيرها. وتصنف الإجراءات إلى 4 أنواع: المطلوبة دائما, المطلوبة بشكل عام وممكن تجاوزها في حالات خاصة, الاختيارية, والإضافية التطوعية. ولغرض قاعدة بيانات أداء الأعمال يقتصر على رصد البيانات الخاصة بالإجراءات المطلوبة دائما والمطلوبة بشكل عام فقط ويستفاد من المصادر الرسمية لمعرفة الكلف المرتبطة باستصدار التراخيص والاذونات المطلوبة وفق قوانين الشركات المعمول بها في القطر أو الجهات المعنية بتسجيل الشركات الجديدة. ويفترض من حيث التوقيت أن كل خطوة تحتاج إلى يوم لإنجازها وأنها تتم وفق نظام متسلسل يحدد طول المدة أو قصرها عدد الإجراءات اللازمة لاستيفاء التسجيل. أما من حيث الحد الأدنى المطلوب لرأس المال فيجب أن يودعه صاحب العمل الذي سيؤسس الشركة في

حساب بأحد المصارف بعد تسجيل الشركة, وفق نص القانون التجاري وقوانين الشركات المتبعة في القطر.

وبالنسبة لوضع الدول العربية في مؤشر تأسيس الكيان القانوني للأعمال في القطر، فقد دخلت به (13) دولة عربية توافرت فيها البيانات وتبين أن عدد الإجراءات المطلوبة في الدول العربية يتراوح بين (6) في لبنان إلى (18) في الجزائر وأن عدد الأيام التي يستغرق إنجازها فيها يتراوح بين (29) يوم عمل في الإمارات إلى (96) يوم عمل في اليمن. كما أن التكلفة كنسبة من الدخل الوطني للفرد تتراوح ما بين 1.8% في الكويت إلى 264.1% في اليمن. أما الحد الأدنى لرأس المال كنسبة من الدخل الوطني للفرد فيتراوح ما بين 73.0% في الجزائر إلى 5,627.2% في سوريا وقد دخلت ثلاث دول عربية (الكويت، سلطنة عمان، موريتانيا) المؤشر لأول مرة عام 2003.

بمقارنة الأوضاع ما بين عامي 2002 و 2003 في الدول العربية فقد شهد عدد الإجراءات الرسمية المطلوبة لتأسيس الكيان القانوني للأعمال تحسنا نسبيا إذ انخفض عددها في المغرب بينما ازداد عدد الإجراءات في السعودية وتونس وحافظت باقي الدول العربية على وضعها خلال العام موضوع التقرير. أما لجهة عدد أيام العمل اللازمة لإنجاز المعاملات فقد ازدادت في الأردن واليمن وانخفضت في السعودية وتونس ومصر والمغرب وحافظت باقي الدول العربية على وضعها خلال العام موضوع التقرير.

وبالنسبة لكلفة إنجاز الإجراءات كنسبة من الدخل الوطني للفرد فقد ارتفعت بنسب متفاوتة في الأردن وتونس ولبنان والمغرب بينما انخفضت في الجزائر والسعودية ومصر واليمن. وحافظت على وضعها في الإمارات وسوريا. وشهد الحد الأدنى لرأس المال كنسبة من الدخل الوطني ارتفاعا في المغرب وتونس وبالمقابل سجل انخفاضا بدرجات متفاوتة في كل من الأردن والجزائر والسعودية وسوريا ومصر واليمن وحافظ على وضعة في الإمارات ولبنان.
(أنظر جدول رقم 30/أ).

2.7 مؤشر توافر معلومات الائتمان:
يرصد المؤشر الثاني لتوافر معلومات الائتمان وجود سجل حكومي لمعلومات الائتمان و/أو وجود مكاتب خاصة لمعلومات الائتمان ونطاق تغطيتهما. ويتضمن مؤشرين فرعيين. ويتم الحصول على البيانات الخاصة بالمؤشر من خلال توزيع مسوحات على الجهات المختصة ومكاتب المحاماة.

ويعكس هذا المؤشر احتياجات السوق للمعلومات الائتمانية وسهولة الوصول إليها والإطار القانوني الذي ينظم جمع واستخدام المعلومات الائتمانية التي تتعلق عادة بسجل السداد والديون المتعثرة والالتزامات القائمة للعملاء والبنوك لاستخدامها من قبل المؤسسات المالية والمصرفية. ويشير إلى مدى انتشار نطاق تغطية السجل الحكومي أو المكاتب الخاصة من حيث عدد الحالات (أفراد أو مؤسسات) المسجلة لديهم ونوعية البيانات المالية المتوافرة حولها.

وبالنسبة للمؤشر الفرعي الأول الخاص بالسجل الحكومي لمعلومات الائتمان (ممكن أن يكون هيئة مستقلة أو أن يدار السجل من قبل البنك المركزي لغرض تجميع معلومات عن المقترضين وأوضاعهم وتوفيرها للقطاع المصرفي والمؤسسات المالية) فانه يستند إلى أربعة مؤشرات شبه فرعية تغطي كفاءة جميع المعلومات التاريخية والحديثة ونطاق توزيعها وسهولة الوصول إليها ودقة المعلومات ووجود أي غرامات على تقديم معلومات خاطئة وفي حال عدم التقيد بالمدد المحددة لذلك. ويسجل الرصيد قيمة ما بين صفر إلى 100% بحيث يكون ارتفاع النسبة دليلاً على فعالية أكبر للسجل الحكومي لمعلومات الائتمان في توفير المعلومات المطلوبة.

أما المؤشر الفرعي الثاني الخاص بحقوق الدائن فيستند إلى مدى قوة أربع صلاحيات لحماية الدائنين في حالات إعادة التنظيم أو التصفية تشمل حق القبول المسبق لقيام الشركة بإعادة التنظيم، حق تحصيل الضمان عند إعادة التنظيم، حق أولوية تحصيل الديون عند تصفية الشركة، حق طلب تغيير الإدارة التنفيذية للشركة المعرضة لإعادة التنظيم. وتخصص قيمة (1) لكل حق في حال توافره، لذا يتراوح دليل هذا المؤشر ما بين (صفر) إلى (4). وبذلك يشير رصيد (صفر) إلى عدم وجود أي حق من هذه الحقوق الأربعة أي أن هنالك خللاً كبيرا في حماية حقوق الدائن بينما يشير رصيد (4) إلى توافر الحقوق الأربعة مما يعني ضمانا كاملاً في حماية حقوق الدائن في الدولة.

وبالنسبة للدول العربية الثلاث عشرة المندرجة في قاعدة بيئة أداء الأعمال فإن (8) منها يوجد لديها سجل حكومي لمعلومات الائتمان (الأردن، الإمارات، تونس، السعودية، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن) بينما دولتان فقط (السعودية والكويت) يوجد لديهما مكاتب خاصة لمعلومات الائتمان. وتتراوح تغطية معلومات الائتمان بين ضعيفة ومفقودة بوجه عام في الدول العربية. ولجهة مؤشر حقوق الدائن، فإن لبنان سجل رصيدا كاملا يدل على درجة عالية من الحفاظ على حقوق المقترضين تليه موريتانيا وسوريا (3) ثم كل من الإمارات والسعودية والكويت (2) وكل من الأردن والجزائر ومصر والمغرب

(1). ولكن لا توجد حماية بالشكل المحدد لحقوق الدائن في تونس وسلطنة عمان واليمن (صفر).
(أنظر جدول رقم 30/ب).

3.7 مؤشر إنفاذ العقود:
يرصد المؤشر الثالث لانفاذ العقود كيفية ومصداقية تسوية النزاعات التجارية. ويستند إلى نتائج المسوحات التي أرسلت إلى عينة مختارة من المحامين والمكاتب القانونية لرصد تجربتهم في كيفية معالجة حالة قضائية لاسترداد الديون خطوة بخطوة في محاكم الدولة. ولتسهيل المقارنة، تم وضع عدة افتراضات للتقيد بها في اختيار الحالات بحيث تكون تلك الحالة القضائية حصلت في المدينة الأكثر كثافة سكانية، وتبلغ قيمة الدين فيها 50% من الدخل الوطني للفرد، وتلك التي كان المدعي قد التزم فيها بنصوص العقد، وتلك التي رفع المدعي الدعوى على المدعى عليه، والتي يحاول المدعى عليه تأخير تسلم الإشعار بالدعوى دون نجاح، والتي يدافع فيها المدعى عليه عن نفسه، والتي يوافق فيها القاضي على كل طلب يتقدم به المدعي، وتلك التي يحاول فيها المدعي تقديم وثائق ثبوتية ويطلب شاهداً واحداً وبالمقابل يحاول المدعى عليه إحضار شاهد واحد من طرفه، ولا يقوم احد الطرفين بالمعارضة، والتي يصدر الحكم فيها لصالح المدعي، والتي لم تستأنف ولم يقدم طلب بعد صدور الحكم، وتلك التي يتم فيها تحصيل الدين بنجاح.

ومن واقع مسوحات هذه الحالات المحددة تم اختيار ثلاثة مؤشرات فرعية لتعكس مدى كفاءة النظام القضائي في انفاذ العقود واحترام نصوصها وفعالية المحاكم التجارية في سرعة الفصل في نزاعات العقود.

المؤشر الفرعي الأول يقيس عدد الإجراءات المنصوص عليها قانونا أو من خلال توجيهات المحكمة بين الأطراف المتنازعة أو بينها وبين القاضي أو موظف المحكمة فكلما زاد عدد الإجراءات أعتبر ذلك سببا لمزيد من التعقيد.

المؤشر الفرعي الثاني يقيس المدة الزمنية المطلوبة لتسوية النزاع (عدد الأيام) من بدء المدعي رفع القضية في المحكمة حتى استلامه حقوقه. وكلما ازدادت المدة دل ذلك على ارتفاع كلفة أداء الأعمال وتعقيدها.

المؤشر الفرعي الثالث يقيس تكلفة التقاضي لجهة المحكمة ومحامي الدفاع واستخدام استشارات مهنية أو خدمة محصل الدين، وذلك كنسبة من الدخل الوطني للفرد. وكلما ارتفعت النسبة دل ذلك على كلفة أعلى كما أن ذلك يتوقف بدوره على معدل الدخل الوطني للفرد.

أما مؤشر التعقيدات الإجرائية فيقيس مدى سهولة أو تعقيد الإجراءات القانونية في الدعاوى المدنية في المحاكم استنادا إلى ستة مؤشرات فرعية تشمل مدى تدخل القضاة والمحامين في القضية، مدى استناد الإجراءات إلى الإفادات الشفوية مقابل الخطية، مستوى التبرير القانوني في تسوية النزاع، درجة السيطرة القانونية على إدارة وقبول وتقييم الأدلة، مدى وجود مجالس للتحكيم تسبق الدعاوى، وأخيرا مدى التزام الأطراف المعنية بالإجراءات المصاحبة أو التي تسبق القضية. ويتراوح المؤشر ما بين صفر إلى 100% وكلما ارتفع الرصيد المسجل به دل على ارتفاع درجة تعقيد الإجراءات في الحكم بقضايا الإخلال بالعقود.

وبالنسبة للدول العربية الداخلة في المؤشر فإن عدد الإجراءات المقدرة لانفاذ العقود يتراوح بين (14) في تونس إلى (36) في سوريا بينما تتراوح المدة الزمنية لانفاذ العقود (تسوية النزاع الخاص بالإخلال بها) ما بين (6) أيام عمل في تونس إلى (721) يوم عمل في لبنان.

أما كلفة المقاضاة القانونية لانفاذ العقود فتتراوح بين 0.3% في الأردن من الدخل الوطني للفرد إلى 54.3% في لبنان. ويدل مؤشر التعقيدات الإجرائية لتسوية قضايا الإخلال بالعقود إلى ارتفاع درجة التعقيد في الدول العربية وان كانت تتباين ما بين 49% في الأردن إلى 76% في الكويت.
(أنظر جدول رقم 30/ج).

4.7 مؤشر قوانين العمل:
يرصد المؤشر الرابع لقوانين العمل مدى مرونة تعيين وفصل العمال من خلال مجموعة القوانين والمؤسسات التي تحمي مصالح العمال وتنظم سوق العمل. ويندرج في هذا المكون ثلاثة مؤشرات فرعية (مرونة التوظيف وظروف العمل ومرونة الفصل من العمل) تكون معا مؤشرا مركبا لقانون العمل. ويسجل الرصد لكل منها قيمة ما بين (صفر) إلى (100%) بحيث كلما ارتفعت النسبة دل ذلك على وجود تنظيم أكثر تعقيدا لسوق العمل وقد يسبب ذلك آثارا سلبية ان كان غير مرن.

ولتسهيل المقارنة، تم افتراض أن البيانات التي تجمع بشأن العمال تنحصر في المدن الكبرى، وأن يكونوا عمالاً دائمين ومن الذكور وفي وظائف غير إدارية، وعملوا لمدة 20 عاما في الخدمة، وأن يتقاضوا أجورا ومزايا مساوية لمعدلات الأجور السائدة خلال مدة التوظيف، وان يكون العامل متزوجاً مع طفلين (والزوجة لا تعمل)، ولا ينتمي إلى نقابات

العمال (إلا إذا كان ذلك إجباريا)، وان العامل مواطن قانوني ينتمي إلى الدين والأصل العرقي لغالبية السكان (أي يشكل حالة عامة).

أما الافتراضات عن الشركة التي يعمل بها فهي تلك التي تكون ذات مسؤولية محدودة، مقرها في المدن الكبيرة ذات الكثافة السكانية العالية، وتلك المملوكة بنسبة 100% لمالك محلي، وتعمل في قطاع الصناعة، وتوظف ما لا يقل عن 201 عامل، وتلك الملتزمة بالقوانين ولوائحها التنفيذية لكنها لا تمنح الموظفين مزايا أعلى مما هو مطلوب منها قانونيا.

يقيس المؤشر الفرعي الأول لمرونة التوظيف مدى توافر فرص العمل بدوام جزئي أو عقد لمدة محددة.

أما المؤشر الفرعي الثاني لظروف العمل فيقيس عدد ساعات العمل المطلوبة في الأسبوع والحد الأدنى لأخذ الاستراحة الإجبارية خلال يوم العمل، عدد ساعات العمل القصوى في الأسبوع، كيفية احتساب ساعات العمل الإضافية، القيود على الإجازات الأسبوعية، مدة الإجازة السنوية مدفوعة الثمن، ومدى تطبيق نظام الحد الأدنى للأجور. كما أدخلت المبادئ التأسيسية المتعلقة بالشروط الدنيا لظروف العمل.

أما المؤشر الفرعي الثالث لمرونة الفصل من العمل فيقيس مدى وجود حماية قانونية ضد الفصل وأسباب الفصل وإجراءات الفصل وإن كان الفصل فردياً أو جماعياً ومدة الإشعار ودفع تعويضات نهاية الخدمة.

وبالنسبة للدول العربية الثلاث عشرة المندرجة في قاعدة بيئة أداء الأعمال فإن رصيدها في المؤشر الفرعي الخاص بمرونة التوظيف يتراوح بين (33%) في 7 دول عربية (الأردن والإمارات والسعودية وسوريا والكويت ومصر واليمن) ويرتفع إلى (73%) في تونس. وبالنسبة للمؤشر الفرعي الخاص بشروط التوظيف فانه يتراوح بين (40%) في الكويت ويرتفع إلى (82%) في الأردن. وبالنسبة للمؤشر الفرعي الخاص بمرونة الفصل من العمل فإنه يتراوح بين (16%) في السعودية إلى (64%) في الأردن. أما المؤشر المركب لقانون العمل، المكون من المتوسط الحسابي للمؤشرات الفرعية السابقة، فيتراوح بين (41%) في الكويت إلى (60%) في الأردن.
(أنظر جدول رقم 30/د)

5.7 مؤشر إفلاس الشركة:

يرصد المؤشر الخامس لإفلاس الشركة الكيفية التي يتم بها إعلان الإفلاس والجهود المبذولة لتعزيز الاسترداد وضمان مصالح المقترضين والمساهمين والموظفين وغيرهم والخيارات المتاحة أمام الشركة التي تواجه حالة الإعسار (الإفلاس أو التصفية أو إعادة تنظيم الشركة ومن ثم نقل ملكيتها) ويحدد ذلك الغايات المتوخاة من الإفلاس لجهة تخفيض مخاطر استمرار العمل بخسارة مع التمييز بين الشركة الجيدة القابلة للإصلاح وتلك الواجب تصفيتها مع الالتزام المطلق بالحفاظ على حقوق المدين.

وقد أعد الاستبيان الخاص بهذا المؤشر مجموعة من المحامين والقضاة المختصين بعد مداولات عديدة.

وقد استثنيت من هذا المؤشر الدول التي شهدت أقل من 60 حالة إفلاس خلال سلسلة زمنية تمتد إلى 20 عاما.

وتم وضع عدة افتراضات بشأن تحديد الحالة التي يشملها الاستبيان منها أن تكون تلك الشركات ذات مسؤولية محدودة، مقرها في المدينة الأكثر كثافة سكانية، مملوكة بنسبة 100% لمالك محلي منها 51% حصة المؤسس الذي يرأس مجلس الإدارة وهيئة الرقابة أو الإشراف، ولا تزيد حصة أي مساهم آخر على 1%، وتتركز أصول الشركة في العقار ضمنها فندق في مركز المدينة، ويتولى إدارة الشركة مدير عام محترف، وتحقق الشركة إيرادات سنوية تزيد 1000 مرة بالمتوسط على معدل الفرد للدخل الوطني للسنوات الثلاث الأخيرة، ويعمل بها ما لا يقل عن 201 موظف، وتتعامل مع 50 مزودا على الأقل لكل منهم دين على الشركة لآخر عقد تزويد، مع وجود قرض للمدى الطويل (10 سنوات) بضمان الفندق، وان الشركة ملتزمة بجدول السداد، وان موضوع معالجة القضايا بأكمله أمر محلي لا علاقة له بأي أمر خارجي، وأن وضع الشركة المالي أصبح لا يغطى أقساط القرض المصرفي مما يضعها في مشكلة العجز عن السداد. وفي هذه الحالة مع افتراض وجود بند في العقد بشأن نظام الفائدة العائم، فإنه يحق للبنك أن يتملك أصول الشركة والضمانات (الفندق) وبيعها كي يسترد قيمة القرض قبل التفليسة أو يعين مصفيا رسميا أيهما أسرع وأفضل لمصلحة البنك وان ظروف السوق تستدعي اللجوء لخيار التصفية، وان البنك يتبع الإجراءات القانونية حسب اللوائح التنفيذية من اجل طلب سداد القرض، مع ضرورة توفير المعلومات للجهات ذات العلاقة مع الشركة (البنك، المساهمين، المزودين، هيئات جمع الضرائب، الموظفين) والحفاظ على أولوية حقوقهم وفق سجل الضمان الذي يحفظ الحق للمسجل الأول. ويضع ذلك الشركة أمام خيارات إعادة التنظيم أو التصفية أو بيع أصول معينة كعقار أو عمل قائم لطرف ثالث بعد إعادة التنظيم.

وبالنسبة للمدة الزمنية التي تحتاج إليها عملية الإفلاس والتصفية حتى استكمالها فهي بدورها تحدد كلفة عملية التصفية (دون رشاوى) التي تقع في ستة مستويات من (صفر إلى 2%) حتى (ما فوق 50%) من قيمة التصفية.

ويقيس مؤشر غايات الإعسار سبب اختيار الإفلاس أو التصفية أو إعادة التنظيم والبيع. ويسجل الرصيد لهذا المؤشر قيمة ما بين (صفر) والذي يدل على أن معالجة الإعسار غير فعالة أبدا إلى (100%) الذي يدل على كفاءة تامة في معالجة الإعسار.

أما مؤشر سلطة المحكمة فيقيس حسن إدارة وتوجيه المحكمة لعملية الإفلاس أو التصفية وتعيينها لشخص يتولى متابعتها مع افتراض أن تقارير المشرف على التفليسة متوافرة فقط للمحكمة بخلاف الدائن، وأن المحكمة قررت قبول خطة إعادة تنظيم الشركة. ويسجل الرصيد لهذا المؤشر قيمة ما بين (صفر) إلى (100%) وتعني القيمة الأعلى درجة تفاعل أعلى من قبل المحكمة في عملية الإفلاس وتعني القيمة الأدنى درجة تفاعل أقل.

وبالنسبة للدول العربية الثلاث عشرة المندرجة في قاعدة بيئة أداء الأعمال فإن المدة الفعلية لتغطية الإفلاس تتراوح بين 1.9 سنة في المغرب إلى 7.0 سنة في سلطنة عمان. أما كلفة الإفلاس كنسبة من قيمة المتبقي من تصفية المشروع فتتراوح بين 1% في الكويت إلى 38% في الإمارات. ويتراوح مؤشر غايات الإعسار ما بين 83% في الكويت (النسبة الأعلى أفضل) إلى 23% في الإمارات ومؤشر سلطة المحكمة يتراوح ما بين 33% في خمس دول عربية (الأردن الإمارات والجزائر والسعودية واليمن) إلى 67% في سبع دول عربية (تونس وسوريا وسلطنة عمان والكويت ولبنان ومصر وموريتانيا). وتحظى المغرب فقط برصيد 100% مما يعني درجة تفاعل مطلقة للمحكمة في معالجة قضايا الإعسار.
(أنظر جدول رقم 30/هـ).

6.7 نظرة عامة:
يلخص الجدول التجميعي (رقم 30/و) وضع الدول العربية الثلاث عشرة في المؤشرات الستة الخاصة ببيئة أداء الأعمال لعام 2003 وفق قاعدة البنك الدولي.

ويتبين بوجه عام ارتفاع التعقيدات الإجرائية في الدول العربية مع توافر متوسط إلى ضعيف لمعلومات الائتمان من السجلات الحكومية المختصة وعدم وجود مكاتب خاصة كافية لمعلومات الائتمان. كما يتباين وضع حماية حقوق الدائن بشكل واضح مع تميز

دولة عربية واحدة توفر حماية كاملة. أما لجهة القوانين الناظمة لسوق العمل فهي متوسطة في الدول العربية مما يعطي مرونة أكبر في التعيين والفصل إنما قد يكون على حساب جودة ظروف العمل وحماية حقوق العمال. ويتراوح نظام معالجة حالات إفلاس الشركات بسبب الإعسار أو انعدام السيولة بين متوسط وضعيف في الدول العربية لجهة الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح. أما سيادة سلطة المحكمة في قضايا الإفلاس فهي مطلقة في دولة عربية واحدة وتتراوح بين متوسطة إلى عالية في درجة التفاعل في قضايا الإفلاس أو التصفية لباقي الدول العربية.

كما يمكن القول أن الدول العربية بحاجة إلى مزيد من الوعي والإسراع في معالجة قضايا الإعسار وما ينجم عنها من إفلاس أو تصفية، من منطلق إعادة الأموال إلى السوق عوضا عن تجميدها في قضايا عالقة تحتاج لمدد طويلة لحلها. كما أن عدم وجود سجلات ائتمان ذات معلومات وافية عن أحوال المقترضين والدائنين أو سجلات الرهن لتسجيل الضمانات والرهن يعتبر نقطة ضعف لا بد من تداركها خاصة أن غياب مثل هذه الهيئات يسبب مشكلة للمستثمر الأجنبي الذي سيشكو من عدم توافر الآلية لاسترداد حقوقه في حال العجز عن السداد من المقترض لضمان حقوق الدائنين.

ومن بين الدول الـ 133 الداخلة في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، اختيرت البيانات الخاصة بكوريا الجنوبية وماليزيا وتركيا في المؤشرات السابقة لغرض المقارنة مع الدول العربية.

الجداول

جدول رقم (1)
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

(%)

القـــطـــر	2002	2003
الأردن	5.0	3.2
الإمارات	1.9	7.0
البحرين	5.1	5.0
تونس	1.7	5.5
الجزائر	4.1	6.3
جيبوتي	2.6	3.5
السعودية	1.02	6.4
السودان	6.0	5.8
سوريا	3.2	2.5
الصومال	–	–
العراق	–	–
سلطنة عمان	1.7	2.2
فلسطين	–	–
قطر	3.0	4.0
الكويت	0.4-	9.9
لبنان	2.0	3.0
ليبيا	3.8	3.7
مصر	3.2	3.1
المغرب	3.2	5.5
موريتانيا	3.3	4.2
اليمن	1.04	1.05
الدول العربية	2.9	4.5
مجموعة دول الاقتصادات الناهضة والنامية	4.6	6.1
مجموعة الدول المتقدمة	1.7	2.1
العالم	3.0	3.9

المصدر: **الدول المظللة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من** IMF, **World Economic Outlook**, April 2004

جدول رقم (2)
مؤشر سياسة التوازن الداخلي
(عجز أو فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

القطر	2002	2003	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الأردن	4.1	2.3	1.8 –
الإمارات	11.2	8.5	2.7 –
البحرين	3.7	1.0	2.7 –
تونس	1.97	2.5	0.53 +
الجزائر	0.1	(0.4)	0.5 +
جيبوتي	9.4	7	2.4 –
السعودية	2.9	(5.68)	8.58 +
السودان	0.9	0.9	0.0
سوريا	7.0	9.7	2.7 +
الصومال	–	–	–
العراق	–	–	–
سلطنة عمان	(0.9)	(2.0)	2.0 –
فلسطين	–	–	–
قطر	(6.3)	(6.9)	6.9 –
الكويت	(26.7)	(24.8)	24.8 –
لبنان	16.5	14.4	2.1 –
ليبيا	(0.34)	(2.6)	2.6 –
مصر	5.8	6.3	0.5 +
المغرب	1.69	1.27	0.42 –
موريتانيا	3.0	2.5	0.5 –
اليمن	0.83	0.43	0.4 –

المصدر: الأقطار المظللة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من EIU, **Country Forecast Main Report** **MENA Region Overview**, March 2004

تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

انخفاض العجز بأكثر من 3.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز من 2.5 إلى 3.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز من 1 إلى 2.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز أقل من 1 إلى ارتفاع حتى 1 نقطة مئوية	ارتفاع العجز أكثر من 1 إلى أقل من 5 نقطة مئوية	ارتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية	ارتفاع بأكثر من 10 نقاط مئوية
3 +	2 +	1 +	0	1 –	2 –	3–

جدول رقم (3)
مؤشر سياسة التوازن الخارجي
(عجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

القـطـر	2002	2003	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الأردن	(4.5)	(11.4)	11.4 –
الإمارات	(12.1)	(11.7)	11.7–
البحرين	6.7	3.2	3.5 –
تونس	3.6	3.0	0.6 –
الجزائر	(12.9)	(15.7)	15.7 –
جيبوتي	2.6	1.6	1.0 –
السعودية	(6.3)	(12.9)	12.9 –
السودان	7.1	6.7	0.4 –
سوريا	(7.1)	(5.0)	5.0 –
الصومال	–	–	–
العراق	–	–	–
سلطنة عمان	(9.6)	(11.3)	11.3 –
فلسطين	–	–	–
قطر	(21.4)	(15.3)	15.3 –
الكويت	(11.9)	(20.1)	20.1 –
لبنان	28.1	25.6	2.5 –
ليبيا	(2.0)	(16.3)	16.3 –
مصر	(1.1)	(4.3)	4.3 –
المغرب	(4.1)	(2.9)	2.9 –
موريتانيا	5.2	17.2	12.0 +
اليمن	(3.9)	(0.6)	0.6 –

المصدر: الأقطار المظللة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من
EIU, **Country Forecast MENA Region Overview**, March 2004

تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

انخفاض العجز بأكثر من 4 نقاط مئوية	انخفاض العجز 2 إلى أقل من 4 نقاط مئوية	انخفاض العجز 1 إلى أقل من 2 نقطة مئوية	انخفاض العجز أقل من 1 إلى ارتفاع 2 نقطة مئوية	ارتفاع العجز من 2.5 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	ارتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية	ارتفاع العجز بأكثر من 10 نقاط مئوية
3 +	2 +	1 +	0	1–	2 –	3 –

جدول رقم (4)
مؤشر السياسة النقدية
(معدل التضخم)

القـــطـــر	2002	2003	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الأردن	1.8	2.3	0.5 +
الإمارات	2.9	3.0	0.1 +
البحرين	0.5 −	0.6	1.1 +
تونس	2.8	2.6	0.2 −
الجزائر	1.4	1.8	0.4 +
جيبوتي	0.6	2.0	1.4 +
السعودية	0.6-	0.51	1.1 +
السودان	8.3	7.7	0.6 −
سوريا	1.0	2.9	1.9 +
الصومال	−	−	−
العراق	−	−	−
سلطنة عمان	0.7 −	1.0	1.7 +
فلسطين	−	−	−
قطر	1.0	4.3	3.3 +
الكويت	1.4	1.2	0.2 −
لبنان	1.8	2.0	0.2 +
ليبيا	9.5-	2.5-	7.0 +
مصر	2.4	3.2	0.8 +
المغرب	2.8	1.5	1.3 −
موريتانيا	3.9	5.3	1.4 +
اليمن	15.8	11.8	4.0 −
الدول العربية	2.1	2.9	0.8 +
مجموع دول الاقتصادات الناهضة والنامية	6.0	6.1	
مجموع الدول المتقدمة	1.5	1.8	

المصدر: **الدول المظللة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من** IMF, **World Economic Outlook**, April 2004

تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

انخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة مئوية	انخفاض معدل التضخم من 5 إلى أقل من 25 نقطة مئوية	انخفاض معدل التضخم من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	انخفاض معدل التضخم أقل من 1 إلى أكثر من 7 نقاط مئوية
3 +	2 +	1 +	0

جدول رقم (5)
المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار
للدول العربية عام 2003

القطر	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة النقدية
الأردن	1	3	0
الإمارات	2	3	0
البحرين	2	2	0
تونس	0	0	0
الجزائر	0	3	0
جيبوتي	1	1	0
السعودية	3	3	0
السودان	0	0	0
سوريا	1 –	3	0
الصومال	–	–	–
العراق	–	–	–
سلطنة عمان	1	3	0
فلسطين	–	–	–
قطر	3	3	0
الكويت	3	3	0
لبنان	1	2	0
ليبيا	2	3	0
مصر	0	3	0
المغرب	0	2	1
موريتانيا	0	3 –	0
اليمن	0	0	1
المتوسط 2003	1.0	1.94	0.1
المؤشر المركب لعام 2003	1.01		

المصدر: الجداول من (2) إلى (4).

دليل المؤشر المركب:

أقل من 1	من 1 إلى 2	من 2 إلى 3
عدم تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن كبير في مناخ الاستثمار

جدول رقم (6)
تطور المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية
لمناخ الاستثمار للدول العربية (1995 – 2003)

السنة البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل النمو الحقيقي	–	%2	%4	%2.5	%2.8	%4.2	%3.6	%2.8	%4.5
ميزان الماليـة العامة% للناتج المحلي الإجمالي	تحسن في 11 دولة تراجع في 4 دول	تحسن في 10 دول تراجع في 4 دول	تحسن في 11 دولة تراجع في دولة واحدة	تحسن في 5 دول تراجع في 10 دول	تحسن في 8 دول تراجع في 6 دول	تحسن في 14 دولة تراجع في 3 دول	تحسن في 7 دول تراجع في 7 دول	تحسن في 9 دول تراجع في 6 دول	تحسن في 14 دولة تراجع في 4 دول
ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي	تحسن في 11 دولة تراجع في دولتين	تحسن في 8 دول تراجع في 3 دول	تحسن في 12 دولة تراجع في 7 دول	تحسن في 4 دول تراجع في 7 دول	تحسن في 13 دولة تراجع في دولتين	تحسن في 17 دولة تراجع في دولتين	تحسن في 11 دولة تراجع في 4 دول	تحسن فـي15 دولة تراجع في دولة واحدة	تحسن في 12 دولة تراجع في 6 دول
معدل التضخم	انخفض في 4 دول ارتفع في 12 دولة	انخفض في 11 دولة ارتفع في 4 دول	انخفض في 15 دولة ارتفع في 4 دول	انخفض في 7 دول ارتفع في 6 دول	انخفض في 13 دولة ارتفع في 3 دول	انخفض في 5 دول ارتفع في 11 دولة	انخفض في 10 دول ارتفع في 4 دول	انخفض في 4 دول ارتفع في 12 دولة	انخفض في 5 دول ارتفع في 13 دولة
المؤشر المركب	**1.05**	**1.03**	**1.1**	**(0.1)**	**0.9**	**1.2**	**0.7**	**0.9**	**1.01**

جدول رقم (7)
أسعار الصرف في الدول العربية لعامي 2002 و2003

الدولة	العملة	سعر الصرف (عدد وحدات العملة المحلية مقابل واحد دولار)	
		2002	2003
الأردن	دينار	0.709	0.709
الإمارات	درهم	3.627	3.627
البحرين	دينار	0.377	0.377
تونس	دينار	1.42	1.28
الجزائر	دينار	79.7	80.0
جيبوتي	فرنك	–	–
السعودية	ريال	3.75	3.75
السودان	دينار	265.0	258.5
سوريا	ليرة	46.25	46.25
الصومال	شلن	–	–
العراق	دينار	–	–
سلطنة عمان	ريال	0.38	0.39
فلسطين	–	–	–
قطر	ريال	3.64	3.64
الكويت	دينار	0.303	0.299
لبنان	ليرة	1507.5	1507.5
ليبيا	دينار	1.21	1.31
مصر	جنيه	4.43	6.13
المغرب	درهم	11.12	9.6566
موريتانيا	أوقية	270	270
اليمن	ريال	173.27	185.6

المصدر: الأقطار المظللة مصادر قطرية.

جدول رقم (8)

بيانات أسواق المال في الدول العربية لعامي 2002 و 2003

الدولة	القيمة السوقية (مليون دولار)			قيمة التداول (مليون دولار)			عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)			عدد الشركات المدرجة			مؤشرات الأسعار*	
	2002	2003	النسبة للإجمالي (%)	2002	2003	النسبة للإجمالي (%)	2002	2003	النسبة للإجمالي (%)	2002	2003	النسبة للإجمالي (%)	2002	2003
السعودية	74851.38	157306.44	43.48	30974.47	159055.55	69.03	1735.84	5565.86	8.78	68	70	4.06	132.96	201.98
الكويت	35098.89	59528.01	16.45	22123.49	54728.88	23.75	42163.28	49565.14	78.19	95	108	6.27	157.92	258.93
ابوظبي	20375.76	30362.51	8.39	363.08	1003.87	0.44	61.28	235.20	0.37	24	30	1.74	107.20	136.53
مصر	26338.69	27847.48	7.70	6443.71	4349.12	1.89	832.86	1368.13	2.16	1150	967	56.12	36.02	43.42
قطر	10567.22	26702.11	7.38	883.07	3220.16	1.40	79.61	189.97	0.30	25	28	1.63	135.29	209.36
دبي	9469.52	14284.23	3.95	687.80	1026.80	0.45	147.95	326.24	0.51	12	13	0.75	120.92	156.12
المغرب	8564.24	13050.18	3.61	1440.46	2443.46	1.06	22.44	35.24	0.06	55	52	3.02	128.34	197.56
الأردن	7087.03	10962.98	3.03	1334.67	2607.14	1.13	455.72	1000.23	1.58	158	161	9.34	111.95	181.03
البحرين	7716.39	9701.77	2.68	206.28	261.14	0.11	352.91	405.23	0.64	40	44	2.55	111.27	134.63
سلطنة عمان	5268.05	7246.23	2.00	581.67	1334.30	0.58	191.11	294.40	0.46	140	141	8.18	84.15	114.80
تونس	2125.68	2439.55	0.67	246.47	188.53	0.08	17.12	12.93	0.02	46	45	2.61	26.57	30.26
لبنان	1395.26	1503.00	0.42	114.93	130.99	0.06	26.18	23.48	0.04	13	14	0.81	36.37	36.57
السودان	-	746.56	0.21	-	67.20	0.03	-	4366.54	6.89	-	47	2.73	-	97.70
الجزائر	-	143.64	0.04	-	0.22	0.00	-	0.04	0.00	-	3	0.17	-	100.36
الإجمالي	**208858.11**	**361824.69**	**100.00**	**65400.10**	**230417.36**	**100.00**	**46086.30**	**63388.63**	**100.00**	**1826**	**1723**	**100.00**	**100.71**	**141.87**

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق المال العربية، 2003.

* المؤشر المركب لصندوق النقد العربي.

جدول رقم (9)
الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف
خلال عامي 2002 و 2003

(مليون دولار)

	2002		**2003**	
	القيمة	**(%) النسبة**	**القيمة**	**(%) النسبة**
الأردن	21.0	0.72	12.4	0.33
الإمارات	217.5	7.47	650.2	17.47
البحرين	159.6	5.48	191.7	5.15
تونس	75.0	2.57	39.3	1.06
الجزائر	54.6	1.87	65.4	1.76
السعودية	716.9	24.62	562.2	15.10
السودان	567.4	19.48	391.0	10.50
سوريا	46.5	1.60	41.7	1.12
قطر	68.5	2.35	10.0	0.27
لبنان	650.0	22.32	850.0	22.83
ليبيا	82.7	2.84	0.1	0.00
مصر	100.4	3.45	110.1	2.96
المغرب	12.8	0.44	672.1	18.05
اليمن	139.4	4.79	126.4	3.40
المجموع	**2912.3**	**100.00**	**3722.6**	**100.00**

الدول المظللة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من مصادر مختلفة.

جدول رقم (10)

التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال عام 2003

(%)

من/ إلى	الصناعة	الزراعة	الخدمات	أخرى*
الأردن	86	-	14	-
الإمارات	21.07	-	16.7	62.23
البحرين	-	-	97.39	2.61
تونس	-	-	-	-
الجزائر	51.6	-	48.4	-
السعودية	69.22	-	30.78	-
السودان	3.8	79.5	16.7	-
سوريا	98.3	1.7	-	-
قطر	100	-	-	-
لبنان	13	7	80	-
ليبيا	-	-	-	100
مصر	33.7	2.9	14.3	49.1
المغرب	0.32	-	99.68	-
اليمن	97.07	0.23	2.7	-

* قطاعات لم تحدد من المصدر.

جدول رقم (11)

توزيع الاستثمارات العربية البينية وفق الأقطار المصدرة والأقطار المضيفة لعام 2003

مليون دولار

الأقطار المصدرة	الأقطار المضيفة														الإجمالي
	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	قطر	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	اليمن	
الأردن			15	0.16	13.17	215	140					14.19		0.22	397.74
الإمارات					2.8	173	48		10	170		36.67	400	2.52	842.99
البحرين					22.67							18.58			41.25
تونس					8.2										8.2
الجزائر				0.6											0.6
السعودية	7.8	210.9	5.3	0.3	0.81		122	18.9		595		7.7	272.1	116.32	1357.13
السودان															0
سوريا				0.02	4.15							8.19		2.52	14.88
العراق				0.08				2.9				0.18		0.75	3.91
عمان		37.3										0.07			37.37
فلسطين	4.6				0.85							6.78			12.23
قطر										60					60
الكويت		402	171.4	35.38				5.2		25		12.1			651.08
لبنان					1.6	90.1	15	14.7				5.54		3.85	130.79
ليبيا				1.06	2.55		33					0.1			36.71
مصر					8.63	84.1	33				0.064			0.22	126.014
المغرب				1.7											1.7
اليمن															0
الإجمالي	**12.4**	**650.2**	**191.7**	**39.3**	**65.43**	**562.2**	**391**	**41.7**	**10**	**850**	**0.064**	**110.1**	**672.1**	**126.4**	**3722.594**

جدول رقم (12)

الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة 1995 – 2003

مليون دولار

الدولة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	الإجمالي
الأردن*	35.7	13.5	10.6	12.7	24.2	26.2	27.6	21	12.4	183.9
الإمارات	–	–	–	380	176	196	215	217.5	650.2	1834.7
البحرين	13	–	–	16	14	–	217.4	159.6	191.7	611.7
تونس*	54.7	70.2	135	290	506	49.1	69.1	75	39.3	1288.4
الجزائر*	3.5	–		122	85.8	347.5	350	54.6	65.4	1028.8
جيبوتي	–	–	–	–	–	–	–	–		0
السعودية	12.2	20.6	27	198	82	76.8	651.4	716.9	562.2	2347.1
السودان	38.8	554	142.5	70.3	151.7	414.6	554.9	567.4	391	2885.2
سوريا*	333.5	303	328	212	224	8.7	43.5	46.5	41.7	1540.9
الصومال	–	–	–	–	–	–	–			0
العراق	–	–	–	–	–	–	–	–		0
سلطنة عمان	4.2	24	18.7	42	45.8	–	–	–		134.7
فلسطين	250	–	24.8	56	–					330.8
قطر	–	–	–	54.4	58	61.8	65.5	68.5	10	318.2
الكويت	–	–	–		–	–	–	–		0
لبنان	157.8	250	312	400	500	350	225	650	850	3694.8
ليبيا*	–	–				80.4	85	82.7	0.064	248.164
مصر*	455	711	532	390	277	113	96.5	100.4	110.1	2785
المغرب	59.8	61.2	48	48.6	22.2	24.8	39.5	12.8	672.1	989
موريتانيا	–	–	–	–	–	–	–	–		0
اليمن	11.9	86	11	22.2	16.7	68.5	6.5	139.4	126.4	488.6
الإجمالي	**1430.1**	**2093.5**	**1589.6**	**2314.2**	**2183.4**	**1817.4**	**2646.9**	**2912.3**	**3722.564**	**20709.96**

*** الأرقام لأول 6 شهور خلال العام.**

جدول رقم (13)
التدفقات التراكمية للاستثمارات العربية البينية

من/إلى	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سوريا	الصومال
الأردن	*	11815	16541	399	13170		250149	140193	43319	
الإمارات	29277	*	43782	85	2826		6708549	49074	18002	524
البحرين	4359	59912	*	627	22670		376004	1822	80	
تونس	135844	144204	2832	*	13625		405282	1741	3961	
الجزائر	160320	28329	20100	25260	*		41488		22800	
جيبوتي				229		*			112	
السعودية	327436	368012	154965	3747	4815		*	148345	558622	
السودان	182019	209291		639	2814		1545045	*	180195	47
سوريا	12021	375386	21688	5475	4453		372548	2370	*	
الصومال										*
العراق	16784	922		80					2900	
عمان	12111	76485	12214				34989		1176	
فلسطين	46548	70000			850		150000			
قطر	8624	78740	2833				63925	4838	2343	
الكويت	27801	402954	172435	36227			5461		22726	
لبنان	1173	804405	21486	662	1600		1295570	15000	165039	
ليبيا		98708		6660	16050		64148	33000		
مصر	134992	221756	56719	13500	14248		1663660	80709	122710	
المغرب	2445	76847	65830	24360	16133		171949	2345	26882	
موريتانيا		5000		2759			1500			
اليمن	26636	15549	223	1823	33		197220	429	10613	
الإجمالي	1128390	3048315	591648	122532	113287	0	13347487	479866	1181480	571

الخاصة والمرخص لها خلال الفترة (1985- 2003)

(ألف دولار)

العراق	عمان	فلسطين	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
89901		23309	5442	13509	20334	2728	51219	859		847	683734
1970	66879	10949	264862	362122	214136	468	47372	401092	10	4066	8226045
	796	110	2729	180837	26834	6854	21530				705164
2360		4012	20689	359073	8335	296745	4705	100254		192	1503854
18300		15830	7000	26296	11190	166714	337050		1798	24300	906775
					112						453
1400	3120	220012	66358	153349	865627		180739	280190		247129	3583866
71682		4330	214157	88440	65277	16303	64717	4444		13554	2662954
606	5757	69563	12662	338258	246057	6208	14885	50		2520	1490507
							50				50
*				195			180			1980	23041
	*	120	7624	3405	4338		504			36192	189158
5277		*	44966				25364				343005
	14	284	*	107711	60841		280			55	330488

729924	723		168	17569		36111	*		2992	1921	2836
3093549	3850			5540		*	683628	91601	2764	891	340

300094				6443	*	1785					73300
4269837	26664		45856	*	193172	83284	1169195	228637	115484	65525	33726
519550	1729		*	4113	40506	8675	60044	2334	593		14765
9259		*									
439249	*	417		37526	4016	12302	3479	64364	31232	14495	18892
30010556	363801	2225	832913	819786	733714	1665238	3549541	1033425	501584	159398	335355

جدول رقم (14)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (1995 – 2002)

مليون دولار

الدولة/ السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	المجموع
الأردن	13	16	361	310	158	787	100	56	1,801
الإمارات	399	301	232	258	985-	515-	257	95	42
البحرين	431	2,048	329	180	454	364	81	218	4,105
تونس	378	351	365	668	368	779	486	821	4,216
الجزائر	25	270	260	501	507	438	1,196	1,065	4,262
جيبوتي	3	3	2	3	4	3	3	4	25
السعودية	1,877-	1,129-	3,044	4,289	780-	1,884-	20	350-	1,333
السودان			98	371	371	392	574	681	2,487
سوريا	100	89	80	82	263	270	205	225	1,314
الصومال	1	1	1		1-	0	0	0	2
العراق	2	1	1	7	7-	3-	6-	9-	14-
سلطنة عمان	29	60	65	101	21	44	42	40	402
فلسطين		4	7	58	19	62	11	41	202
قطر	94	339	418	347	113	252	296	326	2,185
الكويت	7	347	20	59	72	16	147-	7	381
لبنان	35	80	150	200	250	298	249	257	1,519
ليبيا	107-	136-	82-	150-	118-	142-	101-	96-	932-
مصر	598	636	887	1,076	1,065	1,235	510	647	6,654
المغرب	335	357	1,188	417	1,376	423	2,808	428	7,332
موريتانيا	7	4	1		1	9	6	12	40
اليمن	218-	60-	139-	226-	328-	6	136	64	765-
إجمالي الدول العربية	**255**	**3,582**	**7,288**	**8,551**	**2,823**	**2,834**	**6,726**	**4,532**	**36,591**
الدول النامية	**113,338**	**152,685**	**193,224**	**191,284**	**229,295**	**246,057**	**209,431**	**162,145**	**1,497,459**
العالم	**331,068**	**386,140**	**481,911**	**686,028**	**1,079,083**	**1,392,957**	**823,825**	**651,188**	**5,832,200**

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)، تقرير الاستثمار الدولي للسنوات 2001،2002،2003.

جدول رقم (15)
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية خلال الفترة
(2002 – 1995)

مليون دولار

الدولة/ السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	المجموع
الأردن	-27	-43	2	2	5	5	8	25	**-23**
الإمارات	1		208	-30	115	2,094	441	442	**3,271**
البحرين	-16	305	48	181	163	10	216	178	**1,085**
تونس	3	2	9	2	3	2	-	-	**21**
الجزائر	-	2	8	1	47	18	9	100	**185**
السعودية	13	243	215	74	50	155	-44	50	**756**
سوريا	-100	-	-	-	-	-	-	-	**-100**
سلطنة عمان	1	2	1	-5	3	-2	-1	-	**-1**
قطر	30	40	20	20	30	41	112	61	**354**
الكويت	-1,022	1,740	-969	-1,867	23	-303	365	-155	**-2,188**
لبنان	-2	6	19	-1	5	125	92	74	**318**
ليبيا	83	63	284	299	208	98	84	110	**1,229**
مصر	93	5	166	46	38	51	12	28	**439**
المغرب	15	30	9	20	18	59	97	29	**277**
إجمالي الدول العربية	**-928**	**2,395**	**20**	**-1,258**	**708**	**2,353**	**1,391**	**942**	**5,623**
الدول النامية	**48,987**	**61,309**	**76,662**	**49,837**	**72,786**	**99,052**	**47,382**	**43,095**	**499,110**
العالم	**355,284**	**394,996**	**476,934**	**683,211**	**1,096,554**	**1,200,783**	**711,445**	**647,363**	**5,566,570**

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)، **تقرير الاستثمار الدولي:** للسنوات 2001،2002،2003.

مليون دولار

جدول رقم (16)
التجارة العربية الخارجية والبينية 2003

	الصادرات						الواردات		الميزان التجاري	
	2002			2003						
	العالم	منها دول عربية	% العربية	العالم	منها دول عربية	% العربية	2002	2003	2002	2003
الأردن	2,195.6	1,044.9	47.59	2,312.3	969.8	41.94	5,019.7	5,579.1	2,824.1-	3,266.9-
الإمارات	52,653.3		0.00	58,800.8			41,819.4	47,029.6	10,833.9	11,771.2
تونس	9,428.8	610.0	6.47	11,177.4	618.6	5.53	10,319.8	12,103.5	891.0 -	926.2 -
سوريا	6,830.7	1,451.0	21.24	7,142.5	1,148.0	16.07	5,097.4	6,814.1	1,733.3	328.4
الكويت	15,394.0	534.6	3.5	21,719.0	614.8	2.83	9,000.1	8,921.0	6,393.9	12,798.0
لبنان	1,045.0	507.6	48.6	1,524.0	637.5	41.83	6,445.0	7,168.0	5,400.0-	5,644.0-
المغرب	7,765.1	212.8	2.7	11,502.3	1,330.7	11.57	11,721.8	14,038.1	3,956.7-	2,535.8-
اليمن	3,585.0	405.2	11.3	4,053.0	457.9	11.30	3,083.0	3,453.0	502.0	600.0
المجموع	**98,897.6**	**4,766.2**	**4.8**	**118,231.3**	**5,777.4**	**4.89**	**92,506.3**	**105,106.5**	**6,391.2**	**13,124.8**

المصدر: معلومات قطرية.

ملاحظات:

(1) سوريا والمغرب أرقام 2003 لغاية 2003/9 وتم تقدير إجمالي العام بناء عليها.

(2) الكويت أرقام 2003 لأول 3 شهور في العام وتم تقدير إجمالي العام بناء عليها.

(3) وفق المصادر القطرية التونسية سجل الميزان التجاري فائضا قدرة 2,939,3 مليون دولار عام 2002 وفائضا مقداره 2,887.7 مليون دولار عام 2003 إلا أن الفرق بين (الصادرات والواردات) كان بالسالب كما هو مبين بالجدول.

جدول رقم (17)

التجارة العربية البينية خلال الفترة (1995-2002)

مليون دولار

الدولة	الصادرات البينية (فوب)								الواردات البينية (سيف)							
	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الأردن	644.4	684.5	781.8	657.9	601.8	608.3	960.3	1,044.8	868.4	1,074.5	963.4	735.7	803.0	1,091.3	1,161.0	1280.5
الإمارات	1,416.7	1,776.3	1,910.4	2,107.5	1,931.7	2,208.6	2,580.1	2,829.0	1,375.1	1,406.4	1,394.1	1,573.8	1,649.8	1,710.0	1,910.9	2,076.7
البحرين	552.7	552.7	555.8	549.4	581.9	499.8	539.8	660.0	362.2	356.2	370.7	379.8	398.8	426.7	465.2	566.0
تونس	498.8	420.4	421.6	390.0	406.3	431.7	549.1	639.7	492.1	580.7	418.5	393.6	388.9	431.7	550.5	668.5
الجزائر	242.6	222.5	230.6	146.3	258.6	361.3	354.0	474.3	331.3	255.8	361.3	260.4	185.4	299.0	318.2	462.6
جيبوتي	0.0	0.0	86.8	100.6	105.4	121.3	133.6	140.7	0.0	0.0	55.7	115.9	107.7	134.1	138.5	160.7
السعودية	4,872.4	5,977.6	6,542.2	4,852.0	5,120.0	6,465.4	6,381.4	7,938.5	1,623.0	1,883.0	1,784.4	1,980.5	2,205.6	1,673.4	1,683.2	1,906.4
السودان	174.0	240.2	203.1	244.5	254.9	244.5	193.3	318.8	310.9	344.0	406.8	530.1	363.9	362.2	419.0	899.5
سوريا	932.0	801.0	1,023.0	805.0	727.2	706.6	776.2	1,256.9	367.0	414.0	340.0	306.0	318.2	407.8	428.5	590.2
الصومال	118.2	115.5	131.1	165.6	169.4	185.2	189.6	101.8	32.4	35.9	40.6	51.5	55.0	69.5	127.9	180.5
العراق	410.7	460.8	571.2	302.4	395.3	650.5	1,010.0	1,311.1	303.4	152.8	292.8	261.1	300.8	406.4	943.6	1,047.1
سلطنة عمان	673.6	742.0	979.0	1,109.6	1,073.2	1,155.4	1,118.3	1,208.9	1,233.7	1,289.0	1,481.8	1,682.2	1,581.3	2,042.6	1,976.4	2,101.4
قطر	307.9	231.1	333.3	308.4	594.0	631.8	711.7	773.6	321.8	449.1	414.2	487.2	640.8	652.2	538.8	583.6
الكويت	310.5	361.1	406.8	404.1	414.5	435.3	515.3	580.3	951.6	1,033.4	1,077.5	1,067.4	1,023.5	1,066.2	1,101.9	1,324.8
لبنان	511.8	640.4	314.9	323.6	294.5	326.9	395.4	507.5	580.3	932.1	691.5	609.0	557.9	767.4	942.8	697.3
ليبيا	565.5	469.8	594.1	445.2	335.0	422.7	439.0	502.4	428.0	434.1	524.7	501.3	539.5	603.8	535.8	742.5
مصر	480.2	497.6	496.3	558.3	471.5	601.9	616.0	736.3	450.6	509.9	691.6	898.9	1,009.7	1,458.9	1,124.5	1,461.5
المغرب	378.3	344.0	297.4	284.1	293.1	255.2	285.7	316.0	766.2	832.3	890.9	663.0	889.7	1,413.2	1,311.5	1,394.6
موريتانيا	0.6	3.0	3.6	3.1	6.1	3.8	8.2	10.2	32.4	36.8	72.3	41.3	25.5	32.8	52.8	67.1
اليمن	93.8	145.9	92.6	165.0	164.1	210.4	169.1	163.4	211.9	412.1	548.3	638.7	758.2	876.2	955.1	553.4
الإجمالي	13,184.7	14,686.4	15,975.6	13,922.6	14,198.5	16,526.6	17,926.1	21,514.2	11,042.3	12,432.1	12,821.1	13,177.4	13,803.2	15,925.4	16,686.1	18,764.9

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول (سبتمبر) 2003.

جدول رقم (18/أ)
قائمة أكبر (30) دولة مصدرة في العالم في تجارة السلع
(عام 2003)

(مليار دولار)

التسلسل	الدولة	قيمة الصادرات السلعية	الحصة للعالم %
1	ألمانيا	748.4	10.0
2	الولايات المتحدة الأمريكية	724.0	9.7
3	اليابان	471.9	6.3
4	الصين	438.4	5.9
5	فرنسا	384.7	5.1
6	المملكة المتحدة	303.9	4.1
7	هولندا	293.4	3.9
8	إيطاليا	290.2	3.9
9	كندا	272.1	3.6
10	بلجيكا	254.6	3.4
11	هونج كونج	224.0	3.0
12	كوريا الجنوبية	194.3	2.6
13	المكسيك	165.3	2.2
14	أسبانيا	151.9	2.0
15	تايوان	150.6	2.0
16	سنغافورة	144.1	1.9
17	روسيا	135.2	1.8
18	السويد	100.9	1.3
19	ماليزيا	100.7	1.3
20	سويسرا	100.6	1.3
21	النمسا	96.2	1.3
22	أيرلندا	92.7	1.2
23	السعودية	88.5	1.2
24	تايلاند	80.3	1.1
25	البرازيل	73.1	1.0
26	استراليا	70.4	0.9
27	النرويج	68.1	0.9
28	الدنمارك	67.9	0.9
29	اندونيسيا	60.7	0.8
30	الإمارات	58.1	0.8
المجموع		**6,405**	**85.6**
العالم		**7,482**	**100.0**

المصدر: WTO, Press Release, April 2004

جدول رقم (18/ب)
قائمة أكبر (30) دولة مستوردة في العالم في تجارة السلع
(عام 2003)

(مليار دولار)

التسلسل	الدولة	قيمة الواردات السلعية	الحصة للعالم %
1	الولايات المتحدة الأمريكية	1,305.6	16.8
2	ألمانيا	601.7	7.7
3	الصين	412.8	5.3
4	فرنسا	388.4	5.0
5	المملكة المتحدة	388.3	5.0
6	اليابان	383.0	4.9
7	إيطاليا	289.0	3.7
8	هولندا	261.1	3.4
9	كندا	245.6	3.2
10	بلجيكا	234.3	3.0
11	هونج كونج	232.6	3.0
12	أسبانيا	200.1	2.6
13	المكسيك	179.0	2.3
14	كوريا الجنوبية	178.8	2.3
15	سنغافورة	127.9	1.6
16	تايوان	127.3	1.6
17	النمسا	97.7	1.3
18	سويسرا	96.3	1.2
19	أستراليا	88.6	1.1
20	السويد	82.3	1.1
21	ماليزيا	81.1	1.0
22	تايلاند	75.7	1.0
23	روسيا الاتحادية	74.5	1.0
24	الهند	69.7	0.9
25	تركيا	67.7	0.9
26	بولندا	66.9	0.9
27	الدنمارك	58.7	0.8
28	أيرلندا	52.8	0.7
29	التشيك	51.3	0.7
30	البرازيل	50.7	0.7
المجموع		**6,570**	**84.6**
العالم		**7,765**	**100.0**

جدول رقم (18/ج)
قائمة أكبر (30) دولة مصدرة في العالم في تجارة الخدمات
(عام 2003)

(مليار دولار)

التسلسل	الدولة	قيمة صادرات الخدمات	الحصة للعالم %
1	الولايات المتحدة الأمريكية	282.5	16.0
2	المملكة المتحدة	129.5	7.3
3	ألمانيا	111.7	6.3
4	فرنسا	98.0	5.6
5	أسبانيا	76.4	4.3
6	ايطاليا	72.8	4.1
7	اليابان	70.2	4.0
8	هولندا	64.1	3.6
9	الصين	44.5	2.5
10	هونج كونج	43.2	2.5
11	بلجيكا	41.7	2.4
12	أستراليا	41.4	2.3
13	كندا	39.2	2.2
14	أيرلندا	35.3	2.0
15	سويسرا	32.7	1.9
16	الدنمارك	32.6	1.9
17	كوريا الجنوبية	31.2	1.8
18	السويد	31.0	1.8
19	سنغافورة	30.4	1.7
20	الهند	24.9	1.4
21	اليونان	24.4	1.4
22	لوكسمبورج	23.8	1.4
23	تايوان	23.0	1.3
24	النرويج	22.2	1.3
25	أستراليا	20.6	1.2
26	تركيا	17.3	1.0
27	روسيا	15.9	0.9
28	تايلاند	15.5	0.9
29	ماليزيا	12.8	0.7
30	المكسيك	12.5	0.7
المجموع		**1,521**	**86.3**
العالم		**1,763**	**100.0**

جدول رقم (18/د)
قائمة أكبر (30) دولة مستوردة في العالم في تجارة الخدمات
(عام 2003)

(مليار دولار)

التسلسل	الدولة	قيمة واردات الخدمات	الحصة للعالم %
1	الولايات المتحدة الأمريكية	218.2	12.5
2	ألمانيا	167.0	9.6
3	انجلترا	112.4	6.4
4	اليابان	109.7	6.3
5	فرنسا	81.6	4.7
6	إيطاليا	74.1	4.3
7	هولندا	66.2	3.8
8	الصين	53.8	3.1
9	أيرلندا	48.5	2.8
10	كندا	47.8	2.7
11	أسبانيا	46.1	2.6
12	بلجيكا	41.4	2.4
13	النمسا	40.6	2.3
14	كوريا الجنوبية	38.7	2.2
15	السويد	29.6	1.7
16	الدنمارك	29.1	1.7
17	سنغافورة	27.2	1.6
18	روسيا الاتحادية	26.7	1.5
19	تايوان	25.5	1.5
20	هونج كونج	23.5	1.3
21	أستراليا	21.1	1.2
22	سويسرا	19.9	1.1
23	الهند	19.7	1.1
24	النرويج	19.5	1.1
25	تايلاند	18.1	1.0
26	اندونيسيا	17.7	1.0
27	المكسيك	16.4	0.9
28	ماليزيا	17.4	1.0
29	لوكسمبورج	15.8	0.9
30	البرازيل	14.6	0.8
المجموع		**1,488**	**85.4**
العالم		**1,743**	**100.0**

جدول رقم (19)
ملخص الجهود الترويجية في الدول العربية لعام 2003

الدولة	البيان								
	(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين		(4) الفرص المعروضة للاستثمار		(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
			الزيارات	استقبال	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)				
الأردن	16	22	–	13	136	133	5	25	2	3
الإمارات	23	17	2	21	12	439.2	1	4	–	5
البحرين	22	10	–	14	–	–	–	3	1	–
تونس	113	13	33	213	27	–	10	5	–	7
الجزائر	16	5	5	–	89	–	5	9	1	–
جيبوتي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السعودية	17	15	5	–	28	239	–	5	3	–
السودان	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
سوريا	74	40	3	26	3	–	7	32	5	4
الصومال	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
العراق	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
سلطنة عمان	–	4	2	–	–	–	1	2	–	–
فلسطين	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
قطر	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الكويت	1	1	1	–	–	–	2	4		1
لبنان	3	38	3	5	117	–	3	8	–	2
ليبيا	3	–	–	14	127	–	1	6	1	2
مصر	20	13	–	–	20	–	2	6	7	3
المغرب	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
موريتانيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
اليمن	3	8	–	5	35	أكثر من مليار دولار	22	5	3	7
الإجمالي	311	186	54	311	594		59	114	23	34

مصادر قطرية.

جدول رقم (20)
بيانات تنمية الموارد البشرية 2003

الدولة	الطلبة الملتحقون بالمدارس (كافة المراحل الدراسية)	خريجو الجامعات الحكومية	الجامعات الحكومية	الجامعات الخاصة	كليات المجتمع ومعاهد الحاسوب	السكان (تقدير)	حجم القوة العاملة (تقديرات)	نسبة البطالة	جهود تمكين المرأة (نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة)
الأردن	1,494,446	29,791	8	12	45	5,480,000	1,424,800	%13.90	%10.40
البحرين	140,946	3,000	2	8	4	650,804	308,300	%5.50	%22
تونس	2,642,400	34,500	*12	17	–	9,877,700	3,460,500	%14.70	%24.70
الجزائر	8,577,417	78,580	26	–	26	32,080,000	6,228,772	%27.30	%14.18
السعودية	4,610,163	32,000	11	1	14	22,670,014	14,528,000	**%7.5	%14
سوريا	3,969,488	18,700	5	4	10	17,800,000	4,940,000	–	%21.40
سلطنة عمان	601,769	2,524	1	1	–	2,537,742	731,988	–	–
قطر	63,388	1,371	–	–	–	635,867	–	–	–
الكويت	–	–	–	–	–	2,484,334	1,418,804	**%3.60	%38.20
لبنان	899,508	70,711	1	42	–	4,400,000	1,530,000	–	–
ليبيا	–	–	24	–	–	5,678,484	1,564,422	–	–
مصر	16,832,600	235,000	13	5	44	67,300,000	20,200,000	%9.90	%21.60
المغرب	5,859	25,575	14	1	–	30,088,000	10,581,000	%12.0	%24.60
المجموع	**39,837,984**	**531,752**	**117**	**91**	**143**	**201,682,945**	**66,916,586**		

* يندرج ضمنها كليات وأقسام تصل إلى 141 قسما.

** معدل البطالة بين المواطنين.

المصدر: بيانات قطرية أولية

جدول رقم (21)

مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية 2003

الدولة	عدد مزودي خدمات الهاتف النقال (الشركات الرئيسية)	عدد المشتركين في الهاتف النقال	عدد مزودي خدمة الانترنت (عدد الشركات الرئيسية)	عدد المشتركين في شبكة الانترنت	عدد المستخدمين لشبكة الانترنت	عدد مقاهي الانترنت	حجم التجارة الالكترونية مليون دولار
الأردن	2	1,325,313	10	95,847	457,000	–	–
الإمارات	1	2,972,331	1	317,202	1,110,207	349	600
تونس	2	1,850,000	*1	–	610,000	281	
السعودية	1	7,200,000	22	600,000	1,465,000	150	187
سوريا	2	1,100,00	2	150,000	750,000	61	–
سلطنة عمان	1	230,410	*1	48,232	–	–	–
قطر	1	266,106	*1	20,780	–	–	–
لبنان	2	840,000	5	125,000	312,500	–	–
مصر	2	5,694,528	122	–	2,500,000	–	100
اليمن	4	679,049	2	32,294	–	719	–
المجموع	18	21,057,737	167	1,389,355	7,204,707	1,560	887

- المصدر: مصادر قطرية أولية.
- نظرا لعدم توافر معلومات قطرية افترض وجود شركة واحدة على الأقل.

جدول رقم (22)
ملامح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية 2002

تسلسل	الدولة	هاتف ثابت لكل 100 نسمة	هاتف خلوي لكل 100 نسمة	عدد مستخدمي الانترنت بالآلاف	نسبة انتشار استخدام الانترنت (%)	عدد مزودي خدمة الانترنت	عدد اجهزة الحاسوب بالآلاف
1	الأردن	12.66	22.89	307.5	5.77	4,116	200.0
2	الإمارات	29.13	64.68	1,016.8	27.11	52,332	450.0
3	البحرين	26.31	57.89	165.0	24.63	1,339	107.0
4	تونس	11.74	5.87	505.5	5.17	341	335.0
5	الجزائر	6.10	1.28	500.0	1.60	821	242.0
6	جيبوتي	1.54	2.29	4.5	0.68	498	10.0
7	السعودية	15.11	22.8	1,418.9	6.46	14,788	3,003.0
8	السودان	2.06	0.58	84.0	0.26	_	200.0
9	سوريا	12.32	2.35	220.0	1.29	11	330.0
10	سلطنة عمان	9.22	18.32	180.0	7.09	676	95.0
11	فلسطين	8.73	9.26	105.0	3.03	_	125.0
12	قطر	28.60	43.2	70.0	11.29	171	110.0
13	الكويت	20.38	51.9	250.0	10.59	3,261	285.0
14	لبنان	19.88	22.7	400.0	11.70	7,199	275.0
15	ليبيا	12.96	1.26	1,250.0	22.52	83	130.0
16	مصر	11.49	6.68	1,900.0	2.82	3,061	1,120.0
17	المغرب	3.80	20.91	700.0	2.36	2,680	500.0
18	موريتانيا	1.18	9.22	10.0	0.37	79	29.0
19	اليمن	2.78	2.11	100.0	0.51	113	145.0

مجموع الدول العربية	8.72	9.59	9,187.2	3.20	91,569	7,691.0
العالم	17.87	19.08	626,578.9	10.28	157,581,802	584,723.0

المصدر: إحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات (مايو،2004).

جدول رقم (23)

التقويم السيادي في الدول العربية حتى نهاية كانون أول (ديسمبر) 2003

المسلسل	القطر	التقويم التجميعي الموحد		تفسير التقويم التجميعي الموحد	درجة المخاطرة
		2002/12	2003/12		
1	الكويت	5	5	A+	درجة استثمارية عالية جدا، درجة المخـــاطرة منخفضة، قدرة السداد قوية
2	الإمارات	6	6	A	درجة استثمارية عالية درجة المخاطرة منخفضة، قدرة السداد قوية
3	قطر	8	6	A	درجة استثمارية عالية درجة المخاطرة منخفضة قدرة السداد قوية
4	السعودية	9	7	A-	درجة استثمارية درجة المخاطرة منخفضة قدرة السداد قوية مع بروز عوامل سلبية
5	البحرين	9	8	BBB+	درجة استثمارية درجة المخاطرة منخفضة قدرة السداد معقولة جدا
6	تونس	9	9	BBB	درجة استثمارية درجة المخاطرة منخفضة قدرة السداد معقولة
7	سلطنة عمان	9	9	BBB	درجة استثمارية درجة المخاطرة منخفضة قدرة السداد معقولة
8	مصر	11	11	BB +	درجة مضاربة درجة المخاطرة مرتفعة مع زيادة حالة عدم اليقين قدرة السداد ضعيفة
9	المغرب	12	12	BB	درجة مضاربة تعرض لعوامل سلبية وعدم استقرار يؤثر على قدرة السداد
10	الأردن	13	12	BB	درجة مضاربة تعرض لعوامل سلبية وعدم استقرار يؤثر على قدرة السداد
11	لبنان	15	15	B	درجة مضاربة عالية – حجم مخاطرة ملحوظ وتعرض أكثر انكشافا في السداد بتأثير العوامل السلبية
12	اليمن	X	X	أقل من- B	درجة مضاربة عالية جدا – درجة المخاطرة عالية وتعرض أكثر انكشافا في السداد بتأثير العوامل السلبية

المصدر: . FT, Credit Ratings in Emerging Markets, Issue 2003:4

جدول رقم (24)
مؤشرات تقويم المخاطر القطرية

الدولة	المؤشر المركب للمخاطر القطرية				مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية				مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقويم القطري				الكوفاس	
	2002		2003		2002		2003		2002		2003		2002	2003
	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الرصيد	الرصيد
الأردن	63	70.5	63	71.8	76	45.36	84	44.10	73	38.7	69	38.6	B	B
الإمارات	20	81.8	16	84.3	28	76.31	33	72.33	27	68.2	29	66.4	-	A2
البحرين	22	81.0	29	79.8	37	69.02	36	68.45	48	54.8	48	53.3	A2	A3
تونس	56	72.0	57	73.5	57	57.17	57	57.74	49	53.7	54	50.7	A4	A4
الجزائر	87	63.8	85	65.8	86	40.79	88	41.29	84	31.5	81	33.4	B	B
جيبوتي	–	–	–	–	148	26.80	158	28.91	–	–	–	–	-	C
السعودية	54	72.5	46	76.5	39	65.78	43	65.70	45	58.0	46	56.0	A4	A4
السودان	122	54.3	127	54.5	156	25.33	158	26.43	146	9.7	145	10.5		D
سوريا	67	69.8	68	70.3	99	36.53	124	33.46	102	23.1	97	25.2	C	C
الصومال	138	44.5	137	45.5	178	14.47	179	13.18	–	–	–	–		D
العراق	139	44.0	138	40.8	183	3.61	184	4.28	145	10.02	150	8.0		D
سلطنة عمان	28	79.8	24	81.0	49	62.72	50	61.27	46	57.8	43	56.4	A2	A2
فلسطين	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	-	-
قطر	32	79.3	33	78.5	32	74.60	37	78.48	42	58.9	41	68.9	A2	A2
الكويت	22	81.0	10	86.0	29	67.18	30	73.87	36	62.9	34	63.6	A2	A2
لبنان	121	55.5	124	55.5	89	39.06	98	38.09	95	26.8	100	24.8	C	C
ليبيا	65	70.0	48	75.3	163	23.98	172	21.92	81	33.5	83	32.4	C	C
مصر	72	67.5	82	66.0	67	50.28	71	49.19	63	45.5	62	43.8	B	B
المغرب	53	72.8	49	75.3	62	53.57	62	53.76	58	48.2	59	46.1	A4	A4
موريتانيا	–	–	–	–	158	24.51	154	26.71	–	–	–	–	C	C
اليمن	81	66.0	81	67.0	105	33.77	127	32.95	–	–	–	–	C	C
مجموع الدول	**18**				**20**				**16**					**20**

المصدر: انظر ملحق رقم (4).

جدول رقم (25)
مؤشر التنافسية العربية

القطر	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر التنافسية الكامنة	المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية
البحرين	0.58	0.52	0.55
الإمارات	0.59	0.47	0.53
الكويت	0.47	0.53	0.50
قطر	0.48	0.47	0.48
الأردن	0.53	0.33	0.43
السعودية	0.49	0.34	0.42
تونس	0.49	0.34	0.42
لبنان	0.41	0.41	0.40
عمان	0.53	0.27	0.40
الجزائر	0.43	0.30	0.37
المغرب	0.48	0.25	0.37
سوريا	0.43	0.24	0.34
مصر	0.46	0.23	0.34
اليمن	0.46	0.23	0.34
موريتانيا	0.36	0.15	0.26
السودان	0.31	0.11	0.23
دول مقارنة			
كوريا	0.68	0.72	0.70
ماليزيا	0.67	0.53	0.60
تركيا	0.50	0.38	0.44

المصدر: **المعهد العربي للتخطيط. تقرير التنافسية العربية 2003.**

جدول رقم (26)
ترتيب الدول العربية في مؤشرات التنمية

التسلسل	القطر	تريب مقياس التنمية الإنسانية (العربي)	مقياس التنمية البشرية (2000)		مقياس التنمية البشرية (2001)		دليل التنمية البشرية
		الترتيب	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	
1	الأردن	68	99	0.717	90	0.743	متوسطة
2	الكويت	70	45	0.813	46	0.820	عالية
3	لبنان	73	75	0.755	83	0.752	متوسطة
4	المغرب	79	123	0.602	14	0.606	متوسطة
5	مصر	92	115	0.642	120	0.648	متوسطة
6	تونس	93	97	0.722	91	0.740	متوسطة
7	الجزائر	97	106	0.697	107	0.704	متوسطة
8	جيبوتي	99	149	0.445	153	0.462	منخفضة
9	سوريا	103	108	0.691	110	0.685	متوسطة
10	السودان	105	139	0.499	138	0.503	متوسطة
11	موريتانيا	108	152	0.438	154	0.454	منخفضة
12	العراق	110	–	–	–	–	–
دول مقارنة							
1	كوريا الجنوبية	38	27	0.882	30	0.879	عالية
2	ماليزيا	59	59	0.782	58	0.790	متوسطة
3	تركيا	67	85	0.742	96	0.734	متوسطة

المصدر: (1) UNDP, **Human Development Report**,2002,2003

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية2003**.

ملاحظة: تم ترتيب الدول العربية وفق ترتيبها في مقياس التنمية الإنسانية (العربي)، بحيث أن كلما انخفضت درجة الترتيب دل على وضع أفضل والعكس صحيح، ولم يتوافر قيمة للرصد المسجل. أما لجهة القيمة (في مقياس التنمية البشرية) فكلما ارتفعت القيمة دل ذلك على موقع متقدم في مقياس التنمية.

جدول رقم (27)
الموقع النسبي للدول العربية في مقياس التنمية الإنسانية (العربي) ومؤشر التنمية البشرية

التسلسل	القطر	الموقع النسبي في مقياس التنمية الإنسانية العربي (2002) %	الموقع النسبي في مقياس التنمية البشرية (2000) %
1	الأردن	61.3	56.6
2	الكويت	63.1	25.7
3	لبنان	65.7	42.8
4	المغرب	71.1	70.2
5	مصر	82.8	65.7
6	تونس	83.7	55.4
7	الجزائر	87.3	60.5
8	جيبوتي	89.9	85.1
9	سوريا	92.7	61.7
10	السودان	94.6	79.4
11	موريتانيا	97.3	86.8
12	العراق	99.0	–

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية2003**.
ملاحظة: النسبة المئوية الأقل تعني وضعا أفضل للدولة من حيث موقعها في مقياس التنمية الإنسانية ومقياس التنمية البشرية أي أنها ضمن الشريحة الأعلى وبالتالي الأكثر تقدما.

جدول رقم (28)

قيم مؤشرات الخواتيم المعرفية 2000

التسلسل	القطر	الصادرات عالية التقنية (% من إجمالي الصادرات السلع)	امتلاك قدرة نووية	امتلاك برنامج أبحاث القضاء	قيمة مؤشر الإنجاز التقانى
1	تونس	3.0	0	0	0.255
2	سوريا	0.3	0	0	0.240
3	مصر	2.0	1	1	0.236
4	الجزائر	0.3	1	0	0.221
5	الكويت	0.3	0	0	–
6	المغرب	0.3	0	0	–
7	السعودية	0.3	0	0	–
8	الأردن	–	0	0	–
دول مقارنة					
1	كوريا الجنوبية	33.0	1	0	0.666
2	ماليزيا	52.0	1	0	0.396

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية2003.**

ملاحظة: يدخل في المؤشر 109 دول من العالم منها (8) دول عربية و (5) دول مقارنة و(96) دولة أخرى.

جدول رقم (29)

قيم مؤشرات رأس المال المعرفي في (109) دول (عام 2000)

القطر	عدد الكتب المنشورة (لكل مليون نسمة)	متوسط سنوات التعليم (السكان البالغون 15 عاما فأكبر)	عدد الصحف اليومية (لكل ألف نسمة)	عدد أجهزة المذياع (لكل ألف نسمة)	عدد أجهزة التلفاز (لكل ألف نسمة)	عدد العلماء والمهندسين العاملين بالبحث والتطوير (لكل مليون نسمة)	عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع (لكل مليون نسمة)	عدد خطوط الهاتف الثابتة (لكل ألف نسمة)	عدد مشتركي خدمة الهاتف المحمول (لكل ألف نسمة)	عدد أجهزة خدمة شبكة الإنترنت (لكل ألف نسمة)
	1990 s	2000	1996	1997	1998	2000	1997	2000	2000	2000
الأردن	5.1	3.4	58.0	287.0	52.0			92.0	58.0	0.1
الكويت	115.3	2.9	377.0	660.0	491.0	214.0		244.0	249.0	1.8
المغرب	13.0		26.0	241.0	160.0		10.9	50.0	83.0	0.1
مصر	20.8	2.3	40.0	324.0	122.0	493.0	17.8	86.0	21.0	0.3
تونس	132.6	2.1	31.0	223.0	198.0	124.0	18.3	90.0	6.0	0.3
الجزائر	4.4	2.3	38.0	241.0	105.0		7.9	57.0	3.0	0.3
سوريا		2.4	20.0	278.0	70.0	29.0		103.0	2.0	0.3
السعودية	186.2		57.0	321.0	262.0		52.1	137.0	64.0	0.2
دول مقارنة										
كوريا الجنوبية	652.8	6.2	393.0	1033.0	364.0	2139.0	2783.3	464.0	567.0	8.5
ماليزيا	229.0	3.5	158.0	420.0	166.0	154.0	290.6	199.0	213.0	3.1
تركيا	43.8	2.2	111.0	180.0	286.0	303.0	423.1	280.0	246.0	1.1

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية2003**.

جدول رقم (30/أ)
مؤشر تأسيس الكيان القانوني للأعمال في القطر

التسلسل	القطر	عدد الإجراءات		المدة الزمنية (يوم عمل) %		كلفة إنجاز الإجراءات كنسبة من الدخل الوطني للفرد %		الحد الأدنى لرأس المال كنسبة من الدخل الوطني للفرد %	
		2002	2003	2002	2003	2002	2003	2002	2003
1	الأردن	14	14	89	98	48.0	50.1	4,148.4	2,404.2
2	الإمارات	10	10	29	29	24.4	24.5	404.0	404.0
3	تونس	9	10	47	46	13.8	16.4	33.3	351.7
4	الجزائر	18	18	29	29	35.7	31.9	81.8	73.0
5	السعودية	13	14	99	95	152.9	130.5	1,88.7	1,610.5
6	سوريا	10	10	42	42	16.9	16.7	6,091.7	5,627.2
7	سلطنة عمان	–	–	–	–	–	5.3	–	720.9
8	الكويت	–	12	–	33	–	1.8	–	910.6
9	لبنان	6	6	46	46	116.0	129.9	83.4	83.1
10	مصر	13	13	52	43	76.3	61.2	927.7	788.6
11	المغرب	13	11	62	36	18.6	19.1	745.3	762.5
12	موريتانيا	–	11	–	73	–	109.7	–	896.7
13	اليمن	–	13	95	96	316.6	264.1	2,803.1	1,716.9
دول مقارنة									
1	كوريا الجنوبية	–	12	–	33	–	17.9	–	402.5
2	ماليزيا	–	8	–	31	–	27.1	–	0.0
3	تركيا	–	13	–	38	–	37.1	–	13.2

المصدر:

http//:rru.worldbank.org/DoingBusiness/SnapshotReports/EntryRegulations.aspx
12/28/2003

جدول رقم (30/ ب)

مؤشر توافر معلومات الائتمان

التسلسل	القطر	وجود سجل حكومي لمعلومات الائتمان	سنة التأسيس	نطاق تغطية السجل الحكومي لمعلومات الائتمان (عدد المقترضين لكل ألف شخص)	مؤشر السجل الحكومي لمعلومات الائتمان	وجود مكاتب خاصة بمعلومات الائتمان	نطاق تغطية المكاتب الخاصة بمعلومات الائتمان (عدد المقترضين لكل ألف شخص)	مؤشر حقوق الدائن
1	الأردن	نعم	1966	19	47	لا	صفر	1
2	الإمارات	نعم	1982	12	44	لا	صفر	2
3	تونس	نعم	1958	4	48	لا	صفر	صفر
4	الجزائر	لا	–	صفر	صفر	لا	صفر	1
5	السعودية	نعم	1985	0.3	42	نعم	–	2
6	سوريا	لا	–	صفر	صفر	لا	صفر	3
7	سلطنة عمان	لا	–	صفر	صفر	لا	صفر	صفر
8	الكويت	لا	–	صفر	صفر	نعم	147	2
9	لبنان	لا	–	صفر	صفر	لا	صفر	4
10	مصر	نعم	1957	–	48	لا	صفر	1
11	المغرب	نعم	1966	–	33	لا	صفر	1
12	موريتانيا	نعم	–	–	–	لا	صفر	3
13	اليمن	نعم	1975	7	38	لا	صفر	صفر
دول مقارنة								
1	كوريا الجنوبية	لا	–	0	0	نعم	530	3
2	ماليزيا	نعم	1988	105	59	نعم	461	2
3	تركيا	نعم	1951	7	44	نعم	204	2

المصدر: http//rru.worldbank.org/DoingBusiness/SnapshotReports/CreditMarkets.aspx 12/28/2003

جدول رقم (30/ جـ)
مؤشر إنفاذ العقود

التسلسل	القطر	عدد الإجراءات إنفاذ العقود	المدة الزمنية (يوم عمل)	كلفة إنفاذ العقود كنسبة من الدخل الوطني للفرد %	مؤشر التعقيدات الإجرائية لإنفاذ العقود %
1	الأردن	32	147	0.3	49
2	الإمارات	27	559	10.6	56
3	تونس	14	7	4.1	60
4	الجزائر	20	387	12.6	72
5	السعودية	19	195	–	50
6	سوريا	36	596	31.3	69
7	سلطنة عُمان	17	250	4.8	51
8	الكويت	17	195	4.4	76
9	لبنان	27	721	54.3	67
10	مصر	19	202	30.7	50
11	المغرب	17	192	9.1	69
12	موريتانيا	–	–	–	–
13	اليمن	27	240	0.5	60
دول مقارنة					
1	كوريا الجنوبية	23	75	4.5	50
2	ماليزيا	22	270	19.4	41
3	تركيا	18	105	5.4	38

المصدر: http//:rru.worldbank.org/Doing Business/SnapshotReports/ContractEnforcement.aspx 12/28/2003

جدول رقم (30/ د)
مؤشر قانون العمل

التسلسل	القطر	مؤشر مرونة التوظيف	مؤشر ظروف العمل	مؤشر مرونة الفصل من العمل	مؤشر قانون العمل (مؤشر مركب للثلاثة مؤشرات السابقة)
1	الأردن	33	82	64	60
2	الإمارات	33	66	37	45
3	تونس	73	53	44	57
4	الجزائر	58	60	19	46
5	السعودية	33	58	16	36
6	سوريا	33	79	22	45
7	سلطنة عُمان	58	78	25	54
8	الكويت	33	40	50	41
9	لبنان	53	50	35	46
10	مصر	33	83	61	59
11	المغرب	56	63	33	51
12	موريتانيا	62	47	66	59
13	اليمن	33	66	28	43
دول مقارنة					
1	كوريا الجنوبية	33	88	32	51
2	ماليزيا	33	26	15	25
3	تركيا	58	91	17	55

المصدر: http// rru.worldbank.org/DoingBusiness/Snapshot Reports/LaborRegulations.aspx 12/28/2003

جدول رقم (30/ هـ)
مؤشر إفلاس الشركة

التسلسل	القطر	المدة الفعلية للتصفية (سنوات)	الكلفة الفعلية للتصفية (كنسبة من قيمة المتبقي من الشركة) %	مؤشر غايات الاعسار %	مؤشر سلطة المحكمة %
1	الأردن	4.3	8	37	33
2	الإمارات	5.0	38	23	33
3	تونس	2.5	8	50	67
4	الجزائر	3.5	4	45	33
5	السعودية	3.0	18	50	33
6	سوريا	4.1	8	37	67
7	سلطنة عُمان	7.0	4	29	67
8	الكويت	4.2	1	83	67
9	لبنان	4.0	18	31	67
10	مصر	4.3	18	39	67
11	المغرب	1.9	18	36	100
12	موريتانيا	8.0	8	28	67
13	اليمن	2.4	4	47	33
دول مقارنة					
1	كوريا الجنوبية	1.5	4	91	76
2	ماليزيا	2.2	18	52	33
3	تركيا	1.8	8	51	67

المصدر: http//:rru.worldbank.org/DoingBusiness/Snapshot Reports/Bankruptcy.aspx
12/28/2003

جدول رقم (30/ و)
جدول تجميعي لمؤشرات قاعدة البنك الدولي لبيئة أداء الأعمال 2003

التسلسل	القطر	(1) مؤشر التعقيدات الإجرائية لإنفاذ العقود	(2) مؤشر السجل الحكومي لمعلومات الائتمان	(3) مؤشر حماية حقوق الدائن	(4) مؤشر قانون العمل %	(5) مؤشر غايات الإعسار %	(6) مؤشر سلطة المحكمة %
1	الأردن	49	47	1	60	37	33
2	الإمارات	56	44	2	45	23	33
3	تونس	60	48	صفر	57	50	67
4	الجزائر	72	صفر	1	46	45	33
5	السعودية	50	42	2	36	50	33
6	سوريا	69	صفر	3	45	37	67
7	سلطنة عُمان	51	صفر	صفر	54	29	67
8	الكويت	76	صفر	2	41	83	67
9	لبنان	67	صفر	4	46	31	67
10	مصر	50	48	1	59	39	67
11	المغرب	69	33	1	51	36	100
12	اليمن	60	38	صفر	43	47	33
دول مقارنة							
1	كوريا الجنوبية	50	0	3	51	91	76
2	ماليزيا	41	59	2	25	52	33
3	تركيا	38	44	2	55	51	67

دليل المؤشرات:

(1) مؤشر التعقيدات الإجرائية لإنفاذ العقود: من صفر إلى 100% كلما ارتفعت النسبة دل على ارتفاع درجة التعقيدات الإجرائية.

(2) مؤشر السجل الحكومي لمعلومات الائتمان: من صفر إلى 100% كلما ارتفعت النسبة دل على فعالية أكبر في توفير المعلومات الائتمانية والتجارية.

(3) مؤشر حماية حقوق الدائن: من (0) إلى (4) بحيث يشير (0) إلى ضعف مطلق في حماية حقوق المقترضين ويشير رصيد (4) إلى توافر ضمان كامل لحماية حقوقهم.

(4) مؤشر قانون العمل: من صفر إلى 100% كلما ارتفعت النسبة دل على وجود تنظيم أكثر تعقيدا في سوق العمل ذي تأثير سلبي.

(5) مؤشر غايات الإعسار: من صفر إلى 100% بحيث ان (صفر) يعني نظام إفلاس غير فعال أبدا و(100) كفاءة تامة في تنظيم عملية الإفلاس.

مؤشر سلطة المحكمة : من صفر إلى 100% بحيث ان (صفر) يعني تفاعلا أقل من قبل المحكمة في قضايا الإفلاس أو التصفية و (100) تعني تفاعلا مطلقا.

الملاحق

ملحق (1/1)
الجهود الترويجية في المملكة الأردنية الهاشمية

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
شهد العام تنظيم 16 فعالية اقتصادية في عمان ما بين مؤتمر وندوة وورشة عمل، حول مواضيع عدة أهمها الاستثمار وترويج الفرص الاستثمارية وكذلك ترويج منتجات محلية (زيت الزيتون).	شاركت المملكة خلال العام بـ 22 فعالية اقتصادية منها 7 معارض ترويجية في كل من ألمانيا، ايطاليا، سوريا، الإمارات (2)، المغرب والعراق. كما شاركت في 3 اجتماعات في كل من جنيف، مصر وألمانيا، وبـ 9 مؤتمرات في كل من القاهرة(2)، تركيا، الولايات المتحدة (2)، بيروت، مارسيليا، البحرين والجزائر، وبمنتديين في دبي والقاهرة وبمهمة ترويجية واحدة في القاهرة.	استقبلت مؤسسة تشجيع الاستثمار وجهات أخرى 13 وفدا من خارج المملكة مثل بريطانيا والجزائر ومن داخل المملكة استقبلت عددا من السفراء العرب والأجانب وإعلاميين عربا وأجانب إضافة إلى كبار المستثمرين.	تم عرض نحو 136 فرصة استثمارية منها 67 مشروعا في القطاع العام من قبل شركة الفوسفات، هيئة تنظيم النقل، وزارة الزراعة، أمانة عمان، وزارة المياه، ووزارة الطاقة. و 50 مشروعا آخر من مؤسسة تشجيع الاستثمار. أما القطاع الخاص فقد عرض 19 فرصة استثمارية في مجالات عديدة منها السياحة، الصناعة وتكنولوجيا المعلومات بكلفة إجمالية 133 مليون دولار.	شهد العام صدور 4 قوانين جديدة وتعديل قانون واحد، تركزت حول الاستثمار والبيئة الاستثمارية والإعفاءات وتطوير المشاريع الاقتصادية.	عقد خلال العام 20 اجتماعا للجان عليا ومشتركة، وبروتوكولات للتعاون واتفاقيات وبرامج ومذكرات تفاهم. كما تم التوقيع على 5 اتفاقيات مع كل من إيران، بلغاريا، (3 اتفاقيات) وغيانا، حول منع الازدواج الضريبي والتعاون الصحي، الملاحة، السياحة، الاستثمار والتجارة.	تم خلال العام إنشاء مدينتين صناعيتين في كل من معان والعقبة علما بأن هناك وأربع مناطق حرة قائمة في الزرقاء، سحاب، المطار والكرك.	قامت المملكة بالعديد من الجهود الترويجية هي : 1- تحديث الموقع الشبكي الخاص بالاستثمارات وإضافة معلومات جديدة. 2- الحملات الإعلامية من خلال الصحف والتلفزيون وإنتاج أفلام فيديو وإصدار رسالة الاستثمار الدورية واستقبال الوفود الزائرة للمؤسسة وللأردن بهدف الإطلاع على البيئة الاستثمارية. 3- قامت مؤسسة تنمية الصادرات بجهود ترويجية عديدة منها تأسيس شركات تسويق لمنتجات محلية (زيت الزيتون). وإصدار مطبوعات تعريفية وإرشادية والمشاركة في معارض ولقاءات دولية وغيره.

ملحق (2/1)
الجهود الترويجية في دولة الإمارات

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
تم عقد 23 مؤتمرا في دولة الإمارات توزعت كالتالي: عجمان (1)، أبوظبي (9) الشارقة (1) ورأس الخيمة (12) ومن بين ما هدفت إليه التسويق، الترويج والتعريف بالخدمات المصرفية والتمويلية.	شاركت الإمارات بـ 17 مؤتمرا وندوة توزعت كالتالي: عجمان (1)، أبوظبي (8)، الشارقة (1) ورأس الخيمة (7) تركزت أهدافها حول الفرص الاستثمارية، تقنية المعلومات وتنمية الكفاءات.	استقبلت الإمارات 21 وفدا من دول عربية وأجنبية (18) منها زارت غرفة تجارة وصناعة أبوظبي و(3) وفود زارت رأس الخيمة من أسبانيا، الأردن وجنوب أفريقيا بهدف البحث في الفرص الاستثمارية وتفعيل العلاقات التجارية والترويج. بالإضافة إلى قائمة طويلة من الوفود الزائرة إلى إمارة الشارقة. كما قام وفد من غرفة تجارة رأس الخيمة بزيارة إلى البحرين وقام وفد من غرفة تجارة أبوظبي بزيارة إلى اليابان (مؤسسة جيترو).	تم عرض 12 فرصة استثمارية منها مشروع الصرف الصحي في عجمان و11 مشروعا في رأس الخيمة.	تم تعديل قانون غرفة تجارة وصناعة عجمان بهدف مواكبة التطورات الاقتصادية ومتطلبات العولمة.	تم إبرام اتفاقية عربية ثنائية واحدة بين الشارقة والسودان بشأن إقامة منطقة تجارة حرة، كما تم إعداد عدة ترتيبات متعددة الأطراف مع كل من أمريكا والاتحاد الأوروبي، وتم إنشاء لجان ثنائية مشتركة مع دول عدة منها استراليا.	هناك 3 مناطق صناعية قائمة في إمارة عجمان بهدف تشجيع الصناعة والتجارة وتوفير الخدمات اللازمة.	تم تحديث موقعين شبكيين وموقع أخر قيد الإنشاء في إمارة عجمان وإنشاء موقع شبكي وترويج الكتروني في رأس الخيمة.

ملحق (3/1)
الجهود الترويجية في مملكة البحرين

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
شهد العام نشاطا مكثفا حيث نظمت 22 فعالية اقتصادية ما بين ندوات ومعارض وملتقيات وورش عمل.	كما شاركت المملكة في 10 فعاليات ما بين ملتقيات ومؤتمرات ومنتديات في دول عدة هي دبي، دمشق، السعودية، الكويت، الإمارات الجزائر، بريطانيا، إيران وسلطنة عمان.	استقبلت المملكة 14 وفدا زائرا من كل من إيران (3 وفود)، بريطانيا، الأردن، ألمانيا، تايلاند (وفدين) بلجيكا، سريلانكا، هونج كونج، قطر، استراليا والمملكة السعودية، تمحورت أهدافها حول العلاقات الاقتصادية الثنائية.	–	–	تم توقيع اتفاقيتين مع لبنان حول تشجيع وحماية الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي، وعقد اجتماع مع المغرب بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي والاستثماري ومجالات أخرى عديدة.	تم إنشاء مشروع منطقة الحد الصناعية التي تشمل منطقة حرة جديدة والذي يتوقع انتهاؤه خلال 2004.	

ملحق (4/1)
الجهود الترويجية في الجمهورية التونسية

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
نظمت على مدار العام نحو 113 فعالية منها 4 ملتقيات وندوات داخل وخارج تونس بالإضافة إلى العديد من لقاءات الشراكة منها 11 لقاء مع وفود أجنبية بالإضافة إلى تنظيم 67 ندوة قطاعية تركزت أهدافها حول التعريف بمحيط الأعمال وفرص الاستثمار في تونس.	شاركت تونس في 13 فعالية ترويجية منها 7 فعاليات ما بين اجتماعات وندوات في مدن عدة منها واشنطن، مدريد، مراكش وميلانو هدفت في مجملها إلى التعريف ببيئة الأعمال وفرص الاستثمار إلى جانب مشاركات في 6 معارض مختصة بمجالات البلاستيك تكنولوجيا الاتصالات، صناعات غذائية نسيج وملابس.	استقبلت تونس 213 وفدا زائرا من دول عدة أهمها "مؤسسة جيترو" من اليابان بهدف التعرف على بيئة الأعمال والفرص الاستثمارية وقامت وفود رسمية بـ 33 زيارة إلى دول منها هولندا، فرنسا، أمريكا، السويد وبلجيكا والمشاركة في معارض مختصة بهدف جذب الاستثمار.	قامت كل من وكالة النهوض بالاستثمار الفلاحية والإدارة العامة للتخصيص ووزارة تكنولوجيا الاتصالات والنقل بعرض 27 مشروعا في إطار برنامج الخصخصة ونظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (بوت)	صدرت خلال العام 7 قوانين وأوامر جديدة بخصوص أمور عدة منها دعم دور شركات الاستثمار، وتم إجراء 3 تعديلات بخصوص تشجيع وحماية الاستثمار، وتحديد مبلغ الاعتماد المالي الخاص بالقروض للمؤسسات المتوسطة والصغرى.	وقعت خمس اتفاقيات مع عدة دول هي المجر، السودان (2) أثيوبيا، وبوركينافاسو، بهدف تشجيع الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي.	هناك منطقتان حرتان قائمتان في بنزرت وجرجيس.	شهد العام 2003 (7) جهودا ترويجية أخرى هي نشر فرص الاستثمار بموقع الوكالة الإلكتروني، والحصول على شهادة الجودة، بالإضافة إلى أنشطة إعلامية ووثائقية دعائية وتحديث موقع الوكالة الإلكتروني ووثائق ترويجية.

ملحق (5/1)
الجهود الترويجية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
شهد العام 16 فعالية اقتصادية ما بين منتديات ومؤتمرات في الجزائر تمحورت أهدافها حول تطوير البيئة الاقتصادية والتجارية وتطوير فرص الاستثمار.	اشتركت الجزائر بخمسة معارض دولية في كل من ليبيا، السودان، سوريا، القاهرة وتونس.	قامت وفود جزائرية بخمس زيارات إلى كل من السعودية، تونس، فرنسا، النمسا واندونيسيا بهدف تطوير العلاقات الاقتصادية المتبادلة.	تم خلال المؤتمر العاشر لرجال الأعمال عرض 89 فرصة استثمارية في كافة القطاعات الاستثمارية من سياحة، ومواد بناء، والنسيج والبلاستيك وصناعات غذائية وموارد مائية وقطاعات أخرى مختلفة.	تم خلال العام إصدار قانونين جديدين بخصوص تطوير السياحة والتوسع بالمناطق السياحية وأمرين جديدين بخصوص المنافسة والمناطق الحرة ومرسوم واحد بخصوص توظيف رؤوس الأموال المخصصة للتنمية الفلاحية.	تم توقيع 9 اتفاقيات للتعاون الاقتصادي حول منع الازدواج الضريبي، تشجيع الاستثمارات واجتماعات لجان مشتركة وإقامة مشاريع مشتركة، وذلك مع كل من النمسا، السويد، ليبيا، السودان، الكويت، البحرين، نيجيريا، إثيوبيا وإيران.	تم تنفيذ منطقة بلارة في ولاية جيجل بهدف جذب الاستثمار الأجنبي.	–

ملحق (6/1)
الجهود الترويجية في المملكة العربية السعودية

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
نظمت المملكة 17 فعالية اقتصادية ما بين مؤتمرات وندوات وملتقيات داخل السعودية وفي كل من روما ولندن (مبادرة الغاز).	شاركت المملكة خلال العام بـ 15 فعالية اقتصادية ما بين مؤتمرات وندوات ومنتديات في دول عربية وأجنبية هي: طوكيو، روما، لندن (2)، جنيف (2)، دبي (2)، ألمانيا، الدوحة، مصر، الجزائر، كندا والرباط (2).	قامت الهيئة بخمس زيارات إلى كل من روسيا، الدوحة، رومانيا، ألمانيا وبلغاريا، بهدف الترويج.	تم خلال العام عرض 28 فرصة استثمارية اشتملت على خدمات تعليمية، طبية وغذائية بكلفة تقدر بـ 239 مليون دولار.	–	تم عقد ثلاث اجتماعات للجان مشتركة مع كل من الجزائر، إيران والمغرب بهدف دعم تنمية التعاون التجاري والاستثماري. إلى جانب ذلك تم توقيع اتفاقيتين مع روسيا واندونيسيا بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي وزيادة التدفق الاستثماري.	هناك 3 مدن صناعية تحت الإنشاء موزعة في الاحساء، المدينة المنورة وعسير.	–

ملحق (7/1)
الجهود الترويجية في الجمهورية العربية السورية

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
تم خلال العام تنظيم 74 فعالية منها 56 معرضا في مجالات عديدة صناعية، هندسية، طبية، علمية، تكنولوجية وغيره، بهدف التسويق والترويج، شاركت فيها جهات محلية وأجنبية عدة. و4 ملتقيات و4 ندوات ومهرجانين و4 دورات اطلاعية و3 مؤتمرات ورالي واحد	كما شاركت الدولة بقطاعيها العام والخاص بـ 40 فعالية اقتصادية تنوعت بين معارض ومؤتمرات في دول عدة منها الجزائر، فرنسا، إيران، واليونان وقبرص بهدف ترويج البضائع وفرص الاستثمار في المناطق الحرة.	قام وفد من وزارة التجارة والاقتصاد بثلاث زيارات إلى كل من تركيا (2) واليونان بهدف تسهيل الاستثمار كما استقبل مكتب الاستثمار 26 وفدا أجنبيا وعربيا زائرا من دول عدة منها ماليزيا، تركيا، الصين، السعودية، فرنسا إيران والبنك الدولي بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية والاطلاع على المشاريع المشتركة.	تم عرض 3 مشاريع جديدة لإنشاء مناطق حرة في الحسكه ودير الزور وطرطوس.	تم تعديل قانون تشجيع الاستثمار لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة، وإصدار 3 مراسيم جديدة حول الاستثمار قرارين بخصوص جذب الاستثمار واتخاذ إجراء واحد يتعلق بالتسهيلات للمستثمرين في المناطق الحرة.	تم رصد 32 ترتيبا ثنائيا تنوعت بين اتفاقيات ولجان مشتركة مع دول عربية وأجنبية منها مصر، المغرب، تونس، قطر، لبنان، الكويت، ايطاليا، أسبانيا، بلغاريا، جزر المالديف وروسيا وتشجيع وحماية الاستثمارات.	تم احداث 4 مناطق حرة في دمشق، طرطوس، الحسكة ودير الزور كما منح ترخيص جديد لإقامة مدينة صناعية في منطقة عدرا (ريف دمشق).	تم تحديث موقع الوزارة على الشبكة وتطوير موقع مكتب الاستثمار وإعداد قرص ممغنط عن المصدرين السوريين والصناعات السورية وتم كذلك طباعة كتيبات حول مناخ الاستثمار في سوريا.

ملحق (8/1)
الجهود الترويجية في سلطنة عمان

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
–	شاركت السلطنة هذا العام بأربع فعاليات اقتصادية هي المؤتمر السنوي للرباطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (وايبا) في سويسرا ومؤتمر ترويج الاستثمار في اليابان والمنتدى الاقتصادي العالمي في الأردن والذي هدف إلى إنشاء شبكات حوار بين رجال الأعمال من مختلف دول العالم، كما شاركت من خلال شركات القطاع الخاص في المؤتمر السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي عقد في دبي بهدف التعريف بالمناخ الاستثماري.	قام وفد من المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات، إضافة إلى عدة شركات من القطاع الخاص بزيارة إلى مملكة هولندا بهدف ترويج المناخ الاستثماري للسلطنة كما قامت ممثلة المركز نفسه في نيويورك بزيارة إلى جامايكا بهدف التعرف على المناخ الاستثماري والحوافز المقامة وإدارة المناطق الحرة.	–	شهد العام إصدار مرسوم سلطاني رقم 2003/56 بتعديل بعض أحكام قانون استثمار رأس المال الأجنبي رقم 94/102 بتاريخ 2003/9/10 وذلك بهدف إعفاء بعض الشركات المشار إليها بالمرسوم من ضريبة الدخل.	شهد العام التوقيع على اتفاقية تجارية مع جمهورية إيران الإسلامية لتقوية وتطوير الروابط التجارية وتوسيع وتنويع التبادل التجاري. كما تم توقيع برنامج عمل للتعاون الفني والعلمي في مجال المواصفات والمقاييس مع سوريا.	–	–

ملحق (9/1)
الجهود الترويجية في دولة الكويت

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
تم في دولة الكويت تنظيم "معرض المال الكويتي العاشر" بهدف تبادل الخبرات بين الجهات المالية والاقتصادية المختلفة، شارك فيه عدد كبير من الشركات والمؤسسات المالية والعقارية وشركات تأمين من داخل الكويت.	شارك وفد من مكتب رأس المال الأجنبي في مؤتمر موعد الاستثمار العربي في الرباط بالمملكة المغربية.	قام وفد من مكتب استثمار رأس المال الأجنبي بزيارة إلى المملكة الأردنية الهاشمية بهدف تبادل الخبرات والتعرف على أحدث الأساليب المتبعة في الترويج للاستثمار الأجنبي.	–	شهد العام صدور قرار وزاري رقم (23) لسنة 2003 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 8 لسنة 2001 عن وزارة التجارة، كما أصدر مجلس الوزراء قرار رقم (2/1006) لسنة 2003 بشان تأسيس شركات كويتية برأس مال أجنبي بنسبة 100%	تم تشكيل 4 لجان مشتركة بين الكويت وكل من المغرب، مصر، سوريا والصين الشعبية بهدف متابعة المستجدات في مجالات التعاون الاستثماري مع المغرب، ومتابعة اللجنة العليا المشتركة مع مصر واللجنة الوزارية مع كل من سوريا والصين الشعبية.	–	الموقع الشبكي قيد الإنشاء

ملحق (10/1)
الجهود الترويجية في الجمهورية اللبنانية

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
تم عقد 3 مؤتمرات في لبنان بهدف عرض فرص الاستثمار تسليم عقد سلة حوافز لمشروع "متروبولتيان سيتى سنتر"، كما أقيمت ندوات حول التصدير إلى دول الاتحاد الأوروبي.	شاركت لبنان في 38 فعالية ما بين مؤتمرات وندوات ومعارض وملتقيات توزعت على دول أوروبية عدة وبخاصة فرنسا ودول عربية وخليجية وتركزت أيضا على عرض فرص الاستثمار وتعزيز العلاقات الاقتصادية.	قامت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار بمرافقة وفود من وزارات الاقتصاد والتجارة والسياحة وغرفة التجارة وجمعية المصارف في ثلاث زيارات إلى كل من أسبانيا، جمهورية التشيك والبحرين كما استقبلت المؤسسة خمسة وفود من كل من ايطاليا، الغابون، سويسرا والبرازيل بهدف ترويج الاستثمار في لبنان.	تم عرض 117 فرصة استثمارية في لبنان على الموقع الإلكتروني ويتم تحديثها بشكل دائم.	شهد العام صدور قانون جديد ومرسومين جديدين بهدف تحديد معايير المشاريع الاستثمارية للاستفادة من الحوافز والإعفاءات.	شهد العام توقيع 8 اتفاقيات وبروتوكولات ثنائية بهدف تشجيع وحماية الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي مع دول عده منها البحرين، ماليزيا، قبرص، تركيا واليابان.	–	تم تحديث الموقع الإلكتروني للمؤسسة وترجمته إلى اللغة العربية وإصدار نشرات فصلية لعرض الفرص الاستثمارية.

ملحق (11/1)
الجهود الترويجية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
تم خلال العام عقد 3 فعاليات اقتصادية هي: ملتقى حول التجارة والاستثمار مع البرازيل بهدف الترويج للاستثمار كما تم عقد منتدى ليبي – ألماني في ألمانيا ومؤتمر في أسلام أباد حول "دور الاستثمار والخصخصة في دول منظمة المؤتمر الإسلامي".	–	استقبلت اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي وفودا من 9 دول هي: أوكرانيا، اليابان، البرازيل، اندونيسيا، إيطاليا، قبرص، فرنسا، فنلندا وبريطانيا، بهدف تعزيز التعاون الثنائي كما استقبل اتحاد عام غرفة التجارة والصناعة وفودا من 5 دول هي: النمسا، الصين، بريطانيا، إيطاليا والبرازيل يهدف تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين.	بلغ عدد الفرص المعروضة للاستثمار 127 مشروعا في مجالات متنوعة صناعية 70 مشروعا وزراعية 5 مشاريع وسياحية 33 مشروعا والبقية في مجالات أخرى.	شهد العام تعديل قانون قائم بقانون جديد بشان تشجيع الاستثمار الأجنبي.	تم خلال العام ابرام 6 اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار مع دول عدة هي: بلجيكا، المانيا، الجزائر، البرتغال، مالطا وايران، بهدف تعزيز التعاون الثنائي كما تتم مناقشة عدة مشاريع اتفاقيات ثنائية مع دول مختلفة.	تم إنشاء منطقة حرة بمدينة مصراتة بهدف إقامة مشاريع صناعية أو تجارية أو خدمية.	الترويج الإلكتروني واستقبال الاستفسارات والرد عليها كما تم وضع عنوان هيئة الاستثمار في صفحاتها وتصميم موقع شبكي للهيئة تحت أسم www.investinbya.com

ملحق (12/1)
الجهود الترويجية في جمهورية مصر العربية

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
تم تنظيم 20 فعالية اقتصادية ما بين مؤتمرات وندوات ومعارض بهدف عكس صورة ايجابية ولترويج الفرص الاستثمارية.	شاركت مصر في 13 مؤتمرا وندوة ومنتدى في دول عدة منها سويسرا لندن، اليابان، المغرب، وبرشلونه بهدف بناء صورة جيدة عن الدولة ولترويج الفرص الاستثمارية.	-	قامت الدولة بعرض 20 مشروعا تنوعت بين زراعية، صناعية وبنية أساسية.	شهد العام صدور قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد وكذلك قانون العمل الذي ينظم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل.	تم اتخاذ 5 ترتيبات ثنائية لإنشاء مكاتب ترويجية مشتركة مع كل من ايطاليا، النمسا، اليابان، تركيا والدول الاسكندنافية بالإضافة إلى عقد اجتماعات لجان مشتركة مع سوريا بهدف تعزيز التعاون المشترك بينهما.	تم تنفيذ 7 مناطق حرة توزعت على عدد من المحافظات من ضمنها منطقة حرة إعلامية في مدينة 6 أكتوبر هي الأولى من نوعها عربيا.	تم نشر المشروعات المتاحة في مصر على الموقع الإلكتروني لهيئة الاستثمار كما تم إصدار كتالوجات وبروشورات وكتيبات عن الفرص الاستثمارية المتاحة إضافة إلى تخصيص موقع شبكي.

ملحق (13/1)
الجهود الترويجية في الجمهورية اليمنية

(1) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي عقدتها الدولة	(2) مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج التي شاركت فيها الدولة	(3) الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال مستثمرين	(4) الفرص المعروضة للاستثمار	(5) القوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار	(6) الترتيبات الثنائية أو الجماعية المنفذة مع دول أخرى	(7) المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة	(8) مجهودات الترويج الأخرى المنفذة
تم خلال العام تنظيم 3 فعاليات اقتصادية هي: ندوة عن الاستثمار، في أبوظبي ومعرض تقني للثروة المعدنية في صنعاء وورشة عمل حول مكافحة غسيل الأموال في البنوك والمؤسسات المالية في صنعاء.	شاركت الدولة في 8 فعاليات اقتصادية تنوعت ما بين مؤتمر ومنتدى وملتقى في كل من برلين، دبي، القاهرة، الصين، الجزائر، طوكيو، البحرين، والرباط.	استقبلت الهيئة العامة للاستثمار 5 وفود زائرة عربية وأجنبية من كل من الجزائر الصين، المجر وعددا من سفراء الدول العربية والأجنبية في اليمن بهدف التعريف بالمناخ الاستثماري والتعاون الاقتصادي والصحي.	تم عرض 35 فرصة استثمارية من قبل وزارة الاتصالات والهيئة العامة للاستثمار في مجال الحاسبات الإلكترونية والمجال الصناعي والزراعي والخدمات الصحية والسياحة والثروة السمكية، بتكلفة تقدر بأكثر من مليار دولار.	شهد العام إصدار 22 قانونا وقرارا لجذب الاستثمار حول غسيل الأموال وتشجيع الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي.	تم إبرام 5 ترتيبات ثنائية حول تشجيع حماية الاستثمار مع كل من الجزائر، النمسا، الصين وبعض الدول الصديقة بهدف تعزيز التعاون الثنائي في مجالات اقتصادية عدة.	يتم حاليا استكمال إجراءات إقامة 3 مناطق صناعية في كل من عدن، المكلا والحديدة.	تم تنفيذ 7 مجهودات ترويجية هي: 1- الترويج الكتروني للفرص الاستثمارية عبر موقع الهيئة. 2- إنشاء موقع شبكي للهيئة www.giay.org. 3- إعداد وتحضير وتجهيز تقويم الهيئة لعام 2003. 4- إعداد وإصدار لائحة تنفيذية للقانون رقم 2002/22. 5- المشاركة في المعرض التقني للثروة المعدنية. 6- توزيع النشرة الإحصائية بالمشاريع الاستثمارية على السفارات في الخارج وفي صنعاء. 7- الإعداد والتحضير لندوة الاستثمار والتنمية السياحية في جدة.

ملحق (2)
المواقع الشبكية لهيئات ترويج الاستثمار في الدول العربية

الرقم	الدولة	أسم الهيئة	الموقع الشبكي	خدمة النافذة الموحدة	اللغات التي يوفرها الموقع
1	الأردن	مؤسسة تشجيع الاستثمار	www.jordaninvestment.com	√	عربية - إنجليزية
2	الإمارات	هيئة دبي للاستثمار والتطوير	www.ddia.ae	√	إنجليزية
3	البحرين	مجلس التنمية الاقتصادية	www.bahrainedb.com	√	إنجليزية - يابانية
4	تونس	وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي	www.investintunisia.com	√	إنجليزية- فرنسية - ايطالية
5	الجزائر	الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات	www.andi.dz	√	فرنسية
6	جيبوتي	الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات (ANPI)	–	–	-
7	السعودية	الهيئة العامة للاستثمار	www.sagia.org.sa	√	إنجليزية
8	السودان	وزارة الاستثمار	www.sudaninvest.org	√	عربية – إنجليزية
9	سوريا	مكتب الاستثمار رئاسة مجلس الوزراء	www.investsyria.com	√	عربية - إنجليزية
10	الصومال	مكتب ترويج الاستثمار الأجنبي	–	–	–
11	العراق	–	–	–	–
12	سلطنة عمان	المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات	www.ociped.com	√	عربية - إنجليزية
13	فلسطين	الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار	www.pipa.gov.ps	√	إنجليزية
14	قطر	–	–	–	–
15	الكويت	مكتب استثمار راس المال الأجنبي	–	–	–
16	لبنان	المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار في لبنان	www.idal.com.lb	√	إنجليزية
17	ليبيا	هيئة تشجيع الاستثمار	www.investinlibya.com	√	انجليزية
18	مصر	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	www.gafi.gov.eg	√	عربية – إنجليزية – إيطالية – ألمانية – يابانية
19	المغرب	مديرية الاستثمارات الخارجية	www.invest.gov.ma	–	إنجليزية
20	موريتانيا	إدارة ترقية الاستثمار الخاص	–	–	–
21	اليمن	الهيئة العامة للاستثمار	www.giay.gov.ye	√	إنجليزية

ملحق (3)
مواقع شبكية خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والترويج للاستثمار

الرقم	الموقع الشبكي
1	www.animaweb.org
2	www.ipanet.net
3	www.fdipromotion.com
4	www.fdiexchange.com
5	www.privatizationlink.com
6	www.waipa.org
7	www.unctad.org
8	www.unido.org
9	www.miga.org
10	www.escwa.org.lb
11	www.iaigc.org
12	www.worldbank.org

ملحق (4)
المواقع الشبكية لمؤشرات تقويم المخاطر القطرية

	اسم المؤشر المترجم	اسم المؤشر الأصلي بالإنجليزية	عنوان الموقع الشبكي للمؤشر
1	المؤشـــــر المركـــــب للمخاطر القطرية	The Composite Country Risk Index Monthly (since 1980)	www.prsgroup.com
2	مؤشـــــر اليـــــورومني للمخاطر القطرية	Country Risk Rating semi – annual	www.euromoney.com
3	مؤشر الانـــستيتيوشنال انفستور للتقويم القطري	Institutional Investor Country Credit Ratings Semi- annual.	www.undp.org
4	مؤشر الكوفاس	Country Ranking by Risk Category	www.cofacerating.com

استثمر بأمان في الدول العربية

هل أنت رجل أعمال أو مستثمر؟
هل أنت بحاجة إلى قرض لتمويل مشروعاتك؟
هل أنت مقاول ولديك معدات وتقوم بتنفيذ مشاريع في الدول العربية؟
هل أنت مصدر لسلع أو مواد عربية إلى دول العالم ؟
هل لديك مؤسسة مالية تقدم القروض للدول العربية؟
هل تبحث عن فرصة استثمارية مربحة في الدول العربية؟

إن كنت أياً من هؤلاء فيمكنك الاستفادة من خدمات **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار** المتمثلة في توفير الضمان للمستثمر العربي ضد المخاطر غير التجارية التالية:

- خطر المصادرة والتأميم أو أي إجراء تتخذه حكومة القطر المضيف للاستثمار يؤدي إلى حرمان المستثمر من حقوقه الجوهرية على استثماره.
- خطر عدم القدرة على تحويل العملة المحلية إلى نقد أجنبي سواء بمنع التحويل من قبل حكومة القطر المضيف أو التأخير في الموافقة على التحويل أو فرض سعر صرف تمييزي ضد المستثمر أو المقرض العربي.
- خطر الحرب والاضطرابات الأهلية التي تؤدي إلى دمار المشروع.

كما توفر المؤسسة **حزمة متكاملة من الضمانات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للصادرات العربية** المتجهة إلى دول العالم.
وفي حالة تعرض المستثمر/المصدر المضمون لأي خطر من المخاطر المغطاة يستطيع الحصول على تعويض مناسب من المؤسسة عن الخسارة التي لحقت به.
عند حصولك على ضمان المؤسسة يمكنك الحصول على مزايا متعددة منها توفير التمويل بشروط أفضل.

بادر بالاتصال **بالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار** للحصول على مزيد من التفاصيل عن نظام الضمان والخدمات الأخرى التي تقدمها المؤسسة على العنوان التالي:

المقر الرئيسي
دولة الكويت
ص.ب. (23568) – الصفاة 13096
هاتف: 4844500 (965)
فاكس:4841240،4835489، 4815741 (965)
بريد إلكتروني operations@iai.org.kw
الموقع الشبكي www.iaigc.org

المكتب الإقليمي
المملكة العربية السعودية
ص.ب. (56578) الرياض 11564
هاتف: 4620150 (9661)
فاكس:4649993 (9661)